



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي



كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية
قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

في العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية

شعبة: العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد وتسيير المؤسسات

إنعكاسات البرامج التنموية على النمو
الاقتصادي في الجزائر
دراسة الفترة 2001-2016

إشراف الدكتور:

د. مفيد عبد اللاوي

إعداد الطلبة:

بدر الدين زبيدي

صالح بروبعة

نور الدين مادي

لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
عمار مصطفىاوي	أستاذ محاضر "ب"	جامعة الشهيد حمه لخضر - الوادي	رئيسا
مفيد عبد اللاوي	أستاذ محاضر "أ"	جامعة الشهيد حمه لخضر - الوادي	مشرفا ومقررا
عبد الحليم الأسود	أستاذ مساعد "أ"	جامعة الشهيد حمه لخضر - الوادي	مناقشا

السنة الجامعية: 2017/2018

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿... يَرْفَعُ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ

وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾

سورة المجادلة آية (11)

كلمة شكر

قال الله تعالى: ﴿لَنُثَنِّيْكُمْ لَأَنزِيدَنَّكُمْ﴾

وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ﴿من لا يشكر الناس لا يشكر الله﴾

بعد الثناء والحمد لله الذي وفقنا لإعداد هذا العمل لا يسعنا إلا أن نتقدم بالشكر وعظيم الامتنان للذين كانوا وراء هذا العمل وساهموا كل من موقعه في تقديم ما يستطيع من عون، ونخص بالذكر الأستاذ المشرف على ما قدمه من ملاحظات وتشجيعات وحث على الاستمرار، فكانت توجيهاته وإرشاداته ذات منفعة وفائدة لنا في تحديد ماهية موضوع الدراسة والتي كان لها الأثر الأكبر في إتمام هذا العمل .

كما أتوجه بالشكر إلى الأساتذة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة على قبولهم مناقشة هذه المذكرة وإلى كل أساتذة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة الوادي عبر مختلف مراحل الدراسة .

الملخص

برامج التنمية و بالخصوص الإنفاق الإستثماري الخاص بالتجهيز تعتبر من أهم الأدوات الإنفاق المساهمة في تحقيق النمو الإقتصادي الذي يعتبر الهدف الأكثر أهمية لدى الدول لتحقيق التوازن الإقتصادي و الرفع من مستوى الرفاهية لدى أفراد المجتمع .

خلصت الدراسة الى أن تأثير البرامج التنموية على النمو الإقتصادي في حالة الجزائر كانت إنعكاساتها ضعيفة نظرا لكون أن القطاعات المساهمة في النمو الإجمالي وبالخصوص قطاع المحروقات و الفلاحة و الصناعة تتأثر بعوامل خارجية مما ينتفي وجود النمو الحقيقي و قيمة مضافة تخلق إستثمارات جديدة في هذه القطاعات الحساسة بينما يظهر ذلك جليا على قطاعات الأشغال العمومية و قطاع الخدمات و المواصلات.

الكلمات المفتاحية : انفاق عام، برامج تنمية، إنفاق استثماري، نمو اقتصادي، مضاعف انفاق، قيمة مضافة .

Résumé

les programmes de dépenses publiques et les dépenses d'investissement particulier est l'un des outils les plus importants pour contribuer à la croissance économique, ce qui est l'objectif le plus important des gouvernements pour atteindre l'équilibre économique et élever le niveau de bien-être des membres de la société.

L'étude a conclu que l'impact des dépenses publiques sur la croissance économique dans le cas de l'Algérie est variable et faible en raison du fait que les secteurs contribuant à la croissance globale et en particulier des carburants et de l'agriculture de l'industrie affectée par des facteurs externes ce qui écarte l'existence des taux de croissance réelles dans le cas secteurs sensibles tout en montrant et apparaissant les secteurs des travaux publics et du secteur des services et transport.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

الصفحة	المحتويات
-	شكر
-	ملخص
II	فهرس المحتويات
IV	فهرس الجداول
VI	فهرس الأشكال
VIII	قائمة الملاحق
X	قائمة الاختصارات والرموز
أ - هـ	المقدمة العامة
	الفصل الأول: الإطار النظري للنمو الإقتصادي و البرامج التنموية
7	تمهيد
8	المبحث الأول : مفاهيم عامة حول النمو الإقتصادي و نظرياته
8	المطلب الأول: أساسيات النمو الإقتصادي و طرق تقديره
8	الفرع الأول : مفاهيم عامة حول النمو الإقتصادي.
8	أولا : تعريف النمو الإقتصادي.
9	ثانيا: تقدير وقياس النمو الإقتصادي
11	الفرع الثاني: عوامل النمو الإقتصادي وتكاليفه
15	المطلب الثاني : نظريات و نماذج النمو الإقتصادي
15	الفرع الأول : النمو الإقتصادي في الفكر التقليدي .
15	أولا : النمو الإقتصادي لدى الكلاسيك :
19	ثانيا : النمو الإقتصادي لدى النيوكلاسيك
20	الفرع الثاني :النمو الاقتصادي في الفكر الحديث.
20	أولا : النمو الاقتصادي لدى الكينزيين.
21	ثانيا: النمو الاقتصادي في الفكر المعاصر.
25	المبحث الثاني : الإصلاحات الهيكلية الاقتصادية و مضمون البرامج التنموية 2001./2016
25	المطلب الأول :الإصلاحات الاقتصادية بعد أزمة 1986.
30	المطلب الثاني: مضمون برامج الإنعاش الاقتصادي في الجزائر 2001/2016.
30	الفرع الأول : برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001/2004.PSRE.
34	الفرع الثاني: برنامج التكميلي لدعم النمو 2005/ 2009.PCSC.
38	الفرع الثالث : برنامج دعم النمو الاقتصادي 2010/2014.PCCE.
40	الفرع الرابع : برنامج توطيد النمو الإقتصادي 2015/2016.PACE.
44	خلاصة الفصل

	الفصل الثاني : آثار و تقييم برامج الاستثمارات العمومية و انعكاساتها على النمو الاقتصادي
46	تمهيد
47	المبحث الأول: أثر برامج الإنفاق العمومية في الجزائر على النمو الاقتصادي 2001- 2016 .
47	المطلب الأول : أثر برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004) علي النمو الإقتصادي.
57	المطلب الثاني:أثر البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009) علي النمو الإقتصادي.
64	المطلب الثالث أثر برنامج دعم النمو الإقتصادي (2010 – 2014) علي النمو الإقتصادي.
67	المطلب الرابع : اثر برنامج توطيد النمو الإقتصادي (2015-2016) علي النمو الإقتصادي.
70	المبحث الثاني : تقييم البرامج الإستثمارات التنموية في الجزائر (2001-2016).
70	المطلب الأول : تقييم البرامج التنموية في الجزائر (2001-2016).
77	المطلب الثاني : تقييم مدى فعالية البرامج التنموية في تنويع الإقتصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات.
86	المطلب الثالث : تشخيص أسباب ضعف تأثير برامج الانفاق العام على النمو الاقتصادي.
86	أولا : ضعف تسيير و رشادة نظام الميزانية العامة .
89	ثانيا : تجاوز مدة الانتهاء من المشاريع المبرمجة.
89	المطلب الرابع : ركائز نجاح ترشيد الانفاق العام و الأساليب الحديثة في ادارته .
89	أولا : ركائز ترشيد الانفاق العام.
90	ثانيا : الأساليب الحديثة في ادارة النفقات العامة.
92	خلاصة الفصل
94	الخاتمة العامة
99	قائمة المراجع
102	قائمة الملاحق

فهرس الجداول

فهرس الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
1.	التوزيع القطاعي لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2004-2001	32
2.	التوزيع القطاعي لبرنامج دعم النمو 2009-2005	35
3.	التوزيع القطاعي لبرنامج دعم النمو 2014-2010	39
4.	تطور معدلات النمو الاقتصادي الحقيقي 2004-2001	47
5.	معدلات النمو القطاعية 2004-2001	48
6.	مؤشرات الإنتاج الصناعي للمؤسسات العمومية 2004-2001	50
7.	تطور الاستهلاك العام و الخاص في الجزائر 2004-2001	52
8.	تطور الاستثمار العام و الخاص، الادخار الوطني و معدلات الفائدة 2004-2001	53
9.	تطور حجم العمالة و معدلات البطالة في الجزائر 2004-2001	55
10.	تطور حجم واردات الجزائر 2004-2001	56
11.	تطور معدلات النمو الاقتصادي الحقيقي 2009-2005	58
12.	معدلات النمو القطاعية 2009-2005	59
13.	مؤشرات الإنتاج الصناعي للمؤسسات العمومية 2008-2005	60
14.	تطور حجم الاستهلاك العام و الخاص في الجزائر 2008-2005	61
15.	تطور حجم الاستثمار، الادخار الوطني، معدلات الفائدة و التضخم 2008-2005	62
16.	تطور حجم العمالة و معدلات البطالة في الجزائر 2008-2005	63
17.	تطور معدلات النمو الحقيقية خلال فترة 2013-2010	64
18.	معدلات النمو القطاعية خلال فترة 2013-2010	65
19.	متغيرات مريع كالدور بالجزائر لفترة 2016-2015	68
20.	انعكاسات الأزمة على المديونية و الإستثمارات الأجنبية 2016-2013	77
21.	انعكاسات الأزمة على الناتج المحلي و الإحتياطات الرسمية 2016-2013	80
22.	انعكاسات الأزمة على الموازنة العامة للدولة 2016-2013	81

فهرس الأشكال

فهرس الاشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
1.	تصورات آدم سميث حول النمو الإقتصادي	17
2.	نموذج طوماس مالتوس حول النمو الإقتصادي	18
3.	المراحل الخمسة للنمو الاقتصادي عبر الزمن	22
4.	تطور معدلات النمو الاقتصادي الحقيقي 2001 – 2004	48
5.	تطور معدلات النمو الاقتصادي الحقيقي 2005-2009	58
6.	تطبيق مربع كالدور بالجزائر لفترة 2015-2016	68
7.	أثر إنخفاض أسعار النفط .	81

الملاحق

قائمة الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق
1.	مقرر برنامج لسنة 2017 لفائدة ولاية الوادي
2.	مقرر برنامج لسنة 2016 لفائدة ولاية الوادي
3.	توزيع النفقات ذات الطابع النهائي لسنة 2018 حسب القطاعات ، الجدول ج من قانون المالية
4.	توزيع النفقات ذات الطابع النهائي لسنة 2017 حسب القطاعات ، الجدول ج من قانون المالية
5.	توزيع النفقات ذات الطابع النهائي لسنة 2014 حسب القطاعات ، الجدول ج من قانون المالية
6.	توزيع النفقات ذات الطابع النهائي لسنة 2012 حسب القطاعات ، الجدول ج من قانون المالية

قائمة الاختصارات والرموز

قائمة الاختصارات و الرموز

PSRE : برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي ويرمز له ب ND5 الفترة 2004-2001. حساب تخصيص خاص 302-089.

PCSC : برنامج التكميلي لدعم النمو و يرمز له ب NF5 الفترة 2009-2005 حساب التخصيص الخاص 302-120.

PCCE : برنامج دعم النمو الإقتصادي و يرمز له ب NK5 الفترة 2014-2010 حساب التخصيص الخاص 302-134.

PACE : برنامج توطيد النمو الإقتصادي و يرمز له ب NL5 الفترة 2016-2015 حساب التخصيص الخاص 302-143.

NE5 : برنامج الإستثمارات العمومية الفترة 2017 حساب التخصيص الخاص 302-145 .

SF5 : برنامج الخاص لتطوير مناطق الجنوب العمليات التي سجلت 2007-2006 حساب التخصيص الخاص 302-089004.

FSDRS CK5 : صندوق الخاص لتنمية مناطق الجنوب العمليات التي سجلت 2014-2010. حساب التخصيص الخاص 302-089002.

CF5 : برنامج تكميلي لعمليات سجلت سنة 2004 ضمن صندوق الخاص لتنمية مناطق الجنوب حساب التخصيص الحساب 302-120.

CD5 : صندوق الخاص لتنمية مناطق الجنوب العمليات التي سجلت 2009-2001 حساب التخصيص الخاص 302-089002.

PSRE PROGRAMME DE SOUTIEN A LA RELANCE ECONOMIQUE

PCSC PROGRAMME COMPLEMENTAIRE DE SOUTIEN A LA CROISSANCE

PCCE PROGRAMME DE CONSOLIDATION DE LA CROISSANCE ECONOMIQUE

PACE PROGRAMME D APPULA CROISSANCE ECONOMIQUE

FSDRS FONDS SPECIAL DE DEVELOPPEMENT DES REGIONS DU SUD

PSDRS PROGRAMME SPECIAL DE DEVELOPPEMENT DES REGIONS DU SUD.

001 programme sectoriel centralisé psc برنامج اقطاعي متركز عن الوزير

002 programme sectoriel déconcentré psd برنامج اقطاعي غير متركز عن الوالي

003 plans communaux de développement pcd مخطط البلدية للتنمية عن رئيس المجلس الشعبي البلدي

المقدمة العامة

مقدمة

تسعي جل دول العالم الى تحقيق التوازن الاقتصادي عن طريق الإستغلال العقلاني للموارد ويعتبر النمو الإقتصادي أحد عناصر هذا التوازن المنشود، فهو الهدف الأكثر أهمية لدى الحكومات مستعملة في ذلك الميزانية العامة كأداة ووسيلة لتخطيط و تنفيذ برامج الإنفاق العام للرفع من الطاقات الإنتاجية في شكل استثمارات عمومية تشمل جل المجالات الإقتصادية و الإجتماعية و من أجل إحداث تغييرات في الطلب الكلي للسلع والخدمات، كما يعتبر النمو الإقتصادي أحد أهم المؤشرات الإقتصادية التي شغلت حيز كبير من إهتمام الاقتصاديون و صناع القرار في الدول خاصة النامية منها و التي تسعى الى تحسين المستوى المعيشي لديها من خلال رفع معدلات نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي فيها .

تشكل دراسة السياسات الإقتصادية أحد أهم فروع الفكر الإقتصادي و البحوث الأكاديمية الحديثة نتيجة لأهمية المواضيع التي تبحث فيها و الأهداف التي تسعى الى تجسيدها والتي تكمن عموما في تحقيق التنمية الشاملة داخل أي بلد وتحتل السياسة المالية مكانة هامة بين السياسات الإقتصادية الأخرى كونها تضطلع بالدور الأعظم في تحقيق الأهداف المتعددة التي ينشدها الإقتصاد الوطني حيث تستخدم الدولة أدوات السياسة المالية المتعددة لتحقيق مختلف أغراض السياسة الإقتصادية قصد إحداث أثار إقتصادية و إجتماعية مرغوبة أو تجنب أثار غير مرغوبة بما يتناسب وخططها التنموية.

عمدت الجزائر في ظل البعثة المالية التي حققتها نتيجة ارتفاع أسعار النفط في الأسواق الدولية الى تعميم إستراتيجية بعيدة المدى من خلال تقصي سياسة توسعية تهدف الى بعث ديناميكية الاستثمار على النحو الكفيل بإنعاش المؤشرات الإقتصادية الكلية و العمل على رفع الكفاءة الاستيعابية للإقتصاد الجزائري من خلال بعث مقومات إستدامته وفق هيكل متنوع و متوازن من الناحية الجهوية و القطاعية استنادا لأهمية هذه الاهداف التي أوكلت لبرامج الإستثمارات العامة على مدى 15 سنة أصبح من الضروري الوقوف على تقييم النتائج المحققة لاسيما فيما يتعلق بالنمو الإقتصادي .

إن المتتبع للأوضاع الإقتصادية التي شهدتها الجزائر منذ بداية العقد الأول من القرن الحالي يدرك أن البلاد بصدد خوض تجربة تنموية جديدة إتضحت معالمها من خلال شروع الحكومة في تنفيذ سياسة إقتصادية جديدة تختلف عن تلك التي طبقت سابقا، هذه السياسة التي يمكن تسميتها بسياسة الإنعاش الإقتصادي ذات التوجه

الكينزي (تدخل الدولة) تهدف أساسا الى رفع معدل النمو الإقتصادي عن طريق زيادة حجم الإنفاق الحكومي الإستثماري وقد تم تجسيد هذه السياسة من خلال تنفيذ أربعة برامج تنموية

البرنامج الأول برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي المطبق في الفترة 2001-2004 خصص له مبلغ 525 مليار دينار جزائري أي حوالي 7.5 مليار دولار أمريكي البرنامج الثاني برنامج التكميلي لدعم النمو نفذ في الفترة 2005-2009 خصص له 4202.7 مليار دينار جزائري أي حوالي 55 مليار دولار أمريكي أما البرنامج الثالث برنامج دعم النمو الإقتصادي 2010-2014 يعد أضخم برنامج تنموي طبق في الجزائر منذ الإستقلال بمبلغ يصل 21214 مليار دينار جزائري أي حوالي 286 مليار دولار أمريكي أما البرنامج الرابع برنامج توطيد النمو الإقتصادي 2015-2019 خصص له مبلغ 22100 مليار دينار جزائري أي ما يعادل 280 مليار دولار أمريكي و بالنظر لضخامة المبالغ المرصودة و حجم الأهداف المتوخى الوصول إليها من خلال تنفيذ هذه السياسة كان لابد من تحديد الآثار الأولية المترتبة عن تنفيذها على الإقتصاد الوطني عن طريق إجراء دراسة تقييمية لها في الفترة 2001-2016 بغية الوقوف على مزاياها كمؤشرات إقتصادية إيجابية و تحديد النقائص التي رصدت من أجل تجنبها مستقبلا .

ومن هذا المنطلق سوف نعالج هذا الموضوع إنطلاقا من الإشكالية المحورية التي تتمثل فيما يلي:

ما هي انعكاسات البرامج التنموية على معادلات النمو الاقتصادي في الجزائر ؟

و يندرج ضمن هذه الإشكالية أسئلة فرعية نوردتها كما يلي

1-هل أن العلاقة بين الإنفاق العام و النمو الإقتصادي هي علاقة وحيدة الإتجاه ؟

2-هل أدت التوجهات الإنفاق العام الى تحسين معدلات النمو الإقتصادي ؟

3-ماهو التأثير الذي ولده كل من مخطط دعم الإنعاش الإقتصادي 2001-2004 والبرنامج التكميلي

لدعم النمو 2005-2009 و برنامج دعم النمو الإقتصادي 2010-2014 و برنامج توطيد النمو

الإقتصادي 2015-2016 على النمو الإقتصادي في الجزائر ؟

4-هل يعتبر الإنفاق العام في الجزائر مكملا لإنفاق القطاع الخاص ؟

فرضيات الدراسة

ولإجابة على الإشكالية المطروحة و الأسئلة الفرعية تبرز الفرضيات التالية :

1- هناك علاقة طردية بين الإنفاق على الإستثمار العمومي و معدلات النمو الإقتصادي المحققة في الجزائر خلال الفترة 2001-2016 .

2- هناك تحسن كبير في معدلات النمو الإقتصادي الناتج عن حجم الإنفاق العام المتجه نحو تشجيع الإستثمار العام في الجزائر

3- وجود أثر كبير ي تحسن معدلات النمو الإقتصادي لبرامج الإنعاش الإقتصادي

4- يعتبر الإنفاق العام في الجزائر مكملًا لانفاق القطاع الخاص.

أهداف و أهمية الدراسة

و تتجلى أهداف الدراسة في

1- التأكيد على أهمية الدور الذي تلعبه الدولة في تحسين النشاط الإقتصادي

2- إبراز أهمية النمو الإقتصادي كمؤشر عام يعكس الوضعية الإقتصادية السائدة

3- توضيح مدى فعالية مساهمة الإنفاق العام في تحقيق النمو الإقتصادي

4- إبراز أثر و تقييم برامج الإستثمارات العمومية على النمو الإقتصادي 2001-2016

و تكمن أهمية هذه الدراسة في كونها من الجانب النظري تبرز مدى أهمية الإنفاق العام كأداة من أدوات السياسة المالية وكذلك أهمية النمو في جانب السياسة الإقتصادية للدولة و أهمية البرامج التنموية في تحقيق الأهداف المرغوبة من طرف الدولة أما من الجانب التطبيقي فيمكن في أهمية آثار هذه البرامج على النمو الإقتصادي وكذلك تقييم البرامج التنموية في تحقيق النتائج المرجوة .

الدراسات السابقة

ونجد من بين الدراسات السابقة حول هذا الموضوع ما يلي :

دراسة الباحث ابن عناية جلول أثر النفقات العمومية علي النمو الإقتصادي دراسة قياسية حالة الجزائر 1970-2002 مذكرة ماجستير في الإقتصاد المعهد الوطني للتخطيط و الإحصاء الجزائر 2005 حيث حاول التحديد الكمي لأثر النفقات العمومية على النمو الإقتصادي في الجزائر مستعملا الإطار التحليلي المنبثق على معادلة النمو كونها تركز على دالة الإنتاج فكانت نفقات التسيير ذات الأثر الإيجابي و نفقات التجهيز ذات أثر

سليبي، كذلك دراسة الباحث زكان أحمد النفقات العمومية و السياسة الاقتصادية أطروحة دكتوراه دكتوراه الجزائر 2003 توصل الى أن الإنفاق العام له تأثير كبير و فعال على النمو الإقتصادي ما يدعو الى التوجه بالإنفاق العام نحو القطاعات المنتجة، دراسة بودخدخ كريم أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر 2001-2009 مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في علوم التسيير تخصص نقود ومالية 2009-2010 حيث تطرق إلى آلية تأثير الإنفاق العام على النمو الإقتصادي بإعتباره أحد مكونات الطلب الكلي من خلال تبيان تأثيره على الإستهلاك ومن ثم على الطلب الكلي ودور التوقعات في تحديد ذلك .

أسباب إختيار الموضوع

وتأتي مبررات إختيار هذا الموضوع فيما يلي
التوجه الإقتصادي الحالي والسعي الحثيث للجزائر من أجل رفع معدلات النمو الإقتصادي و تحقيق الإنعاش الإقتصادي .

تدخل الحكومة في النشاط الإقتصادي العمومي عن طريق الإنفاق العام بعد الأزمة المالية الأمر الذي يقودنا لمحاولة معرفة إنعكاسات هذا الإنفاق على النمو الإقتصادي .

ما مدى تحقيق البرامج التنموية للأهداف الاقتصادية و الإجتماعية المرجوة منها
كذلك أسباب ذاتية أي الرغبة في دراسة هذا الموضوع الهام في الجانب الإقتصادي للوقوف على العلاقة التكاملية بين النظرية و التطبيق في علم الإقتصاد.

المنهج المتبع

وقد تم الإعتماد في إعداد هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي و ذلك من خلال إستعراض الإحصائيات المتعلقة بالموضوع و تحليلها

صعوبات الدراسة :

وقد واجهتنا في إعداد هذه الدراسة جملة من الصعوبات و العوائق، خاصة من الجانب التطبيقي حيث يرجع ذلك الى نقص في المراجع حول هذا الموضوع خاصة في السنوات الأخيرة من 2015-2016 و المتمثلة في فترة برنامج توطيد النمو الإقتصادي و كذلك نقص في المعلومات و الإحصائيات من ناحية تقييم و أثر برامج الإنفاق العام كما أنه من الصعوبات هو عدم التقيد البرامج التنموية بالفترات المخصصة لها.

حدود الدراسة :

تحدد دراستنا لهذا الموضوع من جانبين مكاني و زمني الجانب المكاني يؤدي بنا الى الإهتمام بظاهرة البرامج التنموية في الجزائر و أثارها علي النمو الإقتصادي أما الجانب الزمني للبحث فهو محدد بالفترة (2001-2016) و هي فترة ما بعد الإصلاحات الإقتصادية و هذا راجع الي الإهتمام بالإنعكاسات البرامج التنموية علي النمو الإقتصادي.

هيكل الدراسة :

إعتمدنا في دراستنا لهذا الموضوع على خطة مكونة من فصلين كل فصل تسبقه مقدمة و تليه خاتمة حيث جاء الفصل الأول تحت عنوان الإطار النظري للنمو الإقتصادي و البرامج التنموية و الذي يحتوي على مبحثين وتناولنا في المبحث الاول مفاهيم عامة حول النمو الإقتصادي من خلال نظرياته و طرق تقديره أما في المبحث الثاني فأشرنا الي الإصلاحات الإقتصادية و البرامج التنموية التي اعتمدت في فترة الدراسة.

أما الفصل الثاني فقد عملنا من خلال هذا الفصل الذي جاء بعنوان اثار و تقييم برامج الإستثمارات العمومية وإبراز اثار هذه البرامج على النمو الإقتصادي و ذلك لكل برامج على حدى وهذا في المبحث الأول أما في المبحث الثاني فتطرقنا الى تقييم البرامج الإستثمارات التنموية في الجزائر 2001-2016 و تناولنا في هذا المبحث تقييم مدى فعالية البرامج التنموية في تنويع الإقتصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات و تشخيص أسباب ضعف تأثير برامج الإنفاق العام علي النمو الإقتصادي.

الفصل الأول:

الإطار النظري للنمو الإقتصادي والبرامج

التموية

تمهيد :

يعتبر النمو الإقتصادي من أهم المؤشرات الاقتصادية وهدف أي سياسة إقتصادية كانت، بحكم أنه من جهة يعكس حقيقة الأداء الإقتصادي بصفة عامة و من ثم يبرز الوضعية الإقتصادية، الأمر الذي يمكن من توضيح الرؤى الإقتصادية و يبرز في أي اتجاه يسير الإقتصاد و من جهة أخرى يعبر عن مدى تحسن رفاهية أفراد المجتمع، فالنمو الإقتصادي من هذا المنطلق له مدلول إقتصادي و إجتماعي. و تبعت الجزائر العديد من المراحل فيما يخص الإصلاحات الإقتصادية بالتوجه من الإقتصاد الاشتراكي إلى إقتصاد السوق و اعتماد البرامج التنموية لأجل هدف واحد وهو تمويل التنمية و المساهمة في تحقيق النمو الإقتصادي المرغوب .

ومن خلال هذا الفصل إعتمدنا على مبحثين المبحث الأول مفاهيم عامة حول النمو و نظرياته و المبحث الثاني الإصلاحات الهيكلية الإقتصادية و البرامج التنموية.

المبحث الأول : مفاهيم عامة حول النمو الإقتصادي و نظرياته

يأتي النمو الإقتصادي في صدر إهتمامات العديد من الإقتصاديين تماشيا وتطور الفكر الإقتصادي، إذ كان الإهتمام يدور حول العوامل المفسرة له والمحددات التي يتحدد من خلالها، وبحكم تطور الوقائع الإقتصادية فإن ذلك ساهم في إنقلاب عديد المفاهيم والأطر التي إستندت عليها بعض النظريات من قبل في تفسير عملية النمو الإقتصادي، إذ بحكم أن النمو الإقتصادي يعني بصفة مباشرة بعملية الإنتاج، فقد تشابكت المفاهيم والعلاقات بشكل يجعل من النمو الإقتصادي نتيجة عوامل عديدة ومتنوعة .

المطلب الأول: أساسيات النمو الإقتصادي و طرق تقديره

يبرز النمو الإقتصادي كأحد أهم المواضيع الإقتصادية خاصة مع إنتقال التحليل الإقتصادي من المستوى الجزئي إلى المستوى الكلي، أين زاد الاهتمام بدراسة مختلف العلاقات والتفاعلات على مستوى التغيرات الإقتصادية الكلية، بإعتبار أن ذلك هو السبيل الأمثل لفهم سير الأوضاع الإقتصادية ومن ثم تحسين الأداء الإقتصادي¹.

الفرع الأول : مفاهيم عامة حول النمو الإقتصادي.

يعتبر النمو الإقتصادي المرآة العاكسة للنشاط الإقتصادي و درجة تطوره، وكان محل إهتمام العديد من الإقتصاديين أولهم "روبرت مالتوس" سنة 1798 في كتابه "مبدأ الأمة" وتبعه بعد ذلك العديد من الباحثين الإقتصاديين بشكل يعكس الأهمية الكبرى التي يعبر عنها النمو الإقتصادي من عدة جوانب.

أولا : تعريف النمو الإقتصادي:

إن تعريف النمو الإقتصادي يتطلب تحديد المتغير الذي على أساسه يقاس النمو الإقتصادي وكذا تحديد الفترة التي من خلالها نرغب في تحديد و قياس قيمة هذا المتغير.

وعلى هذا الأساس، يعرفه فيليب بيرو: "هو الإرتفاع المسجل من خلال فترة زمنية عادة ما تكون سنة أو فترات زمنية متلاحقة لمتغير إقتصادي توسعي هو الناتج الصافي الحقيقي"²

أما كوسوف فيقول: "أن النمو الإقتصادي هو التغير المسجل في حجم النشاط الإقتصادي"

¹ - بودخدخ كرم أثر سياسة الإنفاق العام علي النمو الإقتصادي دراسة حالة الجزائر 2001-2009 ماجستير في علوم التسيير تخصص نقود مالية سنة 2010/2009، ص 67.

² محمد مدحت مصطفى ، سهر عبد الظاهر أحمد :النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الإقتصادية ، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية مصدر. 1999، ص 39.

ويؤكد بونيه : "أن النمو الإقتصادي هو عبارة عن عملية توسع إقتصادية تلقائية، تقاس بتغيرات كمية
حادثة"¹

و من خلال التعاريف السابقة، يمكن أن نستنتج التعريف التالي للنمو الإقتصادي: "يقصد به حدوث زيادة حقيقية في إجمالي الناتج المحلي بما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي إلا أن هذه الزيادة يجب أن تفوق الزيادة في معدل النمو السكاني، فكثيرا ما يزيد الناتج المحلي في بلد ما إلا أن نمو السكاني يكون بمعدل أعلى مما يحول دون زيادة متوسط دخل الفرد الحقيقي فرغم زيادة الناتج المحلي إلا أن هذا البلد لم يحقق نمو إقتصاديا كما أن هذه الزيادة يجب أن تكون زيادة حقيقية لا نقدية فقط إضافة إلى أن هذه الزيادة يجب أن تكون على المدى الطويل وليست مؤقتة سرعان ما تزول بزوال أسبابها".

ويبرز لنا من خلال هذا التعريف والتعاريف السابقة الأخرى أن النمو الإقتصادي هو:

- متغير كمي يقيس التغير النسبي في حجم الناتج الحقيقي الخام.
- متغير يعبر عن التوسع الإقتصادي، ولهذا إرتبط تعريفه بالناتج الحقيقي الخام الذي يعبر فعلا عن المقدرة الإقتصادية والتوسع الإقتصادي.

ثانيا: تقدير وقياس النمو الإقتصادي

يعتبر النمو الإقتصادي مؤشرا صريحا عن حقيقة الأداء الإقتصادي، و تتوضح من خلاله العلاقة بين كل من المدخلات والمخرجات في الإقتصاد، ومن هذا المنطلق تكمن أهمية قياس النمو الإقتصادي والتي تختلف بين العديد من الدول لأسباب عديدة تتعلق بتوفر البيانات والإحصائيات، وكذا كيفية بناء المؤشرات و الأساس المعتمد في ذلك.

وتقديرات النمو الإقتصادي هي إنعكاس بالأساس لتقديرات حجم الناتج في الإقتصاد، بحكم أن النمو الإقتصادي هو عبارة عن التغير النسبي السنوي في حجم الناتج، وبالتالي تبرز ثلاث طرق لتقدير حجم الناتج وهي طريقة القيمة المضافة و طريقة الدخل و طريقة الإنفاق.

¹ يودخدخ كريم، المرجع السابق ، ص68.

1: طريقة القيمة المضافة :

تعرف القيمة المضافة أنها: " ذلك الإرتفاع في القيمة الناتجة عن إستعمال سلع ما في عملية الإنتاج." ¹ أما حسابها فتقدر القيمة المضافة كما يلي:

$$\text{القيمة المضافة لمنتج ما} = \text{قيمة المنتج النهائي} - \text{قيمة المنتجات الوسيطة}$$

حيث أن:

المنتجات النهائية: هي المنتجات الموجهة للإستهلاك النهائي سواء من قبل العائلات أو المؤسسات إذا كانت في شكل معدات وتجهيزات.

المنتجات الوسيطة: و هي المنتجات المستهلكة عند إستخدامها في عملية الإنتاج.

وتعتبر طريقة القيمة المضافة من أكثر الطرق دلالة و تعبيراً عن حجم الناتج المحصل عليه من عملية الإنتاج كونها تتفادى مشكلة تكرار قيم بعض المنتجات في حساب قيمة الناتج الداخلي الخام، حيث أنه تبعاً لهذه الطريقة يكون:

$$\text{الناتج الداخلي الخام} = \text{مجموع القيمة المضافة في كل قطاعات الإقتصاد المحلي}$$

أي أن الناتج الداخلي الخام هو إجمالي القيمة المضافة لكل السلع والخدمات في الإقتصاد المحلي، وليس إلى إجمالي القيم النهائية للسلع والخدمات في الإقتصاد المحلي، لأن ذلك يؤدي إلى تكرار قيم المنتجات الوسيطة في حساب الناتج الداخلي الخام مرتين: مرة كقيمة نهائية، ومرة كقيمة وسيطة في سلعة نهائية أخرى، ولهذا السبب جاءت طريقة القيمة المضافة لتجنب مشكلة ازدواج القيم في حساب الناتج الداخلي الخام.

2: طريقة الدخل.

يقيس الناتج الداخلي الخام إجمالي الدخل المحصل عليه في الاقتصاد المحلي، حيث أن هذا الأخير هو إجمالي دخول عوامل الإنتاج العاملة في الاقتصاد المحلي، و بالتالي نخلص إلى نتيجة مفادها أن:

$$\text{الناتج الداخلي الخام} = \text{الدخل الوطني}$$

حيث:

الناتج الداخلي الخام: هو مقدر بتكلفة عوامل الإنتاج.

الدخل الوطني: مجموع الأجور + مجموع الفوائد + مجموع الأرباح + مجموع الربوع.

¹ Stanley Fischer et autres : Macroeconomie , 2eme edition , edition dunod, Paris , 2002 , P68.

و بالتالي فإن مقدار الدخل الوطني المتكون من مجموع عوائد عوامل الإنتاج يتعادل بالضرورة مع الناتج الوطني و الذي يحسب كمجموع للقيم المضافة المتولدة في المؤسسات والنشاطات الإنتاجية المختلفة، و للحصول على تقدير إجمالي الناتج الوطني بسعر السوق نجد :

الناتج الوطني الخام بسعر السوق: الناتج الداخلي الخام بتكلفة عوامل

الإنتاج + ضرائب غير مباشرة + قيمة الإهلاك

3: طريقة الإنفاق.

يتساوى إجمالي الإنفاق بالضرورة مع إجمالي الدخل في الاقتصاد المحلي، و تفسير ذلك ينطبق من أساس أن أي عملية إنفاق أي شراء سلع أو خدمات معينة يقوم بها أي طرف معين، يتولد عنها بالضرورة دخل لطرف آخر هو البائع حيث يكون هذا الإنفاق هو نفسه دخل¹ و بالتالي فيما أن الإنفاق يساوي الدخل، و الدخل يساوي الناتج الداخلي الخام فإن:

الناتج الداخلي الخام = الإنفاق الكلي.

حيث أن الإنفاق الكلي :

$$Y = C + I + G + (X - M) \dots\dots\dots (1)$$

Y : يمثل الدخل الوطني.

C : يمثل إنفاق القطاع العائلي (الاستهلاك).

I : يمثل إنفاق قطاع الأعمال (الاستثمار الخاص).

G : إنفاق القطاع الحكومي.

(X-M) : يمثل إنفاق القطاع الخارجي.

الفرع الثاني: عوامل النمو الإقتصادي وتكاليفه

تعتبر العملية الإنتاجية بمثابة تحويل للموارد إلى إستخدامات عن طريق تركيبه من العوامل، ويكون حصيلة هذه العملية عبارة عن ناتج مساهمة هذه العوامل فيما بينها.

أولاً: عوامل الإنتاج

تتمثل عوامل الإنتاج في ثلاث عوامل رئيسية:

¹ Gregory Mankiw: Macroéconomie, 3ème édition, édition de Boeck , Belgique 2003, p21.

1 عنصر العمل: يعتبر عنصر العمل عاملا مؤثرا بشكل كبير في عملية الإنتاج و ذلك من ناحيتين:

الأولى و تتمثل في أثر النمو الديمغرافي الذي يزيد من الحجم الساعي للعمل، إذ أنه كلما زاد حجم العمالة النشطة و من ثم زيادة الحجم الساعي للعمل أمكن ذلك من إرتفاع حجم الناتج من خلال إرتفاع مساهمة عنصر العمل في حصيلة عملية الإنتاج¹.

لكن في السنوات الأخيرة وفي النصف الأخير من القرن 20، ساد التوجه نحو الحد من الحجم الساعي للعمل، لكن ما أدى إلى تدعيم مساهمة عنصر العمل في حجم الناتج، هو تفعيل مشاركة المرأة في العمل وهو ما رفع من حجم العمالة النشطة، وفي إطار عنصر العمل طرح ما يسمى بـ: (رأس المال البشري) وهو عبارة عن المخزون المعرفي للأفراد و روح الإبداع التي يتمتعون بها، وذلك من خلال ما يتلقوه من تعليم و تكوين يسمح لهم بالحصول على ناتج أكبر في عملية الإنتاج بإستخدام نفس المستوى من رأس المال، وهذا ما يبين إرتباط إنتاجية عنصر العمل بالعامل التكنولوجي الذي سنتطرق له لاحقا.

و تبرز أهمية عنصر العمل في عملية الإنتاج من خلال ما يلي:²

إذا كانت الإنتاجية الحدية لعنصر العمل تعبر عن حجم الناتج الإضافي نتيجة زيادة عنصر العمل بوحدة واحدة و بالتالي: فإن إرتفاع عنصر العمل بـ ΔL يؤدي إلى إرتفاع حجم الناتج بالمقدار $PML \cdot \Delta L$: حيث:

PML : الإنتاجية الحدية لعنصر العمل.

وإذا كانت مثالا: الإنتاجية لعنصر العمل: $PML = 2$ ، والتغير في العنصر العمل :

$$\Delta L = 10 \text{ فإن :}$$

$$\Delta Y = PML \cdot \Delta L \rightarrow 10 \cdot 2 = 20$$

أي أن زيادة عنصر العمل بـ 10 وحدات تؤدي لزيادة الناتج بـ 20 وحدة .

2 عنصر رأس المال: يعتبر عنصر رأس المال بمثابة عامل تراكمي، يتكون من آلات و تجهيزات مباني و

أراضي وغيرها من الأصول المادية التي تدخل في عملية الإنتاج، إذ كلما زاد الإنتاج حجم مخزون رأس المال بوجه عام ونصيب الفرد من رأس المال بوجه خاص أدى ذلك إلى الرفع من حجم الناتج، لكن تعرض رأس المال إلى الإهلاك مع مرور الزمن يتوجب وجود مستوى معين من الإستثمار يغطي ما أهتلك من رأس المال ويزيد عليه كما أن زيادة حجم العمالة يتطلب أيضا الرفع من مستوى الإستثمار قصد الحفاظ على مستوى نصيب الفرد من رأس المال، الذي يعتبر العامل المؤثر في عملية الإنتاج كونه يربط بين أهم عاملين من عوامل الإنتاج.

¹ Stanley Fischer et autres : op-cit, P293.

² Gregory Mankiw: op_cit, p273.

وتبرز أهمية عنصر رأس المال في عملية الإنتاج كما يلي¹:

ΔK = التغير في مخزون رأس المال.

PMK = الإنتاجية الحدية لعنصر رأس المال.

فإن زيادة المخزون من رأس المال بالمقدار ΔK يؤدي لزيادة حجم الناتج بالمقدار $\Delta K \cdot PMK$ حيث:

إذا كانت مثلاً : $\Delta K = 10$ و $PMK = 0.2$ فإن:

$$\Delta Y = PMK \cdot \Delta K \rightarrow 0.2 \cdot 10 = 2 \dots \dots \dots (3)$$

أي أن زيادة عنصر رأس المال بمقدار 10 وحدات أدى لزيادة حجم الناتج بـ 2 وحدات .

إذا واكب عملية الإنتاج تغير في كلا عمليتي الإنتاج : العمل ورأس المال نجد:

$$\Delta Y = (PML \cdot \Delta L) + (PMK \cdot \Delta K) \dots \dots \dots (4)$$

أي أن التغير في حجم الناتج هو عبارة عن مجموع التغير في مساهمة عنصر العمل ومساهمة عنصر رأس المال

في الناتج بقسمة المعادلة 4 على y نجد²:

$$\frac{\Delta y}{y} = \frac{(PML \cdot \Delta L)}{Y} + \frac{(PMK \cdot \Delta K)}{Y}$$

$$\frac{\Delta y}{y} = \frac{(PML \cdot \Delta L)}{Y} + \frac{(PMK \cdot \Delta K)}{Y}$$

$$\frac{\Delta y}{y} = \frac{(PML \cdot \Delta L)}{Y} \cdot \frac{L}{L} + \frac{(PMK \cdot \Delta K)}{Y} \cdot \frac{K}{K}$$

$$\frac{\Delta y}{y} = \frac{(PML \cdot L)}{Y} \cdot \frac{\Delta L}{L} + \frac{(PMK \cdot K)}{Y} \cdot \frac{\Delta K}{K}$$

حيث تشير المعادلة 7 إلى أن النمو الإقتصادي $\frac{\Delta y}{y}$ هو مجموع التغير في الإنتاجية لكل من عنصر العمل و

عنصر رأس المال

$\frac{\Delta y}{y}$: تشير إلى معدل التغير في عنصر العمل

$\frac{(PML \cdot L)}{Y}$: وتشير إلى نسبة إنتاجية عنصر العمل $(PML \cdot L)$ إلى حجم الناتج (Y)

$\frac{\Delta k}{k}$: تشير إلى معدل التغير في عنصر رأس المال.

¹ IBID ; p272.

² IBID ; pp273.274.

$\frac{(PML.k)}{k}$: تشير إلى نسبة إنتاجية عنصر رأس المال (PML . k) إلى حجم الناتج (k)

وإذا كانت ∞ : نسبة إنتاجية عنصر رأس المال إلى الناتج .

فإن $(1-\infty)$: تشير إلى نسبة إنتاجية عنصر العمل إلى الناتج.

منه نجد من خلال المعادلة 8:

$$\frac{\Delta y}{y} = \infty \cdot \frac{\Delta K}{K} + (1 - \infty) \cdot \frac{\Delta L}{L}$$

3 عنصر التكنولوجيا: في الواقع العملي فإن دالة الإنتاج تتغير مع مرور الزمن نتيجة تأثير العامل

التكنولوجي، إذ أنه يمكن أن تتواجد نفس الكمية من عنصري الإنتاج : العمل ورأس المال، إنتاج كمية أكبر بإضافة العامل التكنولوجي وفق دالة الإنتاج على الشكل التالي:

$$Y = A F (K, L) \dots \dots \dots (9)$$

حيث: A: يمثل المستوى الحالي للتكنولوجيا.

فحجم الناتج لا يرتفع فقط نتيجة ارتفاع حجم عنصري العمل و رأس المال فقط، وإنما لتطور العامل التكنولوجي الذي يساهم في حجم الناتج من خلال ما يسمى بالإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج " وهي عبارة عن حجم الناتج المتبقي الذي لا يفسره لا عنصر العمل ولا عنصر رأس المال، وهو نتيجة أبحاث الإقتصادي "روبرت صولو".

وعلى هذا الأساس بتواجد العامل التكنولوجي، يكون معدل النمو الإقتصادي على الشكل التالي 10:

$$\frac{\Delta y}{y} = \infty \cdot \frac{\Delta K}{K} + (1 - \infty) \cdot \frac{\Delta L}{L} + \frac{\Delta A}{A}$$

أي أن:

نمو الإنتاج = مساهمة عنصر العمل + مساهمة عنصر رأس المال + الإنتاجية لعوامل الإنتاج

و المعادلة 10 تلعب دورا كبيرا في تفسير عملية النمو الإقتصادي، إذ تظهر تواجد ثلاثة مصادر للنمو الإقتصادي، وتتأثر (الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج) بعدة عوامل، حيث أن التحكم الجيد والمهارة العالية في إدارة و تنظيم عملية الإنتاج يعتبر عاملا رئيسيا في تحسينها، إضافة إلى أهمية التعليم والبحث العلمي الذي يرفع من المستوى المعرفي والتأهيلي لليد العاملة، وبشكل عام فإن الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج تتأثر بجميع العوامل المؤثرة في العلاقة بين عوامل الإنتاج (العمل ورأس المال) و حجم الناتج.

المطلب الثاني : نظريات و نماذج النمو الإقتصادي

عرف النمو الإقتصادي بإعتباره أهم المتغيرات الإقتصادية وأكثرها دلالة و تعبيراً على الأداء الإقتصادي إهتماماً كبيراً من طرف الإقتصاديين، الذين طوروا في هذا الإطار عدة نماذج و نظريات مفسرة في مجملها لظاهرة النمو الإقتصادي من خلال إبراز عوامله و محدداته، و جاءت هذه النظريات و النماذج المختلفة حول النمو الإقتصادي نتيجة التطور الذي يشهده النمو الإقتصادي بجميع جوانبه مع مرور الحقبات الزمنية، إذ يقول (جيمس توبين)¹: (إن مشكل النمو لم يطرأ عليه جديد، فالإقتصاديون دوماً يعملون على مقارنة الحاضر والمستقبل)، و ذلك يعني أن التطلع إلى مستقبل إقتصادي أحسن هو الذي يدفع الى تطور نظريات النمو الإقتصادي.

الفرع الأول : النمو الإقتصادي في الفكر التقليدي :

يعتبر الفكر التقليدي بشقيه: الكلاسيكي و النيوكلاسيكي من أهم أوائل إتجاهات الفكر الإقتصادي تطرقاً للنمو الإقتصادي، إذ أن أبرز المعالم الأولى لقيام نظرية النمو الإقتصادي و تطوره، و فتح المجال واسعاً أمام بروز إتجاهات جديدة لنظرية النمو الإقتصادي.

أولاً : النمو الإقتصادي لدى الكلاسيك :

ترجع إسهامات الفكر الكلاسيكي في نظرية النمو الإقتصادي إلى كل من (آدم سميث) سنة 1776، (دافيد ريكاردو) سنة 1817، (توماس مالتوس) سنة 1798 وصولاً إلى كل من (فرانك رامزي) سنة 1928 و(فرانك نايت) سنة 1944، و الذي يرجع لهم الفضل في إبراز المفاهيم الأساسية لنظريات النمو الإقتصادي في الفكر الإقتصادي الحديث: كقانون تناقص غلة الحجم و أثر ذلك على عملية تراكم رأس المال المادي و البشري، دور العامل التكنولوجي و غيرها من المفاهيم و المبادئ التي اعتبرت نقطة إنطلاق لمدارس فكرية أخرى في تطوير نظرية النمو الإقتصادي.²

1- نظرية آدم سميث :

يرى آدم سميث أن أساس عملية النمو الإقتصادي يكمن في تقسيم العمل الذي تبرز أهميته الأساسية في أنه يحد من تناقص الإنتاجية الحدية لعوامل الإنتاج كما أن تقسيم العمل يعد شكلاً من أشكال الإدارة و التنظيم في قيام عملية الإنتاج و هو ما يعتبر عاملاً إيجابياً ، حيث يعتبر آدم سميث أن مسألة النمو الإقتصادي هي مسألة

¹ Gregory Mankiw : op-cit, p212.

² Robert Barro, Xavier Sala -I- Martin : la croissance économique, edition internationale, France, 1996, p10.

تراكمية، و هو بذلك يستند إلى التحليل الديناميكي في عملية التوازن، إذ أن تراكم رؤوس الأموال المنتجة و الذي يعتبر كفاءض في الإنتاج يزيد من حجم الإستثمارات الجديدة، و هو بذلك يعتبر أن سر تقدم الإقتصاد هو فائض الإدخار الذي يستثمر بعد ذلك و الكلاسيك بذلك يدعون إلى ترشيد الإستهلاك قصد الإبقاء على مستوى متقدم من الإدخار يساهم في الدفع من الإستثمار.¹

و يرى آدم سميث أنه و قصد إعطاء الفعالية الكافية لخاصية تقسيم العمل، و جب تسويق فائض الإنتاج إلى الخارج و من ثم بعث حافز إضافي على الرفع من الإنتاجية التي تؤدي بشكل مباشر إلى زيادة الدخل الوطني ومن ثم زيادة عدد السكان، و هذا الأخير مرهون بزيادة الدخل، هو يعتبر أمراً إيجابياً بحكم أنه يساعد على توسيع الأسواق و إنخفاض معدل تكلفة عوامل الإنتاج.

و حسب آدم سميث فإن العمل هو المعيار الوحيد للقيمة، في حين أن عملية الإنتاج تقوم على ثلاث عناصر رئيسية : الأرض، العمل و رأس المال، لذلك تكون دالة الإنتاج حسبها كما يلي :

$$Y=f(K, L, N).....(11)$$

حيث :

N : الأرض ، L : العمل ، K : رأس المال ، Y : الإنتاج

و يرى آدم سميث أن معدل النمو السنوي لنتاج الإقتصاد الوطني هو مجموع الإنتاجية الحدية لجميع عوامل الإنتاج و يمكن الوصول إليه بإجراء عملية تفاضل للمعادلة (11) بالنسبة للزمن (T) كما يلي²:

$$\frac{\Delta y}{y} = \frac{DF}{DL} \times \frac{DL}{DT} + \frac{DF}{DK} \times \frac{DK}{DT} + \frac{DF}{DN} \times \frac{DN}{DT}$$

$\frac{Dy}{DT}$: معدل نمو الناتج السنوي

$\frac{DF}{DL}$: الإنتاجية الحدية للعمل

$\frac{DF}{DK}$: الإنتاجية الحدية لرأس المال

$\frac{DF}{DN}$: الإنتاجية الحدية للأرض.

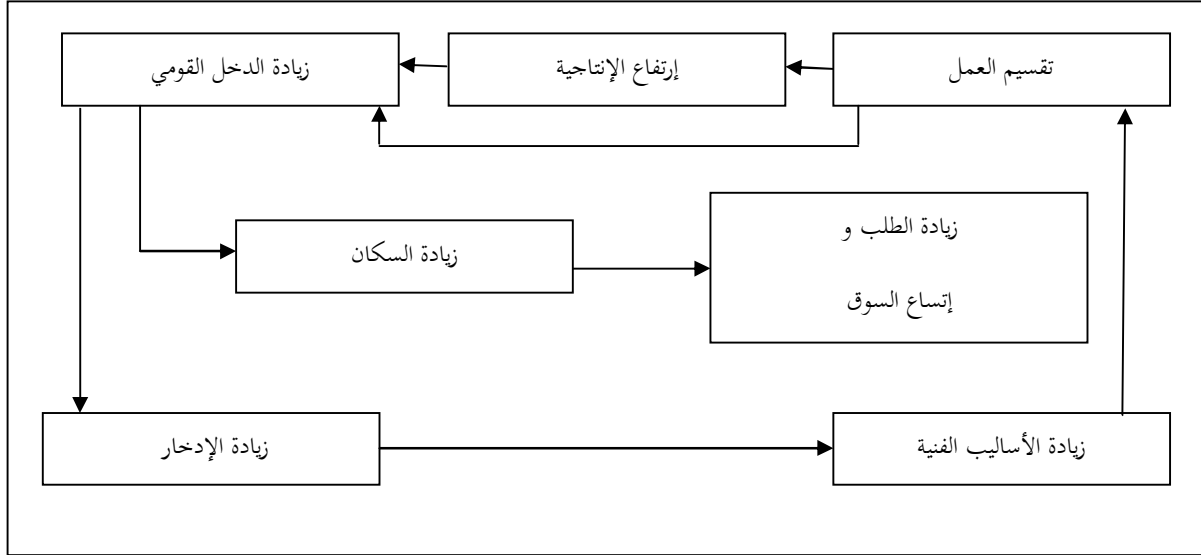
و يشير آدم سميث إلى مسألة تراكم النمو الإقتصادي بأنه نتيجة لتقسيم العمل ترتفع الإنتاجية لجميع عوامل الإنتاج، لا سيما عند توافر قدر كاف من الطلب و الحجم المناسب من رأس المال، و إرتفاع الناتج يزيد من

¹ فتح الله و لعلو : الإقتصاد السياسي: مدخل للدراسات الإقتصادية، دار الحداثة للطباعة و النشر و التوزيع، لبنان، 1981، ص 108.

² سالم توفيق النجفي و محمد صالح تركي القريشي: مقدمة في إقتصاد التنمية : دار الكتاب للطباعة و النشر، جامعة الموصل، العراق، 1998، ص 51.

الدخل و يرفع من المعدلات السكانية للنمو، مما يزيد من الطلب الإجمالي في السوق الذي يزيد اتساعه، ونلخص تصورات و أفكار آدم سميث في الشكل التالي :

الشكل 01 : تصورات آدم سميث حول النمو الإقتصادي



المصدر : سالم النجفي و محمد القرشي : مقدمة في إقتصاد تنمية : دار الكتاب للطباعة و النشر، جامعة الموصل، العراق، 1998، ص 51 .

2- نظرية طوماس مالتوس :

لا تعتبر أفكار طوماس مالتوس حول النمو الإقتصادي أقل شأنًا منها لدى آدم سميث، إذ أبرز أثر النمو السكاني على النمو الإقتصادي و بين أنه وجب أن يزيد معدل نمو الناتج في الإقتصاد المحلي على معدل نمو عدد السكاني حتى يكون هناك نمو إيجابي حقيقي و ليس مجرد نمو ظاهري لو زاد معدل النمو السكاني على معدل نمو الناتج في الإقتصادي المحلي.

و يعتبر طوماس مالتوس أول من أدرج النواحي الأخلاقية و العوامل الدينية ضمن عوامل النمو¹، حيث أن التمسك بتعاليم الدين يؤثر على الأفراد و يدفعهم الى العمل و الجد و بالتالي إرتفاع إنتاجية عنصر العمل كما يؤكد على أهمية الإستقرار السياسي في الدولة، بحكم أنه يخلق الأمان و الإطمئنان لدى الأفراد و ينصب تركيزهم على العمل فقط.

و يؤكد مالتوس أن النمو السكاني يكون تأثيره إيجابياً على النمو الإقتصادي إذا كان يخلق زيادة في الطلب الفعال، و للوصول إلى معدلات عالية من النمو الإقتصادي يبرز مالتوس أنه يوجد معدل للإدخار الذي لا يؤثر سلباً على الإستهلاك من جهة، و يعتبر مقابل أقصى مستوى للإستثمار من جهة أخرى و هو المعدل الأمثل

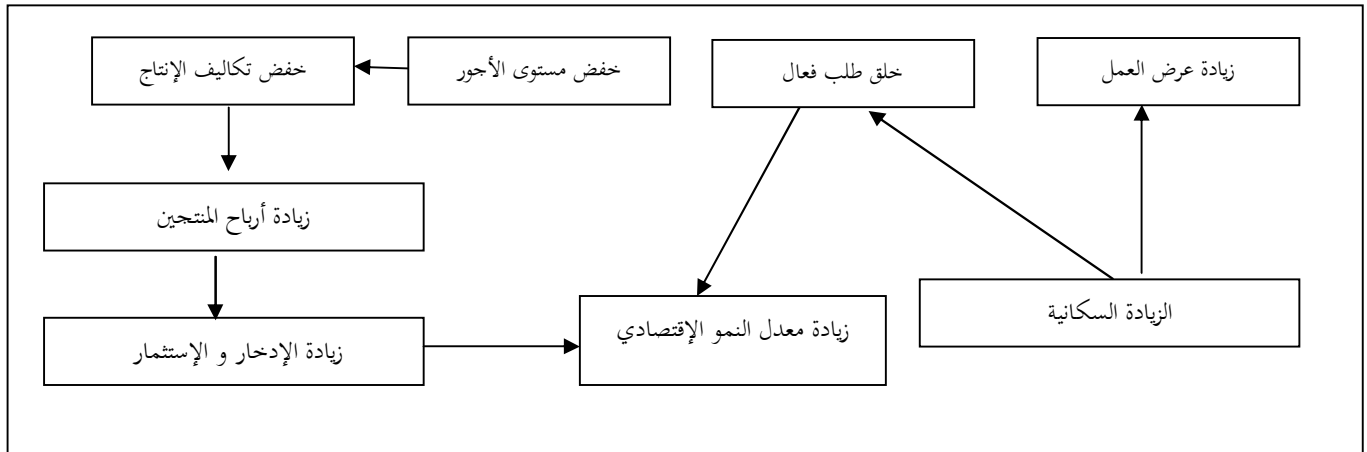
¹ عائشة مسلم: إتجاهات النمو الإقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2004 رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 2007، ص 29.

للإدخار لكن زيادة معدل الإدخار عن هذا المستوى تؤدي إلى الحد من الإنفاق الاستهلاكي بشكل يحول من نمو جانب العرض و بالتالي الحيلولة دون تطور مستوى الإستثمار.

كما أنه يشير أنه بحكم أن عامل الأرض ثابت، فإن الزيادة السكانية تؤدي إلى انخفاض الإنتاجية الحدية لعنصر العمل بحكم زيادة اليد العاملة في الأراضي الزراعية و بالتالي انخفاض الإنتاج الزراعي، و على هذا الأساس فهو يدعو إلى إستغلال العامل التكنولوجي الذي من شأنه تحسين و رفع إنتاجية عنصر العمل، و بالتالي تواصل عملية الإنتاج رغم إرتفاع عدد السكان.¹

و يعتبر مالتوس بأفكاره السابقة الذكر من أبرز مساهمي الفكر الكلاسيكي في نظرية النمو الإقتصادي، إذ أضاف أن زيادة عدد السكان ترفع من عرض العمل الذي يؤدي إلى خفض الأجور، هذا الأخير الذي يدفع عجلة النمو الإقتصادي بحكم أنه يعتبر تخفيضاً لتكلفة عنصر العمل²، و يلخص نموذج مالتوس في الشكل التالي:

الشكل 02 : نموذج طوماس مالتوس حول النمو الإقتصادي



المصدر : سالم النحفي و محمد القرشي: مقدمة في إقتصاد التنمية : دار الكتاب للطباعة و النشر، جامعة الموصل، العراق، 1998، ص 51 .

3 - نظرية دافيد ريكاردو :

يعتبر دافيد ريكاردو أن الأرض هي أساس أي نمو إقتصادي، و إنطلاقاً من ذلك يرى أن القطاع الزراعي هو أهم نشاط إقتصادي، لأنه يعتبر بمثابة الدعامة التي توفر موارد العيش للسكان.

و اهتم ريكاردو بمبدأ تناقص الغلة في القطاع الزراعي، و رأى بأن الإنسان قادر على تعويض تناقص الغلة، و من هذا المنطلق فكر في كيفية إستخدام تقنيات حديثة في عملية الإنتاج، لكنه رأى أن ذلك يكون ممكناً في القطاع الصناعي أكثر منه في القطاع الفلاحي.³

¹ Stanley Fischer et autres : op-cit, p296.

² سالم النحفي و محمد القرشي: مرجع سبق ذكره، ص 62.

³ شعباني إسماعيل: مقدمة في إقتصاد التنمية، دار هومة، الجزائر/ 1997، ص 64.

ثانيا : النمو الإقتصادي لدى النيوكلاسيك

على غرار الكلاسيك لم يتوان الإقتصاديون النيوكلاسيك في محاولة تفسير كيفية سير آلية النمو الإقتصادي، فإنطلاقاً مما جاء به سابقوهم من الكلاسيك، طور النيوكلاسيك آليات جديدة للنمو الإقتصادي تخلت عن الجمود و النطاق الضعيف الذي كانت تدور فيه أفكار الكلاسيك، حيث أدخلوا بالخصوص العامل التكنولوجي و الابتكارات في سير العملية الإنتاجية.

1- النموذج النيوكلاسيكي (صولو-صوان):

جاء هذا النموذج بناءً على أبحاث كل من الإقتصادي روبرت صولو¹ في كتابه (مساهمة في نظرية النمو الإقتصادي) سنة 1956، و الإقتصادي تريفور صوان² التي جاءت في كتابه (النمو الإقتصادي و تراكم رأس المال) سنة 1956، و ذلك محاولة منهما لتفسير الشواهد التاريخية لمعدلات النمو الإقتصادي في العالم، و التي إشمملت على ما يلي :

- هناك تفاوت كبير في دخول الأفراد بين أقطار العالم، إذ يبلغ متوسط داخل الفرد في أفقر الدول الفقيرة حوالي 0.05 % متوسط دخل الفرد في أغنى الدول الفينة.
- المكانة النسبية للدولة في التوزيع العالمي للدخل يمكن أن تعدل، بحيث يمكن أن تصبح الدولة الغنية فقيرة و العكس.

و يقوم النموذج النيوكلاسيكي (صولو - صوان) على جملة من الفرضيات التالية³:

- الإقتصاد مغلق و بالتالي فالدخل يساوي الناتج و الإستثمار يساوي الإدخار.
- الإقتصاد متكون من قطاعين : قطاع العائلات و قطاع المؤسسات و تسوده المنافسة الكاملة بين المتعاملين الإقتصاديين.
- ثبات عوائد الإنتاج و إهلاك رأس المال بقيمة A حيث : $A > 0$.
- ثبات معدل نمو السكان، و اعتبار معدل الإدخار ثابت.
- الإدخار و تكنولوجيا الإنتاج متغيران خارجيان.

¹ روبرت صولو: إقتصادي أمريكي، حاز على جائزة نوبل للاقتصاد سنة 1987.

² تريفور صوان: إقتصادي أسترالي.

³ Robert Barro, Xavier Sala -I- Martin : op-cit, pp17,18.

أ- التراكم الرأسمالي :

يعتبر هذا النموذج أن حجم الناتج متعلق بصفة أساسية بالتراكم الرأسمالي، و ينطلق من فكرة أن التراكم الرأسمالي يتحدد إنطلاقاً من طلب و عرض السلع و الخدمات في الإقتصاد المحلي المغلق، و كخطوة أولى نحمل العامل التكنولوجي للتبسيط.

ب - عرض السلع و الخدمات :

يرتكز عرض السلع و الخدمات في النموذج النيوكلاسيك (صولو - صوان) على دالة الإنتاج النيوكلاسيكية من الشكل :

$$Y=F(K, L)..... (13)$$

الفرع الثاني :النمو الاقتصادي في الفكر الحديث.

عرفت نظريات النمو الاقتصادي في الفكر الحديث تطورات عديدة، ساهمت إلى حد كبير في مساهمة الواقع الاقتصادي و تفسير عملية النمو الاقتصادي، لكن ذلك لم يمنع من اقتباس بعض الأفكار التقليدية بحكم أهميتها في إرساء تصور سليم لعملية النمو الاقتصادي.

أولاً : النمو الاقتصادي لدى الكينزيين.

شكلت النظرية الكينزية قاعدة هامة من حيث المفاهيم و أدوات التحليل استغلت من طرف العديد من الاقتصاديين في تحليلهم لعملية النمو الاقتصادي، و يعتبر التحليل على المستوى الكلي من أهم ما جاء به التحليل الكينزي عكس ما كان عليه التحليل التقليدي الذي كان يقوم على المستوى الجزئي.

1- التحليل الكينزي:

اعتمد كينز بشكل كبير على دراسة أفكار التقليديين و معرفة مكن الخلل فيها مقارنة بالواقع الاقتصادي، إذ توصل إلى أن الاقتصاد يقوم على مبدأ " الطلب يخلق العرض"، و بالتالي فمشكلة الاقتصاد تكمن في جانب الطلب و ليس العرض.

وفي هذا الإطار أكد كينز على أن " الطلب الفعلي " هو أساس عملية النمو الاقتصادي، إذ أنه يصدر عن جميع المتعاملين الاقتصاديين سواء كانوا أفراد، مؤسسات أو حكومات، و هو بذلك يشير إلى إمكانية تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي و الذي اعتبره ضرورة حتمية لا مناص منها في إطار سياستها المالية بحكم عجز آلية

السوق عن الإدارة التلقائية للاقتصاد، إذ يؤكد كينز على أهمية دور الدولة في تحقيق التوازن الاقتصادي، و هو بذلك يبرز تحولا كبيرا في الفكر الرأسمالي الذي يرفض تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي.

و يشير كينز إلى أن عملية النمو الاقتصادي تكون عبر آلية " المضاعف"، و الذي يفسر انتقال أثر تغيرات الطلب على جانب العرض.

2- نموذج " هارود - دومار":

يرجع هذا النموذج إلى أبحاث كل من الاقتصادي "روي هارود" و الاقتصادي "إيفسي دومار" و يعتبر مزيجا بين الأفكار الكينزية و أفكار التقليديين،¹ و جاء هذا النموذج بالأساس ليوجه إلى الدول النامية و الدول التي تنخفض فيها معدلات النمو الاقتصادي، إذ يهدف إلى تحديد معدل الادخار الأنسب الذي من خلاله يتحقق معدل الاستثمار الضروري . لاستهداف معدل نمو اقتصادي مرغوب فيه²

و بالتالي من خلال اهتمام كل من هارود و دومار بتحديد معدل الادخار الأنسب، فهما بذلك يؤكدان أنه نتيجة لذلك يعد الاستثمار المحدد الرئيسي لعملية النمو الاقتصادي، و يلعب دوران رئيسيان حيث:³

- يعتبر كجزء من الطلب الكلي بحكم أنه يمثل طلبا للموارد الاقتصادية.
- يعتبر الاستثمار بأنه الزيادة في الطاقة الإنتاجية و المتمثلة في مخزون رأس المال.

ثانيا: النمو الاقتصادي في الفكر المعاصر.

استفاد الاقتصاديون في الفكر المعاصر بشكل كبير من أفكار التقليديين حول النمو الاقتصادي و كذا أفكار الكينزيين إذا كانت بمثابة القاعدة الصلبة التي انطلقت منها نظريات و أبحاث النمو الاقتصادي في الفكر المعاصر، و كان القاسم المشترك فيها عدم الفصل بين المفاهيم و الأسس السابقة حول النمو الاقتصادي التي تعد كمنطلق في بناء نظريات جديدة، و بين الواقع الاقتصادي المعاش و ذلك قصد إعطاء قيمة أكبر و دلالة أوضح لهذه النظريات و الأبحاث.

1- نظرية مراحل النمو لوالث روستو

إن أهمية ما جاء به حول النمو الإقتصادي وذلك في كتابه مراحل النمو الاقتصادي سنة 1960 هو تقسيم عملية النمو الاقتصادي إلى خمسة مراحل أساسية وهو ما يوضحه المنحى التالي

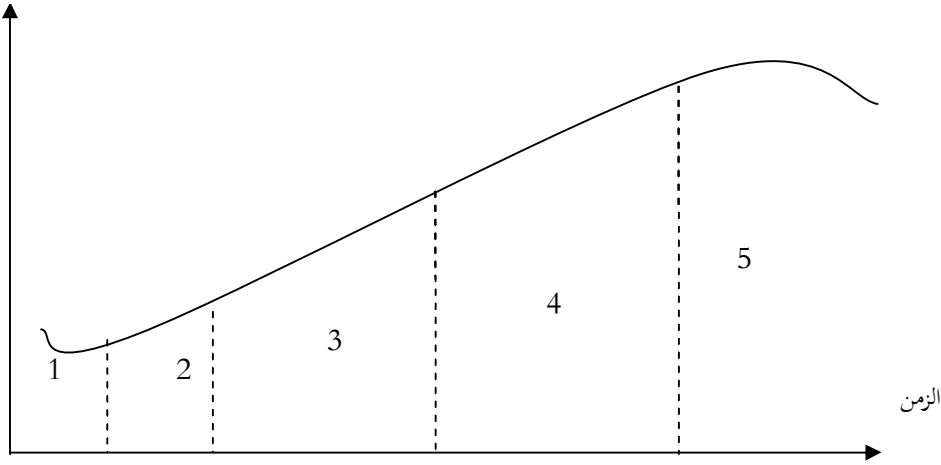
¹ Richard Grabowski, Michael shields : a dynamic Keynesian model of development : journal of economic development , volume 25, n° 01 n , 2000. P1

² Dwight Perkins : economie du developpement, 3eme edition , edition de boeck, Belgique, 2008 , P141.

³ Subrata Ghatak , introduction to developpement economics , 4th edition , routledge edition, 2003 , p54.

الشكل 03 : المراحل الخمسة للنمو الاقتصادي عبر الزمن

معدل الناتج القومي



Source: Maré Nouchi :croissance histoire économique – édition Dalloz ,France ،1996 ,p66

و جاءت أبحاث روستو على هذا الشكل حول النمو الاقتصادي لتقدم على حد سواء إلى الدول المتقدمة والدول النامية، و جاءت لتفسر إلى حد كبير الاختلافات الموجودة بين الدول فيما يخص النمو الاقتصادي و التي ترجع بالأساس إلى وضعية كل دولة بالنسبة لهذه المراحل الخمسة.

أ. مرحلة المجتمع التقليدي:

وتتميز هذه المرحلة أساسا بما يلي:

- محدودية الإنتاج نتيجة الاعتماد على وسائل بدائية.
- الاعتماد بشكل كلي على الناتج الزراعي و الذي يوجه جزء كبير منه للاستهلاك العائلي.
- تركيز القوة في يد الإقطاعيين المدعمن من السلطة المركزية.
- كثرة الحروب و الصراعات القبلية.

ب . مرحلة التهيؤ للانطلاق:

و هي مرحلة انتقالية تتميز بما يلي:

- ظهور تحولات هيكلية في القطاعات غير الزراعية كقطاع التجارة و قطاع النقل.
- تطور المعرفة العلمية التي تسمح بإدخال تقنيات حديثة في عملية الإنتاج تسمح بتطور القطاع الصناعي.
- بداية التوسع نحو أسواق خارجية مما يشكل حافزا لعملية الإنتاج.
- ظهور السلطة الفعالة للدولة.

كما أن أهم ما يميز هذه المرحلة هو ظهور و تنامي عمليات الادخار و التي تسمح بتزايد الاستثمارات نتيجة ظهور البنوك و المؤسسات المالية.

ج. مرحلة الانطلاق:

- تعتبر مرحلة الانطلاق ذات أهمية كبيرة في عملية النمو الاقتصادي، بحكم أنها تعتبر تحولا من حالة تأخر اقتصادي نحو حالة تقدم اقتصادي، و تعتبر مرحلة قصيرة نسبيا مقارنة بالمراحل الأخرى و تتميز بما يلي:
- ظهور روح الابتكار و التجديد و التي تتجلى في بداية ظهور منتجات جديدة و متطورة.
 - ارتفاع الناتج الحقيقي للفرد.
 - حدوث تغييرات كبيرة في تقنيات الإنتاج.
 - ازدهار القطاع الصناعي بشكل يصبح ركيزة الاقتصاد المحلي.

د. مرحلة السير نحو النضوج:

- و تظهر هذه المرحلة تقريبا بعد 60 سنة من ابتداء الانطلاق و تتميز بما يلي:
- ظهور تكنولوجيات حديثة تسمح بإقامة صناعات أكثر تطورا.
 - ارتفاع حجم الناتج بشكل أكبر من نمو السكان.
 - تنوع الإنتاج بين سلع استهلاكية و سلع رأسمالية تسمح بتجديد الطاقة الإنتاجية و تراكم رأس المال.
 - ارتفاع معدلات الاستثمار سواء في رأس المال البشري أو المادي.
 - و يعتبر النضوج بأنه قدرة الاقتصاد على الثبات في المستويات المرتفعة من التقدم في القطاعات المتعددة و خاصة الصناعية منها و ذلك حسب روستو.

هـ. مرحلة الاستهلاك العالي:

- و تتميز هذه المرحلة بارتفاع حجم الاستهلاك بشكل كبير، إذ تتحول قطاعات الاقتصاد إلى إنتاج السلع الاستهلاكية خاصة مع تحول المجتمعات من النمط الريفي إلى النمط الحضري المتمدن، إضافة إلى اهتمام المجتمعات بالرفاهية و هذا ما زاد في التوجه نحو الاستهلاك، و يرى روستو أن كل من الو.م.أ، اليابان و أوروبا الغربية قد دخلت هذه المرحلة، أما بلدان العالم الثالث فقسم منها يتواجد في المرحلة الثالثة كالصين، البرازيل والهند، و قسم آخر يتواجد في المرحلة الرابعة كالنمور الآسيوية الأربعة: إندونيسيا، سنغافورة، تايلند و ماليزيا، وقسم آخر يشكل كل الأغلبية مازال يتراوح في المرحلة الثانية كما أنه تجدر الإشارة إلى أن عديد دول العالم الثالث تتميز بالازدواجية في المراحل، إذ أنها تتواجد في المرحلة الرابعة مثلا بحكم تقدمها التقني في القطاع الصناعي

بشكل كبير، و لها من خصائص المرحلة الأولى أو الثانية بحكم تخلف و بدائية القطاع الزراعي و غياب سلطة الدولة و تحكمها في الأوضاع.

2. نظريات و نماذج النمو الداخلي:

عملت نظريات و نماذج النمو الاقتصادي المتعددة على تفسير اختلاف مستويات النمو والمعيشة المحققة بين الدول، و كان النموذج النيوكلاسيكي "صولو - صوان" أحد أهم النماذج التي جاءت في هذا الصدد و التي أرجعت معدلات النمو الاقتصادي بين الدول إلى العامل التكنولوجي الذي تختلف مستويات تأثيره من دولة إلى أخرى.

لكن النموذج النيوكلاسيكي "صولو - صوان" لم يبرز مصادر هذا العامل التكنولوجي و اقتصر على اعتباره متغيرا خارجيا، و هذا ما لم يكن مقنعا ومتوافقا مع الواقع الاقتصادي، و انطلاقا من منتصف الثمانينات أخذت الأبحاث حول النمو الاقتصادي بعدا آخر و ذلك من خلال أبحاث كل من "بول رومر" سنة 1986 و"روبرت لو كاس" سنة 1988 والتي انطلقت من فكرة أنه حتى محددات النمو الاقتصادي على المدى الطويل كالسياسة الاقتصادية مثلا تعتبر عوامل رئيسية للنمو الاقتصادي كما أنها خرجت عن نطاق ما جاء به النموذج النيوكلاسيكي "صولو - صوان" و خاصة فيما يتعلق بكون العامل التكنولوجي عامل خارجي، وبالتالي فقد كانت مساهمات حديثة تهدف إلى اعتبار أن النمو الاقتصادي على المدى الطويل يتحدد بعوامل داخلية و لهذا السبب سميت بنظريات ونماذج النمو الداخلي.¹

إن من أهم عيوب نظرية النمو الداخلي أنها تعتمد على عدد من الفرضيات التقليدية للنيوكلاسيكية، والتي تعتبر غير موثقة للدول النامية. و أن النمو الاقتصادي في الدول النامية غالبا ما يعاق من خلال عدم الكفاءة الناجمة عن البنية الإرتكازية الضعيفة و الهياكل المؤسسية غير الكافية و أسواق رأسمال و السلع غير الكاملة، بسبب إهمال هذه النظرية لهذه العوامل المؤثرة فإن إمكانية تطبيقها تكون محدودة خاصة عند المقارنة بين بلدين كما أن الدراسات التطبيقية التنبؤية لنظريات النمو الداخلية لم تحصل على تأييد كبير، و رغم أنها لا تزال في مراحلها التكوينية فهي تساهم في فهم أفضل لاختلافات النمو طويل الأمد في تجارب البلدان النامية و المتقدمة، من خلال التركيز على المصادر الرئيسية للنمو الاقتصادي الداخلي.²

¹ Robert Barro, Xavier Sala-i-Martin : op-cit, P13.

² عدة أسماء، أثر الإنفاق العمومي علي النمو الإقتصادي في الجزائر مذكرة ماجستير تخصص إقتصاد دولي، جامعة وهران 2، السنة 2015-2016، ص 93.

المبحث الثاني : الإصلاحات الاقتصادية و مضمون البرامج التنموية 2001/2016.

من خلال هذا المبحث نبرز أولا دور الدولة في الإصلاحات الهيكلية التي قامت بها وتمويل الذي إتمدت عليه من صندوق النقد الدولي و البنك العالمي وهذا عن طريق وضع شروط محددة ويرجع ذلك بعد أزمة إنخفاض أسعار البترول في سنة 1986 وكذلك التطرق إلى مضمون ومحتوى البرامج التنموية و المبالغ المخصصة لها أو ما يسمى ببرامج الإنعاش الإقتصادي والتي أتت بعد ترأس رئيس الجمهورية الحالي مقاليد الحكم سنة 1999 و هذا بعد البجوحة المالية التي عرفتها البلاد ان ذاك نتيجة إرتفاع في أسعار البترول في الاسواق العالمية .

المطلب الأول :الإصلاحات الاقتصادية بعد أزمة 1986 .

إن الوضعية الاقتصادية الهشة التي ميزت الاقتصاد الجزائري بعد أزمة 1986 ،أدت بالجزائر إلى الدخول في محادثات مع المؤسسات المالية الدولية " صندوق النقد الدولي و البنك العالمي للإنشاء والتعمير " ابتداء من سنة 1987، وذلك من أجل الحصول على تمويلات تسمح لها بتغطية جزء من إحتياجات التمويل الخارجية، و هكذا مع بداية سنة 1988 تشكل أول فوج للتفاوض مع البنك العالمي حول برنامج التصحيح الذي يتمثل في الإصلاح بالتدرج وكان ذلك في سرية تامة، هذا بالإضافة إلى التفاوض مع صندوق النقد الدولي لبدأ أولى الاتفاقات سنة 1989¹.

1-الاتفاق الاستعادي بالائتماني الأول 1989 (STAND-BY 1): أمضت الجزائر أول اتفاق مع صندوق النقد الدولي في 30 ماي 1989 ، تحصلت بموجبه على قروض من الصندوق وكذلك من البنك العالمي، وذلك في إطار ما يسمى ببرامج التثبيت أو الاستقرار، و يعتمد صندوق النقد الدولي هذا النوع من البرامج لمساعدة الدول على تحقيق الاستقرار الاقتصادي في المدى القصير لمعالجة عجز ميزان المدفوعات، وذلك باستعادة التوازنات الاقتصادية الكلية، و ذلك عن طريق تخفيض الطلب الكلي والعمل على تحريك قوى السوق في اتجاه تعزيز الإنتاج المحلي².

لقد تم الاتفاق الإستعادي الائتماني الأول عن طريق عمليتان هما:

- العملية الأولى:تمثلت في السحب من الشريحة الاحتياطية، التي تمثل الفارق بين حصة البلد العضو في الصندوق والموجودات لديه من عملة هذا البلد، و وفق تشريعات الصندوق فإن السحب داخل الشريحة الاحتياطية يكون دون شروط ويتم بصورة آلية بعد تصريح البلد العضو بحاجته لتمويل عجز في ميزان مدفوعاته.

¹ ضيف أحمد أثر السياسة المالية علي النمو الإقتصادي المستدم في الجزائر (1989 - 2012). أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتور في العلوم الإقتصادية تخصص نقود و مالية ,سنة الجامعية 2014-2015, ص ص 219-220.

² عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية ، دراسة تحليلية و تقييمية, ديوان المطبوعات الجامعية , الجزائر, ص:273.

● العملية الثانية : وهي طلب مساعدة الصندوق في الحصول على حق استخدام موارده في الحدود المسموح بها خارج الشريحة الاحتياطية، وذلك بالتفاوض معه حول " تسهيل تمويل تعويضي "، لتمويل العجز في ميزان المدفوعات الناتج عن انخفاض إيرادات الصادرات من المحروقات وارتفاع أسعار الحبوب المستوردة .

ومن خلال هاتين العمليتين، حصلت الجزائر على تمويل في حدود 619 مليون دولار (470.5 مليون حقوق سحب خاصة¹) موزعة بين الشريحة الاحتياطية ب 218 مليون دولار (155.3 مليون ح.س.خ) أي % 25 من حصة الجزائر في الصندوق مع نهاية 1988 ، و تمويل تعويضي بمبلغ 401 مليون دولار (315.2 مليون ح.س.خ)، وتوازي مع ذلك حصلت الجزائر على قرض من البنك العالمي في حدود 300 مليون دولار².

العملية الثانية التي استجاب لها الصندوق كانت مشروطة بتنفيذ أول برنامج للتثبيت (الاستقرار) الاقتصادي بعد مفاوضات تمت في سرية تامة، حيث أبلغت الجزائر الصندوق بالتدابير المالية والاقتصادية التي تنوي تنفيذها مع الاستمرار في تسديد التزاماتها الخارجية، وتوجت المفاوضات بعقد أول اتفاق استعادي ائتماني في 31 ماي 1989 مدته 12 شهرا، وارتكز محتواه على ما يلي³ :

- صرامة أكثر للسياسة النقدية .
- القضاء على عجز الميزانية .
- مواصلة تخفيض قيمة الدينار .
- إدخال المرونة على نظام الأسعار.

إن البرنامج الإستعادي الائتماني الأول مس في أغلبه الجانب المالي والنقدي، ويعود هذا إلى طبيعة صندوق النقد الدولي باعتباره مؤسسة مالية، ويبين لنا الأدوات الأساسية التي يعتمد عليها في إجراء أي إصلاح اقتصادي، حيث تكون السياسة المالية والنقدية هي محور كل إصلاح.

2- الاتفاق الاستعادي الائتماني الثاني (STAND-BY 2) 1991: كان هدف الحكومة خلال هذه

الفترة هو دفع عجلة الإصلاحات، مما جعل المفاوضات تتواصل بينها وبين صندوق النقد الدولي مع بداية سبتمبر 1990 و قد توصلت الحكومة الجزائرية إلى عقد اتفاق ثاني مع صندوق النقد الدولي في 03 جوان 1991، حيث تم تحرير رسالة حسن النية في 21 أبريل 1991 ، و حصلت الجزائر بموجبه على قرض يقدر ب 300 مليون DTS، أي ما يعادل 403 مليون دولار موزعة على أربعة أقساط.

¹ وحدة حقوق السحب الخاصة DTS تعادل ما قيمته 1.456234 دولار أمريكي.

² Maamar Boudersa, la ruine de l'économie algérienne sous Chadli, Algérie : éditions Rahma, 1993, p 34

³ Hocine Benissad, « L'ajustement structurel : l'expérience du maghreb », édition O.P.U , Algérie(1999), p 59.

و يستمر تحريرها بناء على الالتزام بتنفيذ بنود الاتفاق الموقع بخصوص الإصلاحات الاقتصادية التي تتضمنها رسالة حسن النية، واستعمال هذا القرض كان مشروطا بوضع برنامج تثبيت قصير الأجل 10 أشهر يهدف اتفاق الاستعداد الائتماني هذا إلى¹:

• تحرير التجارة الخارجية من خلال العمل على قابلية تحويل الدينار.

• رفع معدل الفائدة على القروض البنكية.

• التقليل من حجم تدخل الدولة في الاقتصاد.

• إصلاح النظام الجبائي.

• ترشيد الاستهلاك و الادخار عن طريق الضبط الإداري لأسعار السلع.

• سن شبكة اجتماعية للعائلات لامتناس الغضب الاجتماعي الناتج عن تطبيق هذا البرنامج.

وزع هذا القرض إلى أربع أقساط متساوية، أي ما يعادل 100 مليون دولار لكل قسط، و يستمر تحرير الأقساط بناء على تحقيق الأهداف المنصوص عليها في الاتفاق و المتمثلة في الإصلاحات الاقتصادية التي تضمنتها رسالة حسن النية 21 أبريل 1991 التي صادق عليها الصندوق، وقد وزعت الأقساط الأربعة على النحو التالي:

الأول في جوان 1991، الثاني في سبتمبر 1991، الثالث في ديسمبر 1991، و الرابع في مارس 1992.

إن تنفيذ هذا الاتفاق من طرف الجزائر كان صعبا في ظل ظروف داخلية و خارجية متأزمة، حيث امتاز الظرف الداخلي بالاضطرابات السياسية تتعارض مع برنامج صندوق النقد الدولي، حيث كان على الحكومة تنظيم انتخابات تشريعية تتطلب نوعا من السلم الاجتماعي يتعارض مع رفع الأسعار ونزع الدعم عن المواد الواسعة الاستهلاك و تخفيض قيمة العملة الوطنية، بالإضافة إلى الظرف الخارجي المتمثل في حرب الخليج و انهيار المعسكر الاشتراكي، و لذلك كان هامش تحرك الحكومة ضيقا جدا، ومن جهة أخرى أن أي تراجع عن تطبيق برنامج الاستقرار يؤدي إلى وقف تحرير قروض جديدة.

3-الاتفاق الاستعدادي الائتماني أبريل 1994 : لجأت الجزائر للمرة الثالثة إلى طلب مساعدات صندوق

النقد الدولي لحل الاختلالات الهيكلية التي ميزت الاقتصاد الجزائري، و التي يمكن اعتبارها قيودا تعوق إعادة التوازن الداخلي و الخارجي، و تم عقد هذا الاتفاق في ظروف عسيرة جدا نتيجة التراجع الكبير عن مسار

¹ هادي الخالدي ، المرأة الكاشفة لصندوق النقد الدولي ، دار هومة ، 1996 ، ص 116.

الإصلاحات خلال سنتي 1992 و 1993 ، و التي نتج عنها عودة الاختلالات للتوازنات الاقتصادية الكلية وعدم قدرة الجزائر على الالتزام بتسديد الديون، و مع نهاية شهر ماي 1994 تم التوقيع على هذا الاتفاق والذي كانت مدته سنة واحدة، و لقد تمحورت أهداف هذا الاتفاق حول ما يلي¹ :

- التقليل من الكتلة النقدية، و ذلك عن طريق مراجعة سعر الصرف و الحد من التضخم النقدي و تحرير التجارة الخارجية.

- إعادة التوازن لميزان المدفوعات وذلك عن طريق تخفيض عبئ خدمات الديون .

- الاستمرار في عملية تحرير الاقتصاد خاصة في مجال الأسعار .

- القضاء على عجز الميزانية العمومية أو على الأقل تخفيضه، وذلك بتخفيض النفقات العمومية و بزيادة الإيرادات بواسطة تحسين المردود الضريبي.

على هذا الأساس تحصلت الجزائر على قرض قدره 1037 مليون دولار أي ما يعادل 731.5 DTS ، وزع هذا القرض إلى قسطين الأول قدره 389 DTS و تسلمه مباشرة بعد الاتفاق، و الثاني يسلم خلال السنة على شكل دفعات .وكإجراءات عملية لجأت الجزائر إلى اتخاذ عدة تدابير في هذا الإطار نذكر منها ما يلي:

- تعديل معدل الصرف ليصبح 1 دولار = 36 دينار، أي تخفيض قيمة الدينار بمعدل 40.17%.

- تحرير جزئي للتجارة الخارجية بهدف دعم إدماج الاقتصاد الجزائري في الاقتصاد العالمي .

- تخفيض عجز الميزانية إلى 3.3% من الناتج الداخلي الخام .

- تقليص وتيرة التوسع النقدي (الكتلة النقدية)، و ذلك عن طريق رفع معدل الفائدة على الادخار من

10% إلى 14%، و في نفس الوقت رفع معدلات الفائدة على القروض إلى 23.5%.

لقد سمح هذا الاتفاق مع صندوق النقد الدولي بإعطاء مؤشر إيجابي للدائنين، حيث تم الاتفاق على إعادة جدولة الديون الموقع عليها سنة 1994 وحددت مدة التسديد 16 سنة في إطار نادي باريس، مما مكن الجزائر بعد ذلك من إبرام 17 اتفاقية ثنائية، الأولى كانت مع كندا في ديسمبر 1994 و الأخيرة كانت مع إيطاليا في فيفري 1995. ولكن رغم ذلك لم تمنع كل هذه التدابير الاقتصادية و الاجتماعية رغم صرامتها من تواصل ظهور الاختلالات والعجز على مستوى الميزانية و ميزان المدفوعات أثناء فترة هذا البرنامج " فتنفيذ هذا البرنامج بصرامة كبيرة لم يمنع استمرار المشاكل المالية و الهيكلية " ، وهو ما أجبر الجزائر مرة أخرى على اللجوء لصندوق النقد الدولي لإعادة جدولة ثانية ارتبطت بتعديلات هيكلية عميقة.²

¹ هادي الخالدي ، مرجع سابق ذكره، ص 203.

² Hocine Benissad, OP-Cit , P :64

4-اتفاق التصحيح الهيكلي ماي 1995 - ماي 1998 : بعد انقضاء برنامج الاستقرار و جهة السلطات الجزائرية رسالة حسن نية في 30 مارس 1995 إلى صندوق النقد الدولي، و ذلك بغرض دعم السياسات التي تنوي الجزائر تطبيقها، وبذلك تم إبرام اتفاق بين السلطات الجزائرية وصندوق النقد الدولي في ماي 1995 في إطار برنامج التصحيح الهيكلي، و هذا لمدة 03 سنوات من ماي 1995 إلى ماي 1998 ، وكان يهدف هذا البرنامج إلى توزيع وتخصيص أفضل للموارد بما يضمن رفع كفاءة الأداء الاقتصادي، و هي بذلك تتجه إلى إصلاح الأطر الخاصة بالسياسة الاقتصادية أي إصلاح الهيكل الاقتصادي بما يؤدي إلى تحقيق معدلات نمو مرتفعة في المدى المتوسط و الطويل¹.

لقد كان يهدف هذا الاتفاق إلى تحقيق مجموعة من الأهداف يمكن إيجازها فيما يلي² :

- رفع معدل النمو الاقتصادي بغية استيعاب الزيادة في القوة العاملة وخفض البطالة تدريجيا .
- الإسراع في تحقيق التقارب بين معدلات التضخم السائدة في الجزائر مع المعدلات السائدة في البلدان الصناعية.

- خفض التكاليف الاقتصادية للتصحيح الهيكلي على الفئات السكانية الأكثر تضررا.

- استعادة قوة ميزان المدفوعات مع تحقيق مستويات ملائمة من احتياطات النقد الأجنبي.

من خلال هذا الاتفاق تم الحصول على مبلغ مالي يقدر ب 1.169 مليون وحدة حقوق سحب خاصة DTS أي ما يعادل 127.9 % من حصة الجزائر في الصندوق، وتبعا لمصادقة مجلس إدارة الصندوق على طلب الجزائر فإنها ستطلب من الدول الأعضاء في نادي باريس و نادي لندن إعادة جدولة مستحقاتها المتعلقة بخدمة الدين الخارجي التي يحين موعد سدادها خلال مدة الاتفاق، وعلى هذا الأساس قامت الجزائر في جويلية 1995، بعقد اتفاق إضافي لإعادة جدولة الديون المستحقة السداد بين 01 جوان 1995 و 31 ماي 1998 بالإضافة الفوائد المستحقة السداد ما بين 01 جوان 1995 و 31 ماي 1996 ، و تقرر سداد هذه المبالغ على 25 قسطا من الأقساط نصف السنوية المتزايدة تدريجيا ابتداء من 30 نوفمبر 1999 و تستمر حتى سنة 2011.

لتحقيق الأهداف السابقة تبنت الجزائر خلال الفترة 1995-1998 عدة إجراءات و قرارات نذكر منها :

- حل و إعادة تنظيم وحتى التطهير المالي للمؤسسات العمومية ثم خوصصة بعضها .

- إنشاء شركة للتأمين على الصادرات من أجل تنويع الصادرات و ترقيتها .

¹ عبد المجيد قدي ، مرجع سابق، ص:274.

² كريم النشاشيبي و آخرون ، الجزائر تحقيق الاستقرار والتحول إلى اقتصاد السوق ، صندوق النقد الدولي، واشنطن ، 1998، ص123 .

- إنشاء البنوك الخاصة برأسمال محلي أو مختلط أو فروع لبنوك أجنبية .

- إنشاء بورصة القيم المنقولة لتدعيم خوصصة المؤسسات العمومية .

بشكل عام، تضمنت برامج التعديل الهيكلي الذي يدعمه كل من الصندوق النقدي الدولي والبنك العالمي مجموعة من إجراءات السياسات الاقتصادية المعدة لتحقيق أهداف اقتصادية كلية، مثل تحسين ميزان المدفوعات، واستعمال أفضل للقدرة الإنتاجية، وارتفاع في معدل النمو الطويل الأجل، و غالبا ما يأخذ برنامج التعديل شكل إجراءات سياسة اقتصادية التي ينوي البلد المعني القيام به، و تخضع هذه السياسات لتقييم الصندوق لإجازة دعمه المالي كما أن فهم اليات تأثير السياسة النقدية و المالية على المتغيرات الاقتصادية الكلية الرئيسية يلعب دورا مهما في هذه البرامج التصحيحية، ولقد كانت القاعدة الأساسية لهذه البرامج سياسات تسيير الطلب - لما كان الحديث عن سياسات التثبيت - تم دعمها بسياسات أخرى مثل سياسة سعر الصرف وسياسات بنوية : سياسة الأسعار، سياسات المداخيل، السياسة التجارية، سياسات الإنفاق العمومي و السياسة الضريبية .

المطلب الثاني: مضمون برامج الإنعاش الاقتصادي في الجزائر 2001/2016

تعتبر الجزائر دولة نفطية يرتبط اقتصادها بشكل مباشر بعائدات المحروقات، و نتيجة لذلك فقد حرصت¹ الحكومة من خلال برامج الإنعاش الاقتصادي على تفعيل القطاعات الاقتصادية الاستراتيجية كالصناعة والزراعة و الخدمات من أجل تحقيق التنويع الاقتصادي، فخلال الفترة 2001 / 2016 تم اعتماد مبلغ ضخم قدر ب712 مليار دولار ضمن إطار برامج الإنعاش الاقتصادي يهدف من خلاله الى تعزيز الاستثمار العمومي، بهدف تحقيق تنمية مستدامة و توفير بيئة ملائمة لتحفيز الاستثمارات الخاصة الداخلية و الأجنبية عن طريق الفرص الاستثمارية الكبيرة التي تم استحداثها نتيجة لمختلف برامج الإنعاش الاقتصادي.

الفرع الأول : برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001/2004 PSRE

لاحظت السلطات العمومية، خلال سنة 2001 ، أن المجتمع يتمتع بموارد مالية معتبرة وفي نفس الوقت بمعدل نمو اقتصادي ضعيف لا يسمح بالتكفل بالإختلالات الاجتماعية الموجودة .وعليه قررت وضع برنامج للإنعاش الاقتصادي للفترة الممتدة ما بين 2001 و 2004 ووضعت في الحسبان تحقيق أهداف رئيسية من بينها محاربة الفقر، خلق مناصب شغل جديدة وإحداث توازن جهوي² .

¹ زويش سمية السياسة المالية و أثرها في تحقيق التنمية الاقتصادية، دراسة حالة الجزائر، 2000/2014 ماستر العلوم الاقتصادية تخصص إقتصاد مالية وبنوك 2014-2015 ص70.

² Algérie, Chef du Gouvernement, Circulaire n° 05 – 2001 du 14 juillet 2001, Programme d'Appuis à la Relance Économique de 2001 à 2004.

إن تنفيذ هذا البرنامج يعتمد على نفس إجراءات التنفيذ المعمول بها في تنفيذ ميزانية الدولة (قسم التجهيز)، وعلية فإن مشاريع هذا البرنامج سجلت ضمن مخطط الاستثمارات للميزانية العامة للدولة للاستفادة من تراخيص البرامج المتعددة السنوات حتى يتم تغطية التكلفة النهائية للمشروع (أي التسجيلات) ومنح الإعتمادات المالية السنوية حسب تقدم الأشغال للتكفل بالنفقات السنوية للمشروع (أي ضمان التنفيذ)، وعليه فقد جندت الدولة مبلغ 525 مليار دينار أي ما يعادل 7.5 مليار دولار، وهو المبلغ الإجمالي لهذا البرنامج والذي يتمحور حول ما يلي:

- في ميدان انجاز المرافق العمومية: (انجاز وإعادة تأهيل المؤسسات التعليمية).
 - في ميدان الصحة :إنشاء المؤسسات المتخصصة.
 - في ميدان قطاع الموارد المائية :إنجاز شبكات التطهير وإيصال المياه الصالحة للشرب ونظام السقي، إنجاز السدود ومحطات معالجة المياه.
 - في ميدان المنشآت الاقتصادية :إنجاز الطرق الولائية والبلدية والطرق السريعة وتشبيد الجسور.
 - في ميداني الموانئ والمطارات :إنشاء وتدعيم أرضية المطارات وتوسيع البعض منها.
 - في الميدان الفلاحي :تدعيم الفلاحين لإنشاء وتوسيع المستثمرات الفلاحية وتجهيزها.
- قدرت القيمة الإجمالية للاعتمادات المالية التي خصصت لهذا البرنامج بحوالي 7.5 مليار دولار أمريكي وهو ما يعادل 525 مليار دينار جزائري، وتمثل هذه الاعتمادات مبلغ قياسي نظرا لوضعية الجزائر في تلك الفترة حيث بلغ احتياطي الصرف الأجنبي سنة 2001 حوالي 11.2 مليار دولار أمريكي¹.
- وتم التركيز خلال هذا البرنامج على ضرورة تنشيط الطلب الكلي من خلال تعزيز دور الإنفاق العام كآلية لدعم النمو وخلق مناصب الشغل، بجانب تعزيز الهياكل القاعدية بإعتمادها ركيزة أساسية لتنشيط الاقتصاد الوطني وقد تضمن البرنامج على المجالات الأساسية التي ترتبط بتعزيز التنمية البشرية ودعم القطاعات الإنتاجية إضافة إلى تعزيز الإصلاحات وتطوير الخدمات العامة والهياكل القاعدية، وذلك وفق ما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم 01 : التوزيع القطاعي لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004

الوحدة : مليار دج .

¹ مسعودي زكريا ، سياسة التشغيل و فعالية برامج الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر منذ 2001، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي: تقييم برامج الاستثمارات العامة و إنعكاساتها علي التشغيل و النمو و الاستثمار ، كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير ،جامعة سطيف ، 11-12 مارس 2013، ص 13.

المجموع (نسبة مئوية)	المجموع المبالغ	2004	2003	2002	2001	السنوات القطاع
40.1 %	210.5	2.0	37.6	7.02	93	أشغال كبرى وهياكل قاعدية .
38.9 %	204.2	6.5	53.1	70.2	71.8	تنمية محلية و بشرية .
12.4 %	65.4	12.0	22.5	20.3	10.6	دعم قطاع الفلاحة والصيد البحري.
8.6 %	45.0	-	-	15.0	30.0	دعم الإصلاحات.
100 %	525.0	20.5	113.9	185.9	205.4	المجموع

المصدر . : المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقرير حول الوضعية الاقتصادية والاجتماعية للجزائر السداسي الثاني 2001 ، ص 87 .

إن جدول رقم 01 يبين :

أن قطاع الأشغال الكبرى و الهياكل القاعدية قد خص بأكبر نسبة من إجمالي المبالغ المخصص للبرنامج حيث إستفاد ببرنامج خاص يقدر ب 210.5 مليار دج على مدى أربع سنوات ما يعدل 40.1% من إجمالي المبلغ المخصص للبرنامج يدل ذلك على عزم الحكومة علي تدارك العجز و التأخر الحاصل في هذا القطاع نتيجة لتأثيرات كل من الأزمة الإقتصادية التي عرفتها البلاد منذ سنة 1986 و الإصلاحات الإقتصادية التي طبقت في فترة التسعينات من القرن العشرين و التي أجبرت الحكومة على تقليص حجم الإنفاق الحكومي الموجه للاستثمار بغية إستعادة التوازن المالي للميزانية العامة كما أن دعم هذا القطاع سيساهم في إنعاش المؤسسات الإنتاجية الوطنية " العامة و الخاصة " من خلال توسيع مجال نشاطها مما يؤدي إلى توفير مناصب عمل جديدة " مباشرة أو غير مباشرة" و بالتالي تقليص نسبة البطالة و سيساهم الإستثمار في مجال الهياكل القاعدية في توفير الظروف الملائمة للاستثمار و بالتالي رفع معدلات الإستثمار المحلية و الأجنبية .

كما بلغت نسبة المبالغ المخصصة لقطاع التنمية المحلية و البشرية 38.9% من إجمالي المبلغ المخصص للبرنامج، يعد مؤشر على سعى الحكومة لتحقيق أهداف البرنامج المتمثلة في تحقيق التوازن الجهوي بين مناطق الوطن و تحسين الإطار المعيشي للمواطن خاصة في المناطق الريفية المعزولة كما سيؤدي دعم الموارد البشرية إلى رفع معدلات التنمية البشرية وبالتالي تخفيض نسبة الفقر بين أفراد المجتمع .

أما قطاع الفلاحة و الصيد البحري فلم ينل إلا مبلغ 65.4 مليار دج أي ما يعادل نسبة 12.4% من إجمالي المبلغ المخصص للبرنامج، يعود ذلك أن هذا القطاع قد استفاد من برنامج خاص إبتداء من سنة 2000 البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية PAND و هو برنامج مستقل عن برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي. فيما يخص المبلغ المخصص لدعم الإصلاحات فيقدر ب 45 مليار دج أي بنسبة 8.6% من إجمالي المبلغ المخصص للبرنامج وجه أساسا لتمويل الإجراءات و السياسات المصاحبة لهذا البرنامج التي تهدف إلى دعم و ترقية القدرة التنافسية للمؤسسات الوطنية العامة و الخاصة.

أما فيما يخص التوزيع السنوي لبرنامج دعم الإنعاش الإقتصادي فنلاحظ أنه تركز أساسا علي سنوات 2001/2002/2003 بقيمة 205.4 مليار دج، 185.9 مليار دج، 113.2 مليار دج على التوالي أي بنسبة 39.12%، 35.4%، 21.76% من قيمة المبلغ المخصص للبرنامج في حين أن سنة 2004 تم تخصيص له مبلغ 20.5 مليار دج أي بنسبة 3.9% من حجم المبلغ المرصود للبرنامج وهو الأمر الذي يدل على عزم الحكومة على تنفيذ معظم العمليات و المشاريع الخاصة بالبرنامج خلال أقصر فترة زمنية ممكنة بغرض تحسين الظروف الإقتصادية و الإجتماعية للشعب الجزائري التي تدهورت بسبب الأزمة الإقتصادية التي عرفتها البلاد و ما تبعها من إصلاحات إقتصادية خلال فترة التسعينات من القرن العشرين و التي كانت لها إنعكاسات سلبية على المستوى المعيشي للسكان .

ومن أهم نتائج برنامج الإنعاش الإقتصادي ما يلي¹ :

-تحقيق معدل نمو إقتصادي قدر ب 3.8% في المتوسط خلال فترة البرنامج، مع تسجيل معدل معتبر سنة 2003 قدر ب 6.8%.

-تراجع ملحوظ في معدل البطالة من 29% في بداية الفترة إلى أقل من 24% عند نهاية الفترة. لإنجاز العديد من المشاريع القاعدية كالسكنات و المدارس و المستشفيات إلى الشروع في تحديث و توسيع شبكة الطرق.

-تقلص المديونية العمومية الداخلية من 1059 مليار دج سنة 1999 إلى 911 مليار دج سنة 2003.

¹ زمران كريم، التنمية المستدامة من خلال برنامج الإنعاش الإقتصادي 2001-2009، مجلة أبحاث اقتصادية و إدارية، كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة

محمد خيضر بسكرة، العدد السابع جوان 2010، ص 204.

الفرع الثاني: البرنامج التكميلي لدعم النمو 2009/ 2005 . PCSC

يعتبر برنامج التكميلي لدعم النمو انعكاسا لسياسة اقتصادية مكاملة لسياسة الإنعاش و تهدف بشكل أساسي إلى وضع حجم أكبر من الاستثمارات المحلية و الأجنبية بهدف تسريع وتيرة النمو والحد من البطالة من خلال إستحداث مناصب شغل في مختلف القطاعات الإنتاجية¹.

وقد تم اعتماد هذا البرنامج نتيجة الاستقرار السياسي الذي عرفته الجزائر بإعادة انتخاب رئيس الجمهورية لولاية رئاسية ثانية في أبريل 2004 مما وفر المناخ الملائم لتعزيز الاستثمار بشكل عام، حيث استكملت جهود التنمية الشاملة من خلال اعتماد برنامج ثاني 2009/2005 ويهدف بشكل أساسي إلى تعزيز الجهود التنموية التي بذلت من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي، وقد ساند كل هذه التوجهات تحسن الوضعية المالية للجزائر نتيجة تحسن أسعار النفط في الأسواق العالمية التي بلغت مستوى 38.5 دولار للبرميل سنة 2004، وتمحورت السياسات المعتمد لهذا برنامج حول تعزيز النمو المستدام من خلال التركيز على المجالات الأساسية التالية²:

- تحفيز الاستثمار و رفع كفاءة الاقتصاد الوطني من خلال تحسين معدل النمو الاقتصادي.

- تحديث و تطوير شبكة البنى التحتية .

- تعزيز الاندماج في الاقتصاد العالمي من خلال الشراكة و إعطاء فرص أكبر للقطاع الخاص .

- تحديث وتوسيع الخدمات العامة .

وقد تم تخصيص مبلغ غير مسبوق للبرنامج التكميلي لدعم النمو قدر ب 4202.7 مليار دج وهو ما يعادل حوالي 55 مليار دولار أمريكي، وقد خصص أيضا مبلغ إجمالي بلغ 143 مليار دينار لمد شبكة الكهرباء والغاز، والجدول التالي يوضح بالتفصيل التوزيع القطاعي للبرنامج التكميلي لدعم النمو .

¹ عبد المجيد قدي ، المدخل للسياسات الإقتصادية الكلية ، مرجع سابق ، ص 31.

² بوعشة مبارك ، الاقتصاد الجزائري: من تقييم مخططات التنمية إلى تقييم البرامج الاستثمارية- مقارنة نقدية - ، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات المنتدى الدولي: تقييم برامج الاستثمار العامة و إنعكاساتها على التشغيل والنمو والاستثمار ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة سطيف ، خلال الفترة 11/ 12 مارس 2013 ، ص ص 12-13.

جدول رقم 02: التوزيع القطاعي للبرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009.

الوحدة : مليار دج .

النسبة المئوية	حجم الإعتمادات	القطاع
45.41 %	1908.5	برنامج تحسين معيشة السكان.
40.52 %	1703.1	برنامج تطوير البنية التحتية.
8.03 %	337.2	برنامج دعم التنمية الاقتصادية.
4.85 %	203.9	تطوير الخدمة العمومية و تحديثها.
1.19 %	50	برنامج التكنولوجيات الجديدة والاتصالات .
100 %	4202.7	المجموع

المصدر : المجلس الأمة، البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009 ص 6 .

يبرز البرنامج التكميلي لدعم النمو من ناحية المشاريع المدرجة بوضوح رغبة الدولة في خلق ديناميكية متواصلة في فعاليات النشاط الاقتصادي وذلك في شكل المحاور التي يشملها كما يلي¹:

تحسين ظروف معيشة السكان : يمثل محور تحسين ظروف المعيشة النسبة الأكبر من قيمة البرنامج - التكميلي لدعم النمو و المقدرة ب. 45.41 % أي " 1908.5 مليار دج، وهو يعتبر تكملة لما جاء به مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي في برنامج التنمية المحلية و البشرية و يعتبر تحسين ظروف معيشة السكان عامل مهم في تطوير الأداء الاقتصادي من خلال انعكاساته على أداء عنصر العمل ومن ثم على حركية النشاط الاقتصادي . ووزعت هذه الحصة على عدة قطاعات كان النصيب الأكبر فيها لقطاع السكن " 555 مليار " و يليه قطاع التربية الوطنية " 200 مليار دج " في شكل إنشاء مزيد من الأقسام و المطاعم المدرسية قصد تحسين ظروف التملوس و تأهيل المرافق التربوية و المنشآت الرياضية و الثقافية، ثم يأتي قطاع التعليم العالي " 141 مليار دج " لتوفير أفضل ظروف التحصيل المعرفي .

- تطوير البنية التحتية : احتلت المرتبة الثانية بنسبة 40.52 % من إجمالي قيمة البرنامج التكميلي لدعم النمو، وهذه النسبة تعكس الأهمية التي توليها الدولة لقطاع البنى التحتية و المنشأة الأساسية، حيث وزعت هذه القيمة " 1703.1 مليار دج " على أربعة قطاعات فرعية كما يلي :

- النقل " 700 مليار دج "، الأشغال العمومية " 600 مليار دج "، الماء سدود و تحويلات " 393 مليار دج "، هيئة الإقليم " 10.15 مليار دج " .

¹ صالحى ناجية ، أثر برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو وبرنامج التنمية الخماسي 2001 / 2014 ، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات المنتدى الدولي : تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001/2014 ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة سطيف ، 11-12 مارس 2013 ، ص ص 6-7 .

- دعم التنمية الاقتصادية: يتضمن هذا البرنامج دعم التنمية الاقتصادية في خمس قطاعات رئيسية وهي كما يلي:
- الفلاحة و التنمية الريفية : حيث خصص له ما قيمته " 300 مليار دج" وهو بذلك يعكس مكانة القطاع الفلاحي في الاقتصاد الوطني، حيث يعتبر أكثر القطاعات مساهمة في الناتج المحلي خارج قطاع المحروقات بعد قطاع الخدمات .
- الصناعة : حيث خصص لهذا القطاع " 13.5 مليار دج" وذلك قصد تحسين التنافسية بين المؤسسات الصناعية وكذا تطوير الملكية الصناعية .
- ترقية الإستثمار : حيث خصص له ما يقارب " 4.5 مليار دج" قصد توفير أفضل السبل وتهيئة المناخ لجلب الاستثمارات سواء كانت محلية أو أجنبية .
- الصيد البحري : حيث خصص له ما قيمته " 3.2 مليار دج" بهدف إنشاء 42 منطقة توسع سياحي .
- المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الصناعة التقليدية : نظرا للدور الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ازدهار النشاط الاقتصادي من خلال الخلق المباشر للقيمة و مناصب الشغل، و كذا الأهمية التي تحوزها الصناعة التقليدية في المجتمع الجزائري حيث خصصت الدولة لها ما قيمته " 4 مليار دج" .
- تطوير الخدمة العمومية و تحديثها الهدف من ذلك هو تحسين الخدمة العمومية و جعلها في مستوى التطلعات و التطورات الاقتصادية و الاجتماعية الجارية قصد تدارك التأخر المسجل في هذا الإطار نتيجة الظروف الخاصة التي مرت بها الجزائر في فترة التسعينات، و خصص في هذا الإطار " 203.9 مليار دج" موزعة على القطاعات التالية :
- البريد و التكنولوجيا الإعلام و الاتصال: حيث يستهدف فك العزلة عن المناطق النائية و البعيدة من خلال تزويدها بالموزعات الهاتفية.
- العدالة : حيث يعتبر قطاع العدالة حساس يمثل الضمان الكامل والأمثل لمصالح الأفراد والمؤسسات و من ثم فهو يمثل عاملا مهما في زيادة الثقة بين المتعاملين الاقتصاديين، و يتضمن هذا البرنامج إنشاء 14 مجلسا قضائيا و 34 محكمة و 51 مؤسسة عقابية .
- الداخلية : و الغرض منه هو تطوير مصالح الأمن الوطني و الحماية المدنية .

- التجارة : إذ أنه قصد تحسين الفضاء التجاري و تنظيم السوق التجارية بشكل رئيسي، جاء هذا البرامج بغرض تحقيق جملة من الأهداف :
- إنجاز مخابر مراقبة النوعية .
- إقتناء تجهيزات مراقبة النوعية .
- إنجاز مقرات تفتيش النوعية على الحدود .
- المالية : تهدف إلى تحديث و عصنة الإدارة المالية في قطاع الجمارك و الضرائب على و جه الخصوص .
- و من أهم أهداف البرامج التكميلي لدعم النمو وهي كما يلي¹:
- تحديث و توسيع الخدمات العامة : حيث أن ما مرت به الجزائر خلال فترة التسعينات سواء كانت الأزمة السياسية أو الأزمة الاقتصادية أثر سلبا على نوع و حجم الخدمات العامة بشكل جعل من تحديثها و توسيعها ضرورة ملحة قصد تحسين الإطار المعيشي من جهة و من جهة كتكملة لنشاط القطاع الخاص في سبيل إزدهار الاقتصاد الوطني .
- تحسين مستوى معيشة الأفراد و ذلك من خلال تحسين الجوانب المؤثرة على نمط معيشة الأفراد سواء كان الجانب الصحي، الأمني أو التعليمي .
- تطور الموارد البشرية و البنى التحتية : و ذلك راجع للدور الذي يلعبه كلا من الموارد البشرية و البنى التحتية في تطوير النشاط الاقتصادي، إذا تعتبر الموارد البشرية من أهم الموارد الاقتصادية في الوقت الحالي، إذ أن تطويرها المتواصل يجنب مشكلة الندرة التي تتميز بها الموارد التقليدية عن طريق ترقية المستوى التعليمي و المعرفي للأفراد و الاستعانة بالتكنولوجيا كما أن البنى التحتية لها دور هام جدا في تطوير النشاط الإنتاجي و بالخصوص في دعم إنتاجية القطاع الخاص من خلال تسهيل عملية المواصلات و انتقال السلع و الخدمات و عوامل الإنتاج.
- رفع معدلات النمو الاقتصادي : يعتبر رفع معدلات النمو الاقتصادي الهدف النهائي للبرنامج التكميلي لدعم النمو، والهدف الذي تصب فيه كل الأهداف السابقة الذكر، حيث أنه نتيجة لعدد من العوامل و الظروف و التي من بينها تحديث الخدمات العامة، تحسين المستوي المعيشي و تطوير الموارد البشرية و البنى التحتية .

¹ نبيل بوفلج ، دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر خلال الفترة 2000/ 2010 ، مجلة الأبحاث الاقتصادية والإدارية ، العدد 12 ديسمبر 2012 ، جامعة الشلف ، ص253 .

الفرع الثالث : برنامج دعم النمو الاقتصادي PCCE.2014/2010

اعتمد برنامج دعم النمو الاقتصادي 2014/2010 في إطار الجهود الرامية لتعزيز التنمية الشاملة، و هو ما يعكس الإرادة السياسية في مواصلة ديناميكية الإعمار الوطني من خلال¹:

- استكمال المشاريع الجاري إنجازها ضمن إطار البرنامج التكميلي لدعم النمو مثل الطرق و السكك الحديدية و السدود بمبلغ إجمالي يقدر ب 9700 مليار دينار وهو ما يعادل 130 مليار دولار .
- إطلاق مشاريع جديدة بمبلغ إجمالي قدر ب 11.534 مليار دينار أي ما يقارب 156 مليار دولار .
- و الملاحظ أن برنامج دعم النمو الاقتصادي خصص له مبلغ قدر ب 21.214 مليار دينار أي ما يعادل 286 مليار دولار وهو ما يعكس حرص الحكومة على تامين الاقتصاد الوطني ضمن إطار شامل يتضمن الاهتمام بمختلف المتطلبات التنموية للمواطن، فالبرنامج يهدف إلى تدعيم النمو الاقتصادي من خلال تعميق تنوع الاقتصاد الوطني و التنافسية و تحضيره للاندماج بشكل كامل مع الاقتصاد العالمي، و يهدف بشكل أساسي إلى إستكمال جهود التنمية الشاملة التي بدأت سنة 2001 عن طريق عدد من السياسات المعتمدة من خلال البرنامج أهمها ما يلي²:

- الحد من البطالة عبر خلق 3 ملايين منصب عمل .
- دعم التنمية البشرية من خلال تأهيل و تعزيز قدرات الأفراد .
- ترقية اقتصاد المعرفة و تحسين المناخ العام للإستثمار .
- تطوير الإدارة و تفعيل آليات الحكم الرشيد .
- تامين الموارد الطاقوية و المنجمية ودعم القطاع الفلاحي و ترقية السياحة و الصناعة التقليدية .
- وقد أولى برامج الاستثمارات العمومية خلال هذه الفترة أولوية قصوى فيما يتعلق بتعزيز التنمية البشرية من خلال التركيز على الأبعاد الثلاث للتنمية البشرية وهي التعليم و الصحة، حيث تم تخصيص ما يقارب من نصف القيمة الإجمالية من الاستثمارات العمومية لتعزيز التنمية البشرية، إضافة إلى المجالات التنموية الأساسية الأخرى كالبنى التحتية و الخدمة العمومية و التنمية الاقتصادية، وذلك من خلال الجدول التالي :

¹ بيان اجتماع مجلس الوزراء المنعقد يوم الاثنين 24 ماي 2010.

² محمد مسعي ، سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر و أثرها على النمو ، مجلة الباحث ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير ، جامعة قاصدي مرباح - ورقلة ، العدد 10 سنة 2012 ص 147.

جدول رقم "03": التوزيع القطاعي لبرنامج دعم النمو الإقتصادي 2010/2014.

الوحدة : مليار دج .

النسبة المئوية	حجم الإعتمادات "مليار دج"	القطاع
49,5 %	10.122	التنمية البشرية
31,5 %	6.448	تطوير البنية التحتية
8,1 %	1.666	تحسين الخدمة العمومية
7,6 %	1.566	التنمية الاقتصادية
1,7 %	360	الحد من البطالة
1,6 %	250	البحث العلمي
100 %	20.412	المجموع

المصدر : بيان اجتماع مجلس الوزراء المنعقد يوم الاثنين 24 ماي 2010.

- يخصص برنامج الاستثمارات العمومية ما يقارب 40% من موارده لمواصلة تطوير المنشآت القاعدية الأساسية و تحسين الخدمة العمومية و ذلك على الخصوص¹:
- أكثر من 3100 مليار دج لقطاع الأشغال العمومية لمواصلة توسيع و تحديث شبكة الطرقات وزيادة قدرات الموانئ .
- أكثر من 2800 مليار دج مخصصة لقطاع النقل من أجل تحديث ومد شبكة السكك الحديدية وتحسين النقل الحضري و تحديث الهياكل القاعدية بالمطارات .
- ما يقارب 500 مليار دج لتمهئة الإقليم، و ما يقارب 1800 مليار دج لتحسين إمكانيات و خدمات الجماعات المحلية وقطاع العدالة و إدارات ضبط الضرائب و التجارة و العمل .
- و علاوة على حجم النشاطات التي يستفيد بها أدي إلى إنجاز مشاريع كبرى حيث خصص لهذا البرنامج أكثر من 1500 مليار دج لدعم تنمية الاقتصاد الوطني على الخصوص من خلال :
- أكثر من 1000 مليار دج يتم رصدتها للتنمية الفلاحية و الريفية .
- و ما يقارب 150 مليار دج لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من خلال إنشاء مناطق صناعية و الدعم العمومي للتأهيل و تسير القروض البنكية التي قد تصل إلى 300 مليار دج لنفس الغرض .

¹ صالحى ناجية ، مرجع سابق ذكره ، ص 10.

ستعبي التنمية الصناعية أكثر من 2000 مليار دج من القروض البنكية الميسرة من قبل الدولة من أجل إنجاز محطات جديدة لتوليد الكهرباء و تطوير الصناعة البتروكيمياوية و تحديث المؤسسات العمومية .

أما تشجيع إنشاء مناصب الشغل فيستفيد من 350 مليار دج من البرنامج لموافقة الإدماج المهني لخرجي الجامعات و مراكز التكوين المهني و دعم إنشاء المؤسسات المصغرة و تمويل آليات إنشاء مناصب الشغل إلى الكم الهائل من فرص التوظيف التي سيذرها في تنفيذ البرنامج الخماسي و يولدها النمو الإقتصادي كل ذلك سيسمح بتحقيق الهدف المتمثل في إنشاء 3 ملايين منصب شغل خلال السنوات الخمسة المقبلة

وعلى صعيد آخر يخصص البرامج 2014/2010 مبلغ 250 مليار دج لتطوير إقتصاد المعرفة من خلال دعم البحث العلمي وتعميم استعمال وسيلة الإعلام الآلي داخل المنظومة الوطنية للتعليم كلها وفي المرافق العمومية .

وعليه فالملاحظ لهذا البرنامج يلامس بأن هناك جهود كبيرة للدولة تبذل من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد، فالجزائر خصصت خلال سنوات 2014/2010 غلافًا ماليًا لم يسبق لبلد سائر في طريق النمو أن خصصه حتى الآن و المقدّر بحوالي 286 مليار دولار و الذي من شأنه تطوير الجهود التي شرع فيها منذ 10 سنوات في دعم هندسة التنمية الاقتصادية و الاجتماعية .

الفرع الرابع : برنامج توطيد النمو الإقتصادي PACE 2016/2015

لقد باشرت الحكومة الجزائرية خلال الفترة الأخيرة عدداً من (الإصلاحات والمبادرات) الرامية بشكل خاص إلى (تنويع الاقتصاد، وتحسين مناخ الأعمال، وتعزيز الأمن الطاقوي، وحماية البيئة، وتطوير فروع الاقتصاد الأخضر، والنهوض بالمجالات الترابية)؛ غير أنه يجب تعزيز هذه المبادرات وربطها فيما بينها بشكل أفضل في إطار استراتيجية وطنية للنهوض بالاقتصاد الأخضر، تشجيع أنماط مستدامة للإنتاج والاستهلاك مع المساهمة في إيجاد الثروات ومناصب الشغل، ويجب أن تركز هذه الاستراتيجية على مقارنة معتمدة على الرهانات المحلية و يكون بمقدوره الاستجابة لتحديات الاستدامة البيئية.

تشجع الخطة الخماسية الجديدة التي أقرتها الحكومة الجزائرية خلال 2015-2019 م لزيادة دعم مسيرة (النمو والتنمية) التي بدأت منذ العشرية التي سبقت على الاستثمار في القطاعات الرئيسة للاقتصاد الأخضر بالأخص (الزراعة والمياه، إعادة تدوير واسترجاع النفايات والصناعة والسياحة). وخصص لهذا البرنامج الخماسي ميزانية تقدر بـ 22.100 مليار دينار؛ أي: 280 مليار دولار، ويشمل هذا المخطط مجموعة من المجالات وعلى العموم يمكن تلخيصها في :

- تم اقتراح استكمال المشاريع التي هي في طور الإنجاز والتي ستستكمل قبل نهاية 2014، بمبلغ 15 ألف و 100 مليار دينار، يصب مجملها في دعم مشاريع الاستثمار الخاصة بالسكن التي تم إطلاقها مؤخراً، على غرار برنامج الوكالة الوطنية لدعم السكن وتطويره «عدل»، بالإضافة إلى تخصيص غلاف مالي لإعادة تقييم المخطط الخماسي قدر 2.500 مليار دينار سيتم توزيعها خلال الفترة القادمة بمعدل 500 مليار دينار سنوياً كما تحوي هذه الميزانية تسجيل مشروع التدخل الاستثنائي للدولة في المنح الموضوعة في حسابات المهمات الخاصة؛ والتي حددت لها ميزانية تقدر بـ 2500 مليار دينار، بمعدل 500 مليار سنوياً، تكون في صالح المستجندات التي قد تطرأ على البلاد والتي لم تدخل في حسابات المخططات التي تم تحديدها مسبقاً.
- تنمية الصناعات الغذائية؛ من خلال تعزيز الإنتاج الزراعي وإيجاد مجال جديد لتصدير المنتجات ذات القيمة المضافة كما سيتم تنفيذ مخطط خاص بتهيئة 172.000 هكتار من المساحات الغابية، وبغية محاربة مشكلة الانجراف خصصت الحكومة برنامجاً لسقي 340.000 هكتار من الأشجار منها 100.000 شجرة فاكهة.
- ومن أجل أن تضمن الحكومة موقعها في السوق العالمي وأمنها الطاقوي طويل المدى، قررت تكثيف جهودها في (البحث والتنقيب) عن حقول نفط وغاز جديدة، وتطوير عمليات الإنتاج الحالية؛ من خلال تزويد كل من تلمست و جانت بـ 14 خط أنبوب لنقل النفط والغاز، بالإضافة إلى إطلاق برنامج لتحقيق 06 مصاف جديدة؛ وهذا بغية زيادة طاقة تخزين الوقود بـ 60 مليون طن وهذا بحلول 2018.
- تزويد 1.5 مليون مشترك جديد بالكهرباء و 02 مليون مشترك بالغاز الطبيعي كما أنه سيتم تعزيز قدرة توليد الطاقة الكهربائية بعد انتهاء الأعمال بمصنع تربينات الغاز ومحولات القوة.
- إنشاء برنامج واسع للطاقت المتحددة؛ حيث أن أول مركز للتهجين دخل حيز العمل في 2011، بالإضافة إلى 23 محطة ضوئية ومحطة لطاقة الرياح ستبدأ الإنتاج قريباً.
- حاولت الحكومة الجزائرية من خلال هذا البرنامج استغلال الإمكانيات الطبيعية المتاحة لدعم التنمية السياحية من خلال إنشاء 50.000 سرير و 15 منتجع سياحي.
- وباعتبار الدور المزدوج الذي تلعبه الصناعات الحرفية؛ باعتبارها مساهماً في التنمية الاقتصادية من ناحية دورها في تأصيل التراث التاريخي من ناحية أخرى، قررت الحكومة ضرورة وضع اللمسات الأخيرة على برنامج تصميم الغرف الحرفية، ودعم الحرفيين بطريقة مباشرة وغير مباشرة.

- كما سيتم إعداد إطار (تشريعي وتنظيمي وقانوني) جديد من أجل تأمين الحفاظ على الاستثمارات والتسيير الإداري الحديث للبنى التحتية؛ من أجل ضمان استدامة الخدمات والمرافق العمومية بما يتماشى مع المتطلبات المتزايدة.
- ستواصل الحكومة -من خلال هذا البرنامج إستكمال مشاريعها فيما يخص تكملة 663 كلم من الطريق البرية الخاصة بالهضاب العليا- إنشاء خط جديد يربط بين الجنوب والهضاب العليا على مسافة 2000 كلم، ومن المتوقع مضاعفة المزيد من خطوط السكة الحديدية وتهيئة الخطوط الخاصة tramway et métro، télécabine.
- أما فيما يخص المجال البحري قررت الحكومة استلام ميناء جن جن والبدء في انجاز 4 محطات بحرية جديدة منها ميناء خاص بالمياه العميقة بالعاصمة، وتعزيز الموانئ بسفن جديدة؛ سواء للبضائع أو السكان.
- وسيتم تعزيز الشركات الوطنية للطيران المدني ب 16 طائرة جديدة كما سيتم إطلاق العمل في برنامج بناء المحطات الجديدة بالجزائر العاصمة وهران، مع برنامج إعادة تأهيل المطارات القديمة.
- كما تعتزم الحكومة -بغية تحديث البنية التحتية للاتصالات- إلى تعزيز استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتعزيز التكامل بين المجتمع في اقتصاد قائم على المعرفة والخبرة، بالإضافة إلى تراخيص الجيل الثالث+G3 الممنوحة لشركات الاتصالات المتنقلة والثابتة، وأيضاً الجيل الرابعG4 الذي بالفعل غطى بالفعل جميع المراكز الإدارية من الولايات.
- إن هذا النشر للنطاق العريض والنطاق العريض جدا سيسمح بربط كل المدن، المناطق الصناعية والمؤسسات (التعليمية والصحية) ببعضها كما ستجسد الحكومة حدائق تكنولوجيا بكل من عنابة، وهران و ورقلة كما سيشهد أمن المعلومات ثورة كبيرة.
- كما تتعهد الحكومة لتحسين التوزيع العقلاني للبلاد من خلال النشر المتوازن من للنشاطات الإنتاجية، وتكثيف النسيج المؤسساتي لصالح المجتمعات الأكثر حرمانا في العمالة والتنمية، وسوف يتم هذا العمل من خلال الإدارة المتكاملة للمناطق الجبلية والمناطق الحدودية وإنشاء التكتلات الاقتصادية في العديد من محافظات البلاد.
- سوف يتم تجسيد برنامج خاص يتعلق بحماية البيئة من مخاطر التلوث كما سيتم تشجيع الاستثمار في مجال الاقتصاد الأخضر و جمع ومعالجة وإعادة تدوير واسترجاع النفايات.
- التمسك ببرنامج الإسكان الحالي بجميع صيغه، وأكثر من 2، 2 مليون سكن منها 1، 2 مليون في طور الانجاء كما سيتم تسليم 300.000 سكن في السنة الحالية، و 600.000 ستبدأ بها الأشغال قريبا.

- تسعى الحكومة إلى (تطوير استراتيجية الدولة للشباب، ومكافحة الآفات الاجتماعية وتوفير مناصب العمل، والمساواة في الحصول على السكن، والرياضة، والتنقل والترفيه)، وسيتم تشجيع التنمية المتوازنة ضمن مختلف الأصعدة، وتعزيز البنية التحتية المحلية، وتعزيز الرياضة المدرسية والأكاديمية والنسوية كما سيتم اتخاذ تدابير جديدة لدعم الرأي العام للأندية المحترفة والهواة، ومكافحة العنف في الملاعب الرياضية والكشف عن المنشطات¹.

¹ مشري محمد الناصر، دقة الشريف، تقييم حصيلة مخططات التنمية في الجزائر، دراسة إقتصادية خلال الفترة 2005-2015 مقالات ودراسات، جامعة سوق اهراس، جامعة فرحات عباس سطيف، فبراير 2017.

خلاصة الفصل

إن دراسة النمو الإقتصادي مهمة جدا في تحليل الواقع الإقتصادي لأي بلد ويستحوذ مؤشر النمو الإقتصادي علي فكر أغلب الإقتصاديين، حيث أنها تبحث في كفاءة استخدام الموارد المتاحة التي تؤدي الى نمو الناتج و توليد الدخل القادر على دفع قوى الاستهلاك و الإستثمار و العمل من أجل تحقيق معدل نمو أعلى من معدل النمو السكاني حتي يتم تحقيق زيادة حقيقية في الناتج الوطني ومتوسط دخل الفرد.

و سمحت العائدات النفطية التي إرتفعت بشكل معتبر بعد سنة 2000 للسلطات العمومية في الجزائر بالإنطلاق في سلسلة من الإستثمارات العمومية بعد عشرية التسعينات التي تميزت بوضعية مالية صعبة جراء تدهور المداخيل النفطية و إنتهاج سياسات مالية متشددة رافقت الإصلاحات الهيكلية تحت إشراف مؤسسات التمويل الدولي، وقد تم إطلاق الإستثمارات العمومية على شكل مجموعة من البرامج التنموية يحتوي كل برنامج على مجموعة من المحاور ذات أهداف محددة و أرفقت هذه البرامج السالفة الذكر ببرنامجين تكميليين آخرين هما البرنامج الخاص لتنمية مناطق الجنوب و البرنامج الخاص لتنمية الهضاب العليا و يمتدان هذان البرنامجان على الفترة 2006-2007 و هذا من أجل مواصلة إنجاز المشاريع السابقة غير المستكملة و إنجاز مشاريع أخرى في إطار إعطاء دفعة قوية لمختلف القطاعات الإقتصادية و الإستجابة لمتطلبات السكان و تحسين مستوى المعيشة وإحداث ما يسمى بالتوازن الجهوي.

الفصل الثاني:

آثار و تقييم برامج الاستثمارات العمومية
وانعكاساتها على النمو الاقتصادي

تمهيد :

يترتب عن قيام الدولة بالإنفاق العمومي آثار واسعة المدى تمس مختلف الجوانب الاقتصادية و الاجتماعية ويهمنا في هذا الفصل تناول الأثر الاقتصادي الذي يحدثه هذا الإنفاق على النمو الاقتصادي و المتمثل في البرامج التنموية ، حيث أقر التحليل الكينزي دور الإنفاق العام في بعث النمو الاقتصادي مدعما دور الدولة الفعال في النشاط الاقتصادي نظرا لما له من دور كبير في تنشيط الطلب الكلي ومن ثمة تأثيره علي الناتج المحلي ودفع عجلة الإستثمار ، كما أن تقييم تلك الآثار هل حققت الأهداف التي تصبو إليها الدولة و أعطت نتائج المرغوبة، يتطلب ذلك إبراز جميع المؤشرات وخاصة منها مؤشر النمو الاقتصادي وذلك في شتى القطاعات وخاصة خارج قطاع المحروقات مثل قطاع الفلاحة و الصناعة و التجارة التي تخلق قيمة مضافة و تحرك عجلة الدورة الاقتصادية.

ومن خلال هذا الفصل إعتمدنا علي مبحثين ،المبحث الأول أثر برامج الإنفاق العام في الجزائر على النمو الاقتصادي للفترة 2001-2016 و المبحث الثاني تقييم برامج الإنفاق العام في الجزائر للفترة 2001-2016

المبحث الأول: أثر برامج الإنفاق العام في الجزائر على النمو الاقتصادي 2001-2016.

انطلاقا من المنظور الكينزي فان الزيادة في الانفاق العام تؤدي إلى زيادة في الناتج المحلي بقيمة أكبر، و على هذا الأساس نحاول إبراز أثر البرامج العمومية للإنفاق العام المطبقة في الجزائر خلال الفترة 2001 – 2016 على النمو الاقتصادي .

المطلب الأول : أثر برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004 على النمو الاقتصادي.

يعتبر استهداف الرفع من معدلات النمو الاقتصادي من بين أهم أهداف مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي للفترة 2001-2004، حيث بلغ متوسط معدلات النمو الاقتصادي خلال الفترة المعنية حوالي 4.8%، و هو أعلى من ما قد حقق في الفترة 1995-2000 و الذي بلغ 3.2%، و قد قدرت مساهمة الإنفاق العام في النمو الاقتصادي المحقق خلال الفترة 2001-2004 حسب دراسة أعدها البنك العالمي 1% كمتوسط سنوي¹

جدول رقم 04 : تطور معدلات النمو الاقتصادي الحقيقي 2001-2004 .

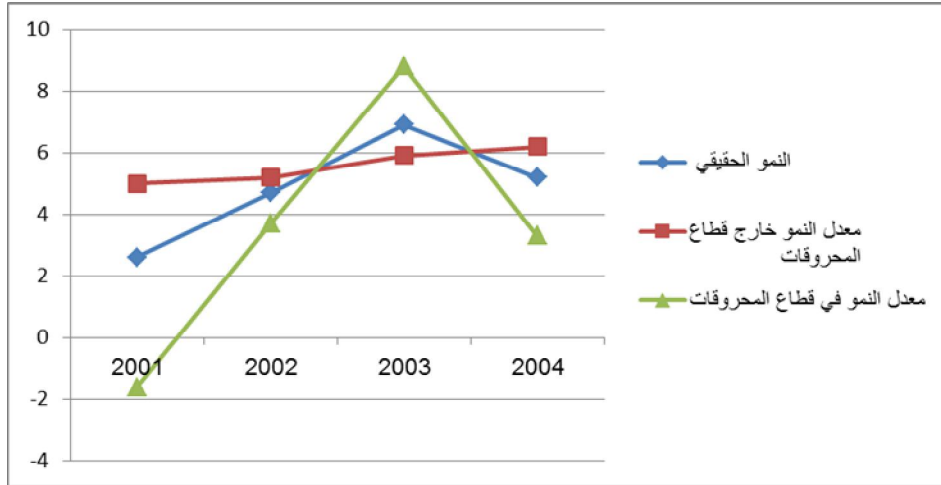
2004	2003	2002	2001	السنوات المؤشرات
6.2	5.9	5.2	5.0	معدل النمو خارج قطاع المحروقات
3.3	8.8	3.7	-1.6	معدل النمو في قطاع المحروقات
5.2	6.9	4.7	2.6	معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي

Source : World Bank sur le lien : <http://www.worldbank.org>, 14/05/2018 le 13:42 ; p.24

و نلاحظ من الجدول السابق أن معدلات النمو الاقتصادي شهدت تحسنا ملحوظا خلال الفترة 2001-2004، إذ وصلت إلى مستوى 6.9% سنة 2003، لكنها تراجعت إلى مستوى 5.2% سنة 2004 وذلك يرجع إلى التحسن بشكل أساسي في معدلات النمو في قطاع المحروقات بين سنتي 2001 و 2003 و التي ارتفعت بحوالي 10.4%، في حين أن معدلات النمو خارج قطاع المحروقات عرفت تحسنا متواضعا طوال الفترة 2001-2004 قدر بـ 1.2%.

¹ World Bank : Op-cit ; p4.

الشكل 04 : تطور معدلات النمو الاقتصادي الحقيقي 2001 – 2004



المصدر : من إعداد الطلبة بناء على بيانات الجدول رقم 4 .

و من ناحية مساهمة مختلف القطاعات الاقتصادية في تحقيق معدلات النمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2004، يبرز لنا التوزيع القطاعي لمعدل نمو الناتج المحلي للفترة المعنية كما يلي :

جدول رقم 05 : معدلات النمو القطاعية 2001-2004 . (الوحدة : %)

السنوات القطاعات	2001	2002	2003	2004
المحروقات	-1.6	3.7	8.8	3.3
الفلاحة	13.2	-1.3	19.7	3.1
المناجم	-2.8	6.1	0.6	-1.0
الطاقة و المياه	5.0	4.3	6.6	5.8
صناعات مصنعة	-1.0	-1.0	3.5	-1.3
صناعات القطاع الخاص	3.0	6.6	2.9	2.5
بناء و أشغال عامة	2.8	8.2	5.5	8.0
خدمات خارج الإدارات العامة	3.8	5.3	4.2	7.7
خدمات الإدارات العامة	2.0	3.0	4.5	4.0
حقوق و ضرائب على الواردات	4.8	2.3	2.3	10.0

Source : banque d'Algérie : rapport annuel de la banque d'Algérie 2005, p176

و من خلال ما جاء في الجدول أعلاه، و بالاستناد إلى ما جاء في برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي نجد :

1- القطاع الفلاحي :

حصل القطاع الفلاحي على ما قيمته 55.9 مليار دج من مخصصات برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي توزعت على السنوات الأربعة التي يمتد خلالها المخطط، و قد حقق هذا القطاع على مدار تلك الفترة معدلات نمو متذبذبة صعودا هبوطا و ذلك راجع بالأساس إلى الظروف المناخية، حيث سجل ما يقارب 13.2% سنة 2001 إلا أنه انخفض سنة 2002 إلى حدود 1.3- % رغم ارتفاع حجم الإنفاق العام الموجه للقطاع تلك السنة كما يبرزه جدول مضمون برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي، ثم و نظرا لتحسن الظروف المناخية بالأساس إضافة إلى ازدياد الدعم الفلاحي بلغ معدل نمو الناتج في القطاع حوالي 19.7% سنة 2003 لكنه عاود الانخفاض مجددا سنة 2004 إلى مستوى 3.1%.

2- قطاع البناء و الأشغال العمومية :

يعتبر هذا القطاع صاحب أكبر المخصصات المالية التي جاء بها برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي، وهو ما انعكس إيجابا على نمو هذا القطاع خلال الفترة 2001-2004، حيث انتقل معدل نموه من 2.8% سنة 2001 إلى 8.2% سنة 2002، و ذلك نتيجة ارتفاع حجم الإنفاق العام الذي وجه لهذا القطاع بالخصوص سنتي 2001 و 2002 حيث بلغ في كلتا السنتين حوالي 170.9 مليار دج، ثم عاود معدل نمو القطاع الانخفاض مجددا سنة 2003، إلى 5.5% بسبب تأثره بزلزال 21 ماي 2003 ثم عاود الارتفاع في السنة الموالية إلى 8%، و يعتبر ذلك أثرا جد إيجابيا مقارنة بحجم الإنفاق العام الذي خص به هذا القطاع على طول الفترة 2001-2004 و البالغ 210.5 مليار دج، إذ بلغت الزيادة في الناتج المحلي لهذا القطاع خلال الفترة المعنية 200 مليار دج و هو ما يعكس التطور الكبير الذي شهدته هذا القطاع و الديناميكية التي ولدها برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي في النشاط الاقتصادي من خلال هذا القطاع.

3- قطاع الصناعة :

سجل هذا القطاع نسب نمو متدنية خلال فترة تنفيذ البرنامج، إذ قدر متوسط نمو القطاع خلال نفس الفترة 2.3% و التي ترجع بالأساس إلى مساهمة القطاع الخاص، في ظل عدم اهتمام الدولة من خلال برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي بقطاع الصناعة العمومية، و بالخصوص في دعم المؤسسات العمومية الصناعية التي تعاني من حالات الإفلاس و تراكم الديون، و اقتصاد دعمها فقط على تهيئة المناطق الصناعية و ترقية المنافسة الصناعية بقيمة لا تتجاوز 4 مليار دج¹.

¹ بودخدخ كريم مرجع سابق ص208.

حيث عرف المؤشر العام للقطاع الصناعي خارج المحروقات خلال الفترة 2001-2004 ثباتا على العموم و لم يتغير طوال تلك الفترة إلا بحوالي 0.4- %، و ذلك راجع بالأساس إلى عدم استفادة المؤسسات الصناعية العمومية من دعم معتبر في إطار برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي يمكنها من تقليص حجم ديونها و تطوير قدراتها الإنتاجية و تعزيز مكانتها التنافسية و من ثم تجنب إغلاق وحداتها الصناعية و تسريح العمال، إذ أنه و خلال الفترة المعنية شهدت كل من قطاعات الطاقة و الماء، الصناعات الاستخراجية و مواد البناء ارتفاعات معتبرة في المتوسط قدرت على التوالي بـ 5.4%، 1% و 2.2% مقارنة بالقطاعات الأخرى التي سجلت في المتوسط معدلات سالبة كان لها الأثر الكبير على تدني الناتج الصناعي خاصة قطاعات المواد الغذائية، الجلود و الأحذية و الخشب و الورق، إذ قدرت على التوالي بـ 16.9- %، 2.8- % و 5.6- % .

جدول رقم 06 : مؤشرات الإنتاج الصناعي للمؤسسات العمومية 2001-2004

2004	2003	2002	2001	السنوات الصناعات
211.6	200.0	187.7	197.9	الطاقة و المياه
145.2	143.7	133.8	128.0	المحروقات
82.7	83.6	83.1	77.3	صناعات استخراجية
73.6	73.2	67.2	62.8	انشاءات ميكانيكية وكهربائية
105.4	96.8	104.8	98.6	مواد البناء
40.5	48.1	60.5	74.8	مواد غذائية
24.6	28.9	29.6	28.5	نسيج
13.5	12.1	13.0	15.4	جلود و أحذية
28.1	29.4	31.2	30.9	خشب و ورق
78.0	79.4	88.8	94.3	صناعات كيميائية
255.3	24.1	27.3	27.0	صناعات أخرى
73.8	73.7	75.1	74.8	المؤشر العام خارج قطاع المحروقات
87.3	87.0	86.2	58.0	المؤشر العام

Source : Ibid. : p. 177

4- قطاع الخدمات :

يملك هذا القطاع دور كبيرا في النمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2004 من خلال المعدلات الموجبة و المحققة سواء في الإدارات العامة أو خارج الإدارات العامة، إضافة إلى حوزته على النسبة الأكبر من الناتج المحلي

خارج قطاع المحروقات، إذ بلغ معدل النمو للخدمات في الإدارات العامة 3.3 % و 5.2 % بالنسبة لخدمات خارج الإدارات العامة، و ذلك يرجع بالأساس إلى ما جاء به برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي من تنشيط لقطاع النقل و الإتصالات الذي ساهم تحريره سنة 2001 في تفعيل اثر الإصلاحات في هذا القطاع.

و مما سبق يمكن القول أن برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي لم يؤثر على نمو الناتج المحلي إلا من خلال مخصصاته لقطاع الأشغال الكبرى و الهياكل القاعدية بشكل رئيسي، بحكم أن ذلك ساهم بشكل مباشر في توليد دخول في الاقتصاد الوطني سمحت في توليد زيادة في الناتج المحلي، و كذا من خلال مخصصاته لقطاع الفلاحة و الصيد البحري بحكم انه قطاع ذو ناتج مباشر في الاقتصاد المحلي، و لو أن ذلك كان بشكل ضئيل باعتبار أن هذا القطاع تأثر كثيرا بالظروف المناخية المتقلبة، أما ما جاء به برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي فيما يخص التنمية المحلية و البشرية و دعم الإصلاحات فان أثره على الناتج المحلي لا يكون بشكل مباشر وعلى المدى القصير، لأنه يهدف بالأساس إلى تكوين رأس المال البشري و إصلاح الهيئات و الإدارات و تطوير المناخ الاستثماري.

و بإتباع أثر برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004 على المتغيرات الاقتصادية التي تعتبر كقنوات وسيطة لأثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي، نجد أنه و من ناحية الاستهلاك فإنه قد شهد ارتفاعا متواصلا طوال الفترة المعنية سواء كان استهلاكاً عاماً أو خاصاً، و هذا ما يؤكد عدم إزاحة الإنفاق لعام للاستهلاك الخاص في الجزائر خلال فترة تنفيذ برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي، إذ شهد الاستهلاك الخاص ارتفاعاً متواصلاً قدر بحوالي 8.3 % في المتوسط خلال الفترة 2001-2004 مقابل 6.2 % للفترة 1998-2000، في حين قدر ارتفاع الاستهلاك العام في المتوسط بنسبة 10.88 % للفترة 2001-2004 مقابل 6.8 % للفترة 1998-2000، و هو ما يوضح الدور الكبير الذي لعبه الطلب الاستهلاكي الذي ولده برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي في تحقيق معدلات النمو الاقتصادي المرتفع نسبياً خلال الفترة 2001-2004 مقارنة بالفترات السابقة.

جدول رقم 07 : تطور الاستهلاك العام و الخاص في الجزائر 2001-2004

(الوحدة : مليار دج، %)

السنوات	المؤشرات	2001	2002	2003	2004
	الاستهلاك العام*	624.6	700.4	777.5	847.5
	الاستهلاك الخاص*	1847.7	1988.0	2124.9	2358.0
	التغير في الاستهلاك العام*	11.49	12.13	11.00	8.93
	التغير في الاستهلاك الخاص*	7.78	7.59	6.88	10.96

Source* : Ibid. : p 174

و من ناحية تطور حجم الاستثمار و معدلات الفائدة خلال فترة تنفيذ برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي لوحظ على العموم تزايد في حجم الاستثمار الصافي و الذي يرجع بالأساس إلى تزايد الاستثمار العام و الذي بلغ متوسط الزيادة السنوية فيه خلال الفترة المعنية 10% من إجمالي الناتج المحلي مقارنة بـ 20% كمتوسط زيادة سنوي للفترة 1996-2000 و يرجع هذا الانخفاض إلى الإرتفاع في الناتج المحلي الخام بشكل أكبر من ارتفاع قيمة الاستثمار العام، هذا الأخير ارتفع بنسبة 2.1% سنة 2004 مقارنة بسنة 2001، أما الاستثمار الخاص فقد انخفض سنة 2004 بـ 1.7% مقارنة بسنة 2001، حيث قدر متوسط زيادته السنوية في الفترة 2001-2004 حوالي 11.1% مقارنة بـ 8.92% كمتوسط زيادة سنوي للفترة 1996-2000، و هو ما يوضح على أن الإنفاق العام في الجزائر لم يؤد إلى إزاحة الاستثمار الخاص، حيث أن معدلات الفائدة خلال الفترة 2001-2004 شهدت انخفاضات متتالية بسبب تزايد الادخار الوطني المتراكم بسبب ارتفاع مداخل الجباية النفطية بعد الارتفاع الذي سجلته أسعار المحروقات، و هو ما أدى إلى إنخفاض معدلات الفائدة بدل توجيهها إلى الإرتفاع لأن الإنفاق العام لم يمول بالإقتراض من السوق النقدي بل مول عن طريق الادخار الوطني.

جدول رقم 08 : تطور الاستثمار العام و الخاص، الادخار الوطني و معدلات الفائدة 2001-2004.

(الوحدة : مليار دج، %)

المؤشرات	السنوات	2001	2002	2003	2004
حجم الاستثمار الصافي*		23.7	24.4	24.0	24.1
حجم الاستثمار العام*		8.4	10.0	10.8	10.5
حجم الاستثمار الخاص*		15.3	14.4	13.2	13.6
حجم الادخار الوطني**		1770.8	1812.7	2356.0	2865.0
معدلات الفائدة الاسمية على الاقتراض***		9.5	8.5	8.0	8.0
معدلات الفائدة على الإيداع***		6.3	5.3	5.3	2.5

Source : * : world Bank : Op-cit , P 24.

** : banque d'Algérie : Op.cit. ,p 174.

*** UMCE : Op.cit. ,P 24.

و قد كان للأثر الإيجابي لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي على نمو الناتج المحلي انعكاس واضح و جد ايجابي على حجم العمالة خلال الفترة 2001-2004، حيث كان يهدف مخطط دعم الإنعاش الإقتصادي إلى تحقيق ما يقارب 850000 منصب عمل خلال الفترة التي يمتد خلالها، و قد تحقق كنتيجة لتطبيقه حوالي 728000 منصب عمل¹، حيث شهد معدل البطالة خلال الفترة المعنية تراجعاً ملحوظة و متتالية قدرت بـ 9.6% بين سنتي 2001 و 2004، و ساهمت قطاعات الاقتصاد الوطني في ذلك كما يلي :

1- قطاع الفلاحة : يعتبر قطاع الفلاحة أهم قطاع مساهم في زيادة حجم العمالة بتقليص معدلات البطالة خلال الفترة 2001-2004، إذ بلغت نسبة البطالة فيه 0%² علاوة على زيادة مناصب العمل التي يوفرها القطاع بمتوسط سنوي يقدر بحوالي 8% كما أن حجم العمالة فيه ازداد سنة 2004 بـ 289000 عامل مقارنة بسنة 2001، و ذلك راجع الأثر الإيجابي لمخصصات برنامج دعم الانعاش الاقتصادي على القطاع الفلاحي بحكم أن القطاع يركز بالأساس في العملية الانتاجية على عنصر العمل و هذا ما أدى الى ازدياد حجم التشغيل مع ازدياد الدعم الموجه لهذا القطاع .

¹ International monetary fund ; report n° 61 : Op-cit , P20.

² و ذلك استناداً إلى معطيات التقرير السنوي لبنك الجزائر التي تظهر أن حجم العمالة النشطة في القطاع الفلاحي هو نفسه حجم العمالة المشغلة فيه.

2- قطاع الصناعة : سجل هذا القطاع نسبة نمو في حجم العاملة تعد الأضعف اذ بلغت في المتوسط خلال الفترة 2001-2004 حوالي 0.8% و هذا يعد منطقيا الى حد كبير حيث أن هذا القطاع العام لم يحظ بمخصصات مالية معتبرة ضمن برنامج دعم الانعاش الاقتصادي اضافة الى المشاكل و الصعوبات التي يواجهها هذا القطاع في عدم قدرته على المنافسة و ضعف قدرته الانتاجية بفعل تراكم الديون و الافلاس الذي أصاب العديد من فروع الانتاجية.

3- قطاع البناء و الأشغال العمومية : استفاد هذا القطاع من الحصة الأكبر ضمن برنامج دعم الانعاش الإقتصادي بما يقارب 210.5 مليار دج، و قد ساهمت المشاريع المدرجة في اطار برنامج الهياكل الكبرى والمنشآت القاعدية في زيادة حجم العمالة خلال الفترة 2001-2004 بمتوسط معدل نمو سنوي بلغ 5.45%، إذ زاد حجم العمالة في هذا القطاع سنة 2004 بنسبة 21.6% مقارنة بما كان عليه سنة 2001، و هي نسبة تؤكد على مدى أهمية الاستثمارات العامة في هذا القطاع و تأثيرها الإيجابي على حجم العمالة في الاقتصاد الوطني.

4- قطاع الخدمات : سجل هذا القطاع متوسط معدل نمو سنوي للعمالة قدر 3.1% خلال الفترة 2001-2004، إذ استفاد بشكل إيجابي من تطوير قطاع النقل من خلال تحديث و صيانة شبكات الطرق والسكك الحديدية، و كذا قطاعي الاتصالات و التجارة اللذان تأثرا بتحسّن مستوى المعيشة و ما يتبعه من زيادة في الطلب.

ولا يمكن إغفال الدور الذي تلعبه الأعمال المنزلية و باقي القطاعات في الحد من معدلات البطالة، حيث زاد عدد العمال سنة 2004 بحوالي 672000 عامل أي ما نسبته 48% مقارنة بسنة 2001، و عموما فإن الملاحظ هو أن معدل البطالة انخفض بحوالي 12.2% سنة 2004 مقارنة بسنة 2001 و هو ما نتج عنه ازدياد حجم الناتج المحلي الاسمي سنة 2004 بحوالي 43.7% مقارنة بسنة 2001، و هي تعتبر نتيجة مقبولة رغم انه كان من الممكن تحقيق معدلات نمو أعلى لو استغلت الموارد الملية المخصصة أحسن إستغلال و بأعلى كفاءة ممكنة لتطوير أداء الاقتصاد الحقيقي بالخصوص الذي تبقى مساهمته في الناتج المحلي الاسمي ضعيفة لم تتجاوز 35% خلال الفترة 2001-2004 و يبقى الاقتصاد الجزائري رهين قطاع المحروقات كما أن حجم العمالة يتركز بالأساس في القطاع العام في ظل ضعف أداء القطاع الخاص، لكن ما يمكن الإشارة إليه هو أن متوسط معدل النمو الاقتصادي المحقق خلال الفترة 2001-2004 و الذي قدر بـ 4.8% قارب إلى حد كبير تقديرات الحكومة المستهدفة و التي قدرت بـ 5%.

جدول رقم 09 : تطور حجم العمالة و معدلات البطالة في الجزائر 2001-2004

(الوحدة : ألف عامل، %)

2004	2003	2002	2001	السنوات المؤشرات
9780	9540	9305	9075	حجم العمالة النشطة
5976	5741	5462	5199	حجم العمالة المشغلة
1617	1565	1438	1328	الفلاحة
523	510	504	503	الصناعة
977	907	860	803	بناء و أشغال عمومية
1510	1490	1503	1456	إدارة
1349	1269	1157	1109	نقل، مواصلات و تجارة
2070	1537	1455	1398	أعمال منزلية، خدمة وطنية
17.7	23.7	25.7	27.3	معدل البطالة

Source : banque d'Algérie : op.cit. , p 180.

و من الضروري الاشارة إلى أن ذلك الأثر الايجابي الكبير لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي على حجم العمالة لم يكن بنفس الشكل من ناحية تأثير الارتفاع في الطلب الكلي الناتج عن زيادة حجم العمالة على نمو الناتج المحلي، و ذلك يرجع إلى أن نسبة كبيرة من ذلك الطلب الذي ولده برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي وجه إلى الخارج، حيث شهدت واردات الجزائر نموا متواصلا على طول الفترة 2001-2004 قدر بـ 89.3% سنة 2004 مقارنة بسنة 2001 بمعدل نمو سنوي قدر بـ 18.8%، و هو ما أثر بشكل سلبي على نمو الناتج المحلي الذي تعد الواردات تسربا منه، فعوض أن يتم تلبية تلك الزيادة المتولدة في الطلب الكلي عن برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي من طرف الجهاز الإنتاجي المحلي حتى يكون هناك نمو معتبر في الناتج المحلي، تم تلبية زيادة الواردات وهو ما يطرح إشكالية ما مدى جدوى مثل هذه البرامج التي تركز على الزيادة في الإنفاق العام إذا كانت تزيد فقط من الواردات، في ظل عدم كفاءة و مرونة الجهاز الإنتاجي المحلي، و هو الأمر الذي أدى إلى ضعف أثر برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي على النمو بحكم أن الأثر الايجابي يتطلب مرونة و كفاءة الجهاز الإنتاجي في الاستجابة للطلب المتزايد نتيجة تزايد الإنفاق العام، إذ مس الارتفاع في الواردات كل من المواد الأولية بما يقارب

64.7%، المواد نصف المصنعة بـ 95.8%، المواد الصناعية 104.6%، و السلع الاستهلاكية بـ 86.4% وذلك بين سنتي 2001 و 2004.

جدول رقم 10 : تطور حجم واردات الجزائر 2001-2004 (الوحدة : مليون دولار)

2004	2003	2002	2001	السنوات القطاعات
3385	1516	2572	2346	مواد غذائية
158	41	132	97	طاقة
733	607	490	445	مواد أولية
3422	2683	2186	1747	سلع نصف مصنعة
157	121	139	154	تجهيزات فلاحية
6681	4654	4146	3239	تجهيزات صناعية
2610	1984	1649	1400	سلع استهلاكية
808	716	696	/	مدفوعات + صيانة و إصلاح الأجهزة و العتاد
17954	13222	12010	9482	القيمة الإجمالية للواردات

Source : Ibid. : p 190.

و قد خلص تطبيق برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي إلى ثلاثة نقاط رئيسية كان أخذها بعين الاعتبار أمرا مهما في تطبيق البرنامج التكميلي لدعم النمو للفترة 2005-2009 لضمان فعاليته في التأثير الايجابي على الاقتصاد الوطني و هي ¹:

1- محدودية الاستراتيجيات القطاعية المتبعة في تنفيذ برامج و مشاريع برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي : إذ يبرز ذلك بشكل رئيسي في قطاع التعليم، فغياب إستراتيجية واضحة المعالم و الأهداف أدى إلى سوء التسيير و تبذير الموارد مما أدى إلى عد تحقق النتائج المرصية.

2- ضعف الدراسات التقنية للمشروعات : حيث أن وضع دراسات تقنية عشوائية أدى إلى سوء تنفيذ المشاريع و البرامج القطاعية، و زيادة على ذلك سوء اختيار نوعية المشاريع بسبب غياب استراتيجيات قطاعية محددة إضافة إلى غياب أجهزة تنفيذ مؤهلة قادرة على التسيير الحسن و الأمثل للبرامج و المشاريع وفق آلية

¹ World Bank : op-cit, pp5.7 .

واضحة، و ترتب على ما سبق عدم احترام مواعيد و آجال تنفيذ المشاريع و طول مدة انجازها مع الارتفاع في تكاليف الانجاز مقارنة بما قد خصص لها في الميزانية الأولية.

3- سوء عملية تحليل التكاليف : إذ أن تحليل التكاليف التي ترتبت على مشاريع و برامج مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي أظهرت ارتفاعا بشكل كبير، و ذلك لا يعود فقط إلى إنخفاض القيمة الحقيقية للدينار الجزائري باعتبار أن التجهيزات الصناعية و المواد الأولية تستورد من الخارج، و إنما يعود إلى سوء التخطيط وضعف الدراسات التقنية و كذا غياب التنسيق بين مختلف المصالح المكلفة بعملية التنفيذ و الانجاز و غياب الرشادة في تسيير الأموال العمومية

المطلب الثاني: أثر البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009 علي النمو الإقتصادي.

جاء البرنامج التكميلي لدعم النمو للفترة 2005-2009 لمواصلة وتيرة الازدهار في النشاط الاقتصادي التي نتجت عن برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي للفترة 2001-2004 ، حيث انه يختلف عن سابقه من حيث المدة التي يمتد خلالها ومن خلال القيمة الإجمالية لهذا البرنامج، والتي تزيد عن قيمة برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي بحوالي 6 أضعاف، و ذلك يرجع بالأساس من جهة إلى ضرورة تغطية النقائص التي سجلت بعد تطبيق برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي، ومن جهة أخرى نتيجة تراكم الادخار الوطني بعد الارتفاع الذي سجلته أسعار المحروقات منذ بداية الألفية الثالثة.

فمن ناحية معدلات النمو الاقتصادي فقد شهدت انخفاضات متتالية طول الفترة 2005-2009 ، وذلك يرجع بالأساس إلى تراجع معدلات النمو في قطاع المحروقات بسبب تراجع أسعار المحروقات نتيجة انخفاض الطلب على النفط و الغاز بعد بداية الأزمة المالية العالمية أواخر سنة 2007 من جهة، و من جهة أخرى لانخفاض حصة الجزائر من الإنتاج لأسباب تتعلق بمنظمة أوبك، في حين أن معدلات النمو خارج قطاع المحروقات شهدت تحسنا ملحوظا و بلغت ذروتها سنة 2009 أين قدرت ب 10.5 و ذلك راجع للأثر الايجابي للبرنامج التكميلي لدعم النمو بالخصوص في قطاعي الخدمات و البناء و الأشغال العمومية.

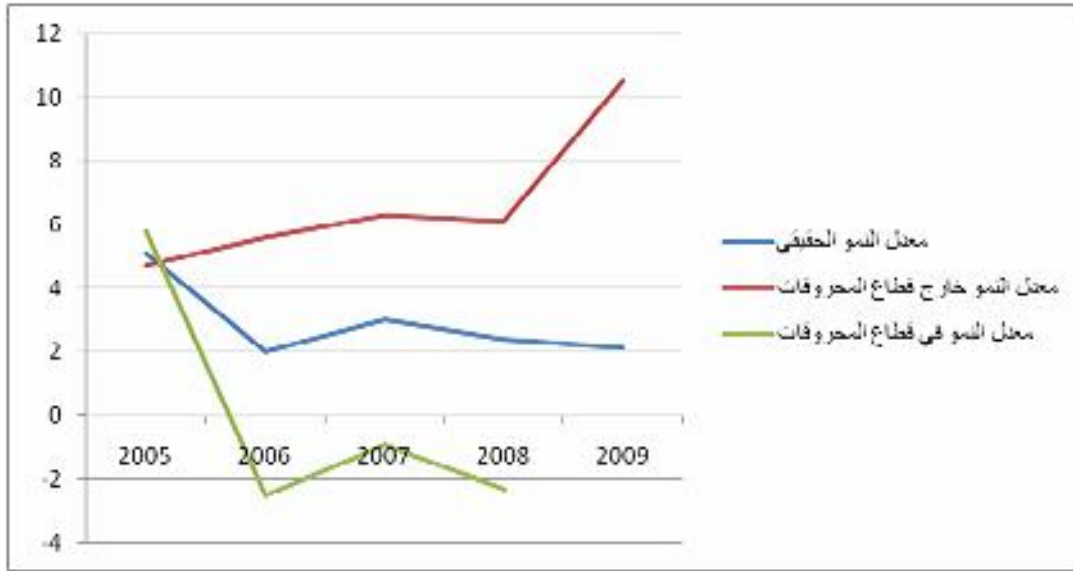
جدول رقم 11 : تطور معدلات النمو الاقتصادي الحقيقي 2009.2005 (الوحدة: %)

المؤشرات	السنوات	2005	2006	2007	2008	2009
معدل النمو خارج قطاع المحروقات		4.7	5.6	6.3	6.1	10.5
معدل النمو في قطاع المحروقات		5.8	-2.5	-0.9	-2.3	/
معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي		5.1	2.0	3.0	2.4	2.1

Source : banque d'Algérie : rapport annuel de la banque d'Algérie 2008, p190.

حيث أنه وكما يوضحه الجدول السابق، فإن معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي شهد تراجعا حادا سنة 2006 مقارنة بسنة 2005 و ذلك راجع إلى الانخفاض الحاد في معدل نمو قطاع المحروقات الذي انخفض ب 8.3% سنة 2006 مقارنة بسنة 2005، ثم عاود الانتعاش مجددا لكن بشكل متواضع نتيجة تراجع انخفاض معدل نمو قطاع المحروقات رغم بقائه سالبا و كذا ارتفاع معدل نمو قطاع خارج المحروقات، لكنه عاود من جديد الانخفاض بسبب تدهور معدل نمو قطاع المحروقات.

الشكل 05 : تطور معدلات النمو الاقتصادي الحقيقي 2009-2005



المصدر : من إعداد الطلبة بناء على بيانات الجدول رقم 11.

ومن هذا المنطلق يمكن التوصل إلى أن تدهور معدلات نمو قطاع المحروقات كان السبب الرئيسي في الانخفاض الذي شهدته معدلات نمو الناتج المحلي الحقيقي خلال الفترة 2009-2005، رغم التحسن الذي

شهدته معدلات نمو قطاع خارج المحروقات نتيجة تطبيق البرنامج التكميلي لدعم النمو، إذ تجلّى تأثيره على القطاعات الاقتصادية كما يلي:

جدول رقم 12: معدلات النمو القطاعية 2009-2005

(الوحدة: %)

2009	2008	2007	2006	2005	السنوات القطاعات
/	-5.3	5.0	4.9	1.9	الزراعة
3.5	1.9	-3.9	-2.2	-4.5	صناعات عمومية
/	/	3.2	2.1	1.7	صناعات القطاع الخاص
/	9.8	9.8	11.6	7.1	بناء و اشغال عمومية
/	7.8	6.8	6.5	6.0	خدمات خارج الادارات العامة
/	8.4	6.5	3.1	3.0	خدمات الادارات العامة

Source : banque d'Algérie : 2008 : op.cit. ,p190.

1- القطاع الفلاحي :

خصص لهذا القطاع ضمن مخصصات البرنامج التكميلي لدعم النمو ما قيمته 300 مليار دج، أي حوالي 5 أضعاف ما خصص لهذا القطاع في برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي، وقد ساهم هذا الدعم في رفع معدلات نمو الناتج الفلاحي بين سنتي 2005 و 2007 بما يقارب 3.1 %، لكنه عاود الانخفاض بشكل حاد بما يقارب 10.3 % سنة 2008 مقارنة بسنة 2007 و ذلك بفعل القحط والجفاف آنذاك، لكنه تحسن سنة 2009 ليشهد نموا معتبرا بفعل قطاع الحبوب الذي وصل ناتجه إلى 61.2 مليون قنطار، وبالتالي فرغم ارتفاع حجم الإنفاق العام لهذا القطاع إلا أن الظروف المناخية تلعب دورا كبيرا في عملية الإنتاج في هذا القطاع .

2- القطاع الصناعي :

حقق القطاع الصناعي الخاص معدلات نمو موجبة لكنها تبقى دون المستوى، إذ بلغت كحد أقصى 3.2 %، أما القطاع الصناعي العام فقد سجل معدلات نمو سالبة طوال الفترة 2005-2007 و ذلك يرجع بالأساس إلى انخفاض المؤشرات الإنتاجية خلال الفترة المعنية في كل من صناعة المواد الغذائية ب 3.2 %، صناعة النسيج ب 6.2 % و صناعة الإنشاءات الميكانيكية و الكهربائية ب 15.1 %، ثم عاود معدل نمو الناتج للصناعة العمومية سنتي 2008 و 2009 ليبلغ على التوالي 1.9 % و 3.5 %، و ذلك نتيجة تحسن

مؤشرات الإنتاج الصناعي في كل من فروع : الطاقة، و المياه، و المواد الغذائية، و النسيج، و الجلود، و الأحذية كما يوضحه الجدول التالي، يظهر لنا مما سبق أن أداء القطاع الصناعي يبقى ضعيفا و دون المستوى رغم الفرص التي تتيحها السوق المحلية خاصة مع البرنامج التكميلي لدعم النمو، إذ أن ازدياد الطلب في إطار برامجه ومشاريعه على التجهيزات الصناعية بمختلف أنواعها لم يقابله استجابة من طرف القطاع الصناعي المحلي سواء في شقه العام أو الخاص مما أدى إلى ازدياد حجم الواردات من المادة المصنعة، نصف المصنعة و التجهيزات الصناعية .

جدول رقم 13 : مؤشرات الإنتاج الصناعي للمؤسسات العمومية 2005-2008

(سنة الأساس : 1989=100%)

المؤشرات	السنوات	2005	2006	2007	2008
طاقة و مياه		231.7	239.6	253.9	273.9
محروقات		149.6	148.5	150.7	147.1
صناعات إستخراجية		91.0	104.5	120.9	132.8
إنشاءات ميكانيكية و كهربائية		70.6	71.5	55.5	57.7
مواد البناء		112.7	108.5	116.1	114.2
صناعات كيميائية		82.3	77.7	67.4	69.1
صناعة المواد الغذائية		34.6	31.9	32.3	34.5
النسيج		24.6	21.2	18.4	18.2
الجلود و أحذية		10.9	9.2	7.4	7.4
الخشب والورق		23.1	23.7	23.2	20.4
صناعات أخرى		19.0	18.8	13.0	10.3
المؤشر العام		88.7	88.4	90.1	91.8

Source : banque d'Algérie : 2008 : op.cit. ,p191.

3- قطاع البناء و الأشغال العمومية :

يعتبر أهم قطاع مساهم في النمو الاقتصادي عموما ونمو قطاع خارج المحروقات خصوصا، حيث بلغ متوسط معدل نمو ناتج هذا القطاع خلال الفترة 2005-2008 حوالي 9.5 %، و ذلك نتيجة ارتفاع حجم

الإنفاق العام الموجه لهذا القطاع، سواء في شكل برنامج الهياكل القاعدية و المنشآت الأساسية أو برنامج المليون سكن.

4- قطاع الخدمات :

يعتبر هذا القطاع صاحب الحصة الأكبر في تكوين الناتج المحلي الخام من بين القطاعات قطاع خارج المحروقات، و هو يعتبر من بين أهم دوافع ارتفاع معدلات نمو قطاع خارج المحروقات إلى جانب قطاع الأشغال العمومية، إذ بلغ متوسط معدل نمو ناتجة في الإدارات العامة 5.2 % و 6.7 % خارج الإدارات العامة، وذلك يعتبر من نتائج البرنامج التكميلي لدعم النمو الذي كان من أهدافه تطوير الخدمة العمومية و تحديثها و كذا تهيئة المناخ أمام خدمات القطاع الخاص من خلال سعيه إلى تطوير قطاعي النقل و الاتصالات .

و قد جاء الأثر الإيجابي للبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات من خلال أثره الإيجابي على المتغيرات الاقتصادية الوسيطة، حيث نجد أنه من ناحية الاستهلاك فقد ارتفع بنسبة 3.6 % بين سنتي 2005 و 2008، إذ ارتفع الاستهلاك العام خلال نفس الفترة بمتوسط معدل نمو قدر ب 15.3 %، في حين قدر متوسط معدل نمو الاستهلاك الخاص في الفترة ذاتها حوالي 7.6 %

جدول رقم 14 : تطور حجم الاستهلاك العام و الخاص في الجزائر 2005-2008

(الوحدة : مليار دج، %)

السنوات المؤشرات	2005	2006	2007	2008
حجم الاستهلاك العام	865.9	954.9	1062.9	1464.0
حجم الاستهلاك الخاص	2553.0	2695.6	2984.1	3185.9
التغيير في الاستهلاك العام	2.2	10.2	11.3	37.7
التغيير في الاستهلاك الخاص	7.6	5.5	9.3	8.0

Source : laid : p188.

*: من إعداد الطلبة بناء على بيانات نفس الجدول .

أما من ناحية تأثير البرنامج التكميلي لدعم النمو¹ على كل من الاستثمار، الادخار و معدلات الفائدة فنجد أن حجم الاستثمار الصافي قد تضاعف سنة 2008 مقارنة بسنة 2005 و ذلك بفعل برنامج الاستثمارات العامة الضخم الذي أقرته الدولة طوال فترة 2005-2009، و قد ساهم في ذلك التراكم الكبير

* برنامج تكميلي لدعم النمو ويرمز له ب NF5 الفترة 2005-2009 حساب التخصيص الخاص 302-120.PCSC.

في حجم الادخار الوطني نتيجة ارتفاع سعر النفط الجزائري بشكل وصل إلى حدود 100 دولار سنة 2008، حيث تزايد الادخار الوطني سنة 2008 ب 64 % مقارنة بسنة 2005، في حين أن معدلات الفائدة الاسمية شهدت استقرارا على العموم بالنسبة للإيداع، أما معدلات الفائدة الحقيقية على الإيداع فعرفت تراجعا ملحوظا حتى سجلت مستويات سالبة بين سنتي 2007 و 2008 بفعل ارتفاع معدلات التضخم مقابل ثبات معدلات الفائدة الاسمية على الإيداع، و بالنسبة لمعدلات الفائدة على الاقتراض فقد سجلت تذبذبات بين صعود و هبوط خلال الفترة المعنية، و يرجع هذا التذبذب في معدلات الفائدة بين صعود و هبوط إضافة إلى الفجوة الكبيرة الموجودة بين معدلات الفائدة على الإيداع و الاقتراض إلى عدم كفاءة القطاع البنكي خاصة و أن البرنامج التكميلي لدعم النمو مول عن طريق الادخار الوطني المتراكم و من ثم يفترض عدم ارتفاع أسعار الفائدة على الاقتراض .

جدول رقم 15 : تطور حجم الاستثمار، الادخار الوطني، معدلات الفائدة و التضخم 2005-2008

(الوحدة : مليار دج، %)

السنوات المؤشرات	2005	2006	2007	2008
حجم الاستثمار الصافي *	2395.4	2583.9	3220.4	4113.6
حجم الادخار الوطني *	3923.0	4657.9	5320.9	6434.8
معدلات الفائدة الحقيقية على الإيداع **	0.15	0.2	-1.7	-2.8
معدلات الفائدة الحقيقية على الاقتراض **	6.35	6	3.5	3.3
معدل التضخم *	1.6	2.5	3.5	4.4
معدلات الفائدة الاسمية على الإيداع **	1.7	2.7	1.8	1.6
معدلات الفائدة الاسمية على الاقتراض **	8	8.5	7	7.1

Source : * : lbid : p p 188، 192

** : من إعداد الطلبة بناء على بيانات نفس الجدول.

وقد ساهم البرنامج التكميلي لدعم النمو خلال الفترة 2005-2008 في زيادة حجم العمالة بنسبة 12.5 % مقارنة بسنة 2005، وانخفض معدل البطالة سنة 2008 ليصل إلى ما يقارب 11.3 % بعد أن قدر سنة 2005 ب 15.3 %، وقد سجلت أهم نسبة نمو للعمالة خلال هذه الفترة في قطاع البناء و الأشغال العمومية و التي قدرت ب 8.4 % كمتوسط معدل نمو للفترة 2005-2008، و ذلك يرجع بالأساس إلى

الديناميكية في النشاط التي ولدها البرنامج التكميلي لدعم النمو في هذا القطاع من خلال مخصصاته له، إضافة إلى قطاع الخدمات الذي حقق متوسط معدل نمو للعمالة قدر خلال نفس الفترة ب 5.4 %، في حين أن قطاع الفلاحة حقق معدلات متذبذبة في نمو العمالة بسبب تضرره من الظروف المناخية رفقة قطاع الصناعة الذي يعكس من خلال تذبذب معدلات نمو العمالة فيه على سوء وضعيته وضعف أدائه و عدم استفادته من الفرص التي توفرها السوق المحلية¹.

جدول رقم 16 : تطور حجم العمالة و معدلات البطالة في الجزائر 2005-2008

(الوحدة: فرد عامل)

السنوات	2005	2006	2007	2008
القطاعات				
حجم العمالة النشطة	10027	10267	10514	10801
حجم العمالة المشغلة	6222	6517	6771	7002
الفلاحة	1683	1780	6771	1841
الصناعة	523	525	522	530
بناء و أشغال عمومية	1050	1160	1261	1371
إدارة	1527	1542	1557	1572
نقل و مواصلات و تجارة	1439	1510	1589	1688
أعمال منزلية، خدمة وطنية و قطاعات أخرى	2275	2485	2498	2579
معدل البطالة	15.3	12.3	11.8	11.3

Source : banque d'Algérie 2008 : op.cit., p194.

لكن الأثر الإيجابي على حجم العمالة لم ينعكس بالشكل الأمثل على النمو الاقتصادي، إذ أن الزيادة في حجم العمالة و ما تولد عن ذلك من زيادة في الطلب الكلي لم يستغل من طرف الجهاز الإنتاجي المحلي، بل وجه الجزء الأكبر منه إلى الخارج، و ذلك يبرز جليا من خلال قيمة الواردات التي عرفت تزايد كبيرا إبان فترة تنفيذ البرنامج التكميلي لدعم النمو، إذ بلغت قيمتها سنة 2008 حوالي 191.3 % من قيمتها سنة 2005، أي بزيادة قدرت ب 91.3 % و التي ترجع بالأساس إلى زيادة واردات التجهيزات الصناعية ب 81 %، المواد الأولية ب 86.6 % و التي تدخل في إطار مستلزمات برامج و مشاريع البرنامج التكميلي لدعم النمو، و كذا

¹ بودخدخ كريم مرجع سابق ص 217.

واردات من السلع الغذائية ب 119.2% و السلع الاستهلاكية ب 41% والتي تعود إلى ارتفاع الطلب الداخلي للأسر و المؤسسات و عجز الجهاز الإنتاجي المحلي على تلبية.

المطلب الثالث أثر برنامج دعم النمو الاقتصادي 2010 – 2014 على النمو الاقتصادي.

من الأمور التي نرى ضرورة مناقشتها، هي مدى مساهمة البرنامج دعم النمو الاقتصادي*¹ في تحقيق معدلات مهمة في النمو الاقتصادي و وفق التقرير لوزارة المالية و تقديراتها لسنة 2014، فإن معدلات النمو في القطاعات الاقتصادية للبلد هي على النحو التالي :

جدول رقم 17 : تطور معدلات النمو الحقيقية خلال فترة 2010-2013

الوحدة: %

المؤشرات	السنوات	2010	2011	2012	2013
معدل النمو داخل قطاع المحروقات	-3	-3	-3	-3.4	-3.8
معدل النمو خارج قطاع المحروقات	6.2	5.2	7.1	6.3	
معدل النمو المحلي الحقيقي	3.4	2.4	3.3	3.0	

Source : ministères des finances direction général de la prévision et des politiques ,2014، p06.

نلاحظ من خلال الجدول أن معدل النمو خارج قطاع المحروقات سجل خلال سنة 2010 نسبة 6.2% و انخفض سنة 2011 إلى 5.2% و سجل في سنة 2012 انتعاشا في قطاع خارج المحروقات يصل إلى 7.1% في سنة 2012 إلا أنه سرعان ما عاود الانخفاض إلى 6.3% في 2013 و في سنة 2010 قدر معدل النمو الناتج الحقيقي 3.4% و انخفض في سنة 2011 بنسبة 2.4% و هذا لان معدل النمو الاقتصادي مرتبط بمعدل النمو داخل قطاع المحروقات، جدول التالي يوضح معدلات النمو القطاعية خلال الفترة 2010-2013.²

* برنامج دعم النمو الاقتصادي و يرمز له ب NK5 الفترة 2010-2014 حساب التخصيص الخاص 134-302.PCCE.

² مشته كريمة أثر برامج الإنفاق العام علي النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2001-2014 ماستر في العلوم الاقتصادية تخصص نقود مالية و بنوك سنة الجامعية 2014-2015، ص 62.

جدول رقم 18 : معدلات النمو القطاعية خلال فترة 2010-2013

السنوات القطاعات	2010	2011	2012	2013
المحروقات	-2.6	-3.2	-3.4	-3.8
الفلاحة	6.0	8.5	7.1	10.0
الصناعات المصنعة	0.9	2.2	5.1	4.5
بناء الأشغال العامة	6.9	5.3	6.4	6.4

المصدر : المرجع السابق، ص 6.

من خلال ما جاء في الجدول نلاحظ :

بالنسبة للقطاع الفلاحي : نلاحظ أنه في السنتين الأولى 2010-2011 شهد تحسنا حيث ارتفع معدل من 6.0% إلى 8.5% و لكنه عاود الانخفاض بالنسبة إلى 7.2% و لكنه سجل قفزة نوعية بثلاث نقاط في سنة 2013 بنسبة 10% و ذلك بسبب اهتمام الجزائر بقطاع الفلاحة.

بالنسبة لقطاع المحروقات: لم يشهد القطاع المحروقات تحسنا من فترة 2010-2013 حيث كانت معدلات نمو سالبة.

بالنسبة لقطاع الصناعات المصنعة: شهد تحسنا من 2010 إلى 2012 وصلت أعلى نسبة سجلها في 2012 بنسبة 5.1% و لكنه انخفض في سنة 2013 بنسبة 4.5%

البناء و الأشغال العامة : عرف معدلات متذبذبة بين الصعود و النزول في سنتي 2010-2011 و كانت نسبته على التوالي 6.9% و 5.3% و لكنه استقر في سنتي 2012-2013 بنسبة 6.4%.

و غير أن هذه النتائج لديها المصدقية الكافية في المجال الاقتصادي للحكم على طبيعة النمو الاقتصادي في الجزائر، برغم عدم انتهاء مدة آجال تنفيذ هذا البرنامج، و من خلال هذا يمكن تبين شروط تدهور المساعدة على النمو، و التي تتعلق بنقاط فاعلة في هذا المجال و التي نوردها بالشكل التالي¹ :

عنصر الحاكمية و فعالية المؤسسات : فكل ما هو نظري وتطبيقي يشيد بأن تشجيع الاستثمار المحلي يقوم على التجسيد الفعال لمبادئ الحكم الراشد من خلال تقليص الفساد الاداري واحترام القانون، واستنادا الى تقرير المعهد العربي للتخطيط لسنة 2012، فإن المغرب احتلت المرتبة الأولى في الترتيب العربي تليها كل من

¹ مدوري عبدالرزاق " عرض و تقييم آثار البرنامج الإستثمارية علي النمو الإقتصادي في الجزائر - نظرة تحليلية -" مؤتمر الدولي حول تقسيم آثار برامج الإستثمارات العامة و انعكاساتها علي التشغيل و الإستثمار و النمو الإقتصادي خلال الفترة 2001-2014، جامعة سطيف 1 (الجزائر) 12/11 مارس 2013، ص 23.

الكويت وعمان وقطر، وبذلك تشكل المؤسسات نقطة ضعف لكل من السودان وليبيا والجزائر، فهذه الأخيرة مؤشر حاكميتها قدر بـ 0.24 فتدهور هذا المؤشر يعكس في سياقه وجود تناقض بين مؤشر تدخل الحكومة (قدر بـ 0.71) ومؤشر التنافسية (0.36) مقارنة مثلاً بإيرلندا التي قدر فيها مؤشر تدخل الحكومة بـ 0.49، ومؤشر التنافسية بـ 0.65، فمؤشر الحاكمية يدل في الدول المتقدمة على فعالية السياسات العمومية (سياسة الانفاق الحكومي) في الاقتصاد، و هنا استدل بالدراسة التي قدمها Hurlin سنة 2005 حول 182 دولة مع حصره لفترة الدراسة ما بين 1950-2004 لمعرفة مدى تأثير مستويات الدخل في العلاقة الكائنة بين الانفاق الحكومي و النمو، و لقد توصل أن الانفاق الحكومي هو مفيد للنمو الاقتصادي بغض النظر عن كيفية قياس حجم الحكومة و النمو الاقتصادي، حيث أكدت على وجود علاقة سببية ثنائية الاتجاه بين الأنشطة الحكومية و النمو الاقتصادي للبلدان التي تتمتع بمتوسط دخل مرتفع ، و في حين البلدان ذات الدخل المنخفض غالباً ما تتميز نوعية مؤسساتها بالفساد، و هذا ما يؤثر سلباً على أداء الحكومات، و من ثم تتأثر أيضاً معدلات النمو الاقتصادية بنفس الطريقة فهذا الاختبار فقد أكد صلاحية قانون فاقر مرونة النفقات العامة على النتائج المحلي الخام فقط على البلدان ذات الدخل المرتفع.

النمو الاقتصادي و العلة الهولندية في الجزائر : من الصعب أن نجزم بأن الاقتصاد الجزائري هو مصاب بأعراض العلة الهولندية حيث أن القراءة للمؤشرات للاقتصاد توحى بذلك، غير أنه عند التعمق في دراسة التوجه الاقتصادي للبلد، و بكل صراحة نجد أثر الانفاق الحكومي هو متجسد فعلاً من خلال البرامج التنموية نتيجة الطفرة البترولية بينما أثر انتقال عوامل الانتاج هو غائب، و انحلال التصنيع هي ظاهرة معروفة عن الاقتصادي الوطني منذ الاستقلال و بمحاكاة نموذج كوردن ونيري (الذي ورد في إطار الدراسة قدمها التي الباحثان حول القطاع الانفجاري و انحلال التصنيع في اقتصاد صغير و مفتوح الصادر في المجلة الاقتصادية البريطانية العدد رقم 92- سنة 1982).

نجد أن الاقتصاد الجزائري يتكون من قطاعين مهمين من بين القطاعات التي ذكرت في النموذج، وهما كل من قطاع المحروقات كقطاع انفجاري أو مزدهر نتيجة ارتفاع أسعاره و القطاعات المتأخرة هي كل من القطاع الزراعي و الصناعي، نتيجة تدني نسبة مساهمتها في تكوين الناتج المحلي الخام الحقيقي فالموارد الطبيعية تعتبر كنعمة في تحويل المشاريع التنمية للاقتصاد، غير أن النتائج المتحصل عليها من هذه العملية و آثارها على النمو الاقتصادي، قد نجعلها نقمة أو لعنة على الاقتصاد¹.

1 مخطط عمل الحكومة لتنفيذ برنامج رئيس الجمهورية ، بوابة الوزير الأول ، ماي 2014، ص 10، 15 .

من خلال ما سبق يمكن القول بأن السنوات المتبقية من التطبيق برنامج دعم النمو الإقتصادي يرتبط ارتباطا وثيقا بأسعار المحروقات و التي بدورها تخضع لتغيير معطيات خارجية، فالمحروقات تعتبر الركيزة الأساسية للنمو الاقتصادي في الجزائر، حيث أن نسبة عائدات تصدير المحروقات الى الناتج المحلي الخام تجاوزت 40% و أيضا ان الجباية البترولية تتراوح نسبتها 60% التي تعكس دورا هاما في الموازنة العامة و منه من خلال اسعار المحروقات يمكن تنبؤ بمعدلات النمو القادمة، لأن اقتصاد الجزائر يعتمد على اقتصاد المحروقات دون اقتصاد انتاجي.

المطلب الرابع : أثر برنامج توطيد النمو الإقتصادي 2015-2016 على النمو الإقتصادي

يعتبر هذا البرنامج مكمل للبرامج السابقة و قد بدأ تنفيذه بداية من 2015 و تم فتح حساب تحت رقم 143-302 و الذي عنوانه برنامج تسيير عمليات الإستثمارات العمومية المسجلة بعنوان برنامج توطيد النمو الإقتصادي 2015 - 2019 وتمثل أهداف البرنامج فيما يلي :

- الحفاظ على المكاسب الإجتماعية من خلال منح الأولوية لتحسين الظروف المعيشية للسكان في قطاعات السكن، التربية، التكوين، والصحة العمومية، وربط البيوت بشبكات الماء والكهرباء والغاز...الخ؛ وترشيد التحويلات الإجتماعية ودعم الطبقات المحرومة العاملة.
- بلوغ نمو قوي للناتج المحلي الخام؛ بمستوى نمو سنوي قدره 7% مع حلول سنة 2019
- إيلاء الاهتمام أكثر بالتنوع الاقتصادي وتحقيق نمو الصادرات خارج قطاع المحروقات؛ والاهتمام بالتنمية الفلاحية والريفية، بسبب مساهمتها في الأمن الغذائي وتنويعه.
- إستحداث مناصب الشغل؛ ومواصلة جهد مكافحة البطالة وتشجيع الإستثمار المنتج المحدث للثروة ومناصب العمل.
- إيلاء عناية خاصة للتكوين ونوعية الموارد البشرية من خلال تشجيع وترقية تكوين الأطر واليد العاملة المؤهلة.

ولكن مع حلول سنة 2015 استمر انخفاض سعر البترول ولأجل تدارك الوضع الاقتصادي بادرت السلطات في الجزائر الى تبني عدة اجراءات الهدف منها هو ترشيد النفقات العامة، ومنه فقد تم قفل حساب هذا البرنامج مع، تاريخ 31 ديسمبر 2016 . وفتح حساب باسم برنامج الاستثمارات العمومية والمتضمن مبلغ قدره 300 مليار دج، الذي يعطي صورة على إنخفاض تمويل برامج الاستثمارات العمومية خلال هذه الفترة المتبقية (2017/2019) و قد تم تجميد كل العمليات التي لم تنطلق كما صاحب ذلك العديد من الإجراءات التي تدخل ضمن سياسة ترشيد النفقات العمومية من خلال الإلتزام بالعمليات الضرورية والتي تكتسي طابع الأولوية

القصى وهذا ما سيؤثر على الأهداف التي كانت تطمح لها البرامج خاصة منها ما هو متعلق بالنمو والتشغيل. وهذا ما ستوضحه الدراسة في تأثير الأداء الاقتصادي لهذا البرنامج وفقا لمتغيرات مربع كالدور¹.

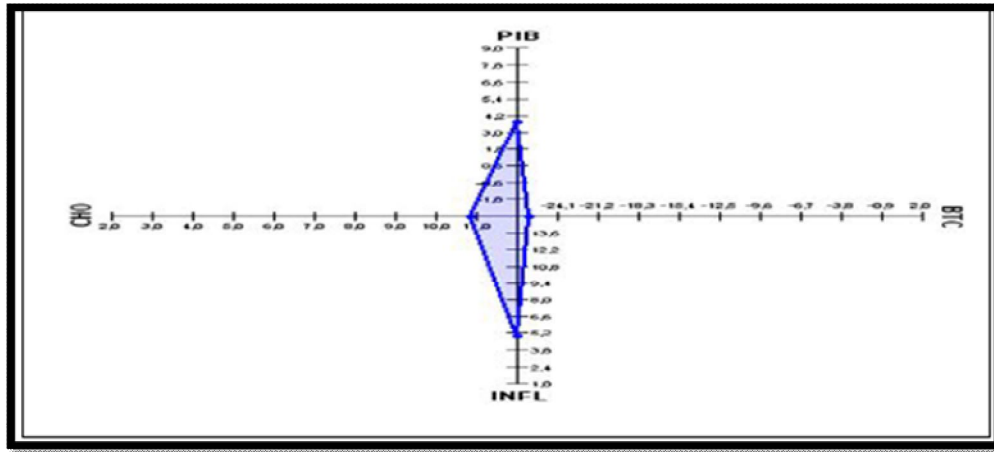
تحليل أداء برنامج توطيد النمو 2015-2019 من خلال مربع كالدور السحري

جدول رقم 19 : متغيرات مربع كالدور بالجزائر لفترة 2015-2016 .

السنة	معدل التضخم	معدل البطالة	النمو الإقتصادي	رصيد ميزان المدفوعات
2015	3.42	11.2	3.9	-30.96
2016	6.4	10.5	3.6	-21.42
المتوسط	4.91	10.85	3.75	-26.19

المصدر : الديوان الوطني للإحصائيات <http://www.ons.dz> التاريخ 2018/03/23 الساعة 18.30.

الشكل رقم 06 : تطبيق مربع كالدور بالجزائر لفترة 2015-2016.



المصدر : من إعداد الطلبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 19 وتطبيقها في برنامج:

Générateur de carrés magiques de Nicholas Kaldor

من خلال ملاحظة شكل مربع كالدور السحري يتضح أن الأداء الاقتصادي في تراجع من خلال إنكماش شكل المربع في جهة اليمين مما يوضح تراجع في مؤشر رصيد ميزان المدفوعات بسبب تواصل انخفاض أسعار المحروقات وتزايد قيمة الواردات، وهذا ما أثر كذلك على إرتفاع معدل التضخم عن طريق التضخم المستورد. وبالنسبة لمعدلات النمو الاقتصادي التي تراجعت بسبب تراجع معدلات نمو قطاع المحروقات، ولكن في الجهة المقابلة نجد أن معدلات البطالة عرفت إستقرارا وهذا راجع إلى التحفيزات الضريبية والإدارية لإنشاء

¹ المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية عدد 06 جوان 2017.

المؤسسات الصغيرة من طرف آليات تمويل وتشغيل الشباب كما أنه يتوقع أن تستقر معدلات البطالة أو ترتفع بسبب الإجراءات المتخذة في إطار سياسة ترشيد النفقات وتحميد معظم المشاريع في قطاع البنية القاعدية والأشغال العمومية التي لم تنطلق بعد، وهذا القطاع يعتبر أكبر قطاع مولد للتشغيل.

المبحث الثاني : تقييم البرامج الإستثمارات التنموية في الجزائر (2001-2016):

حيث إعتدنا على التقييم من خلال الآثار التي حققتها البرامج التنموية على النمو الإقتصادي الفعلي أي على الناتج الوطني الحقيقي وذلك من خلال تقييم كل برنامج على حدى وكذلك إعطاء أساليب وبدائل أخرى من أجل تمويل برامج الإنفاق العام وخلق إستثمارات تخلق قيمة مضافة .

المطلب الأول : تقييم البرامج التنموية في الجزائر (2001-2016):

رغم الإصلاحات التي قامت بها الدولة إلا أنها تبقى دون التطلعات. صحيح أنها استطاعت تحقيق التوازنات الكلية و عودة النمو الإيجابي، إلا أنها أغفلت العوائق الجذرية للنمو، و لهذا حاولت الحكومة القيام بإصلاحات جديدة تهدف إلى إضفاء المرونة اللازمة على الأداة الإنتاجية و التأقلم مع المتغيرات في ظل اقتصاد السوق وتحسين منظومة إدارة الحكم وكفاءة الإدارة. و لقد ساعد على ذلك ارتفاع أسعار البترول إبتداء من سنة 2000 و ما تبعه من تحسن في معظم القطاعات الاقتصادية.

كل هذه العناصر ساهمت في توفير ظروف اقتصادية ملائمة في الإعداد وتنفيذ برامج إستثمارية طموحة تلخصت في برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي (2001-2004) البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009)، و برنامج دعم النمو الإقتصادي (2010-2014) و برنامج توطيد النمو الإقتصادي (2015-2016).

2-1 تقييم برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي 2001-2004 :

توضح حصيلة برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي*¹ خلال الفترة سبتمبر 2001 إلى ديسمبر 2003 ما يلي:

- تم إستهلاك 22، 96 % من إجمالي المبلغ المخصص لهذا البرنامج.
- تم إنجاز 73 % من المشاريع أي حوالي 1181 مشروع .
- يوجد 26 % من المشاريع قيد الإنجاز أي حوالي 4093 مشروع.
- 1 % من المشاريع لم يشرع في تنفيذها أي حوالي 159 مشروع.
- القطاع الصناعي لم يتجاوز بالشكل المطلوب مع برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي بالنظر للمشاكل المالية و الهيكلية التي يعاني منها القطاع العمومي.

* : برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي ويرمز له ب ND5 الفترة 2001-2004 PSRE

- تدهور المناخ الإستثماري خاصة في الجانب التمويلي و الإداري ساهم في عرقلة تطور القطاع الخاص وهذا ما أدى إلى عجز الجهاز الإنتاجي للإستجابة للطلب الكلي المتزايد جراء تطبيق برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي.

- إن كثرة الأهداف الرئيسية و الفرعية التي حددت لبرنامج دعم الإنعاش الإقتصادي قللت من فعاليته باعتبار أن تعدد هذه الأهداف قد أدى إلى توزيع مشاريع و عمليات البرنامج على قطاعات متعددة مما قلل من أثر فعالية البرنامج.

- إن طبيعة الأهداف الرئيسية التي حددت لبرنامج دعم الإنعاش الإقتصادي تجعل من الصعب تحقيقها، إذ أن تحقيق أهداف كبرى مثل رفع معدل النمو الإقتصادي و تخفيض نسبة البطالة و الفقر يتطلب من الحكومة إتباع إستراتيجية واضحة و طويلة الأجل مبنية على مجموعة من السياسات و البرامج الخاصة بكل هدف .

- تباطؤ الإصلاح الإقتصادي أثر على فعالية هذا البرنامج، حيث أن الزيادة في إنفاق الحكومة المخصصة للتجهيز في ظل ظروف اقتصادية تتصف بنقص الكفاءة و الفعالية للقطاع الصناعي و عدم مسايرة الجهاز المصرفي و الإدارة للتغيرات الاقتصادية سيؤدي لا محالة إلى التقليل من النتائج المترتبة على هذا الإنفاق.

- لقد أدت زيادة الإنفاق العام المتبعة من طرف الدولة إلى ارتفاع حجم الواردات بنسبة كبيرة خلال فترة تطبيق البرنامج بغرض الإستجابة للطلب الكلي المتزايد.

- حقق هذا البرنامج نمواً سنوياً خارج المحروقات بلغ 5 % إلا أنه لم يتمكن على الصعيد الهيكلي من تجسيد هدفه المتمثل في دعم النمو باعتبار :

- أ- أن الإرتفاع الهام لمداخيل الأسر قد أدى إلى تنامي الواردات بشكل كبير.
- ب- أن الطلب العمومي المكثف لم يسمح لنمو حقيقي الإستثمار المنتج المحلي، و بالأخص بالنسبة للمؤسسات العمومية التي توجد في وضعية مالية صعبة.
- ج - إن الإستثمار الأجنبي خارج قطاع المحروقات لم يكن معتبراً، في حين كان الطلب العمومي إلى حد كبير في فائدة المؤسسات الأجنبية (حيث وصلت الخدمات إلى 11 مليار دولار سنة 2009).

2-2 تقييم البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009) :

توضح حصيلة البرنامج التكميلي لدعم النمو الإقتصادي ما يلي :

- اتسم النمو الإقتصادي خلال الفترة 2005-2009 بالإنخفاض و ذلك راجع إلى تراجع أسعار المحروقات بسبب نقص الطلب على المحروقات عالمياً نتيجة اللازمة المالية العالمية أواخر 2007.

- حقق القطاع الصناعي الخاص معدلات نمو موجبة لكنها تبقى دون المستوى، أما القطاع الصناعي العام فقد سجل معدلات نمو سالبة خلال الفترة 2005-2007.
- ساهم البرنامج التكميلي لدعم النمو الإقتصادي في تخفيض نسبة البطالة حيث انتقلت من 17.7% سنة إلى 10.3% سنة 2009 .
- تم الكشف عام 2008 على عمليات إعادة تقييم المشاريع المعتمدة في برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي و تأخر في إنجاز المشاريع بمبلغ 130 مليار دولار و يرجع ذلك إلى:
- أ- يكمن التأخر المسجل في بعض المشاريع نتيجة أهمية البرنامج في حد ذاته مما أدى إلى ندرة العقار وتشبع مكاتب الدراسات و وسائل الإنجاز و تمديد في آجال الموافقة على الصفقات العمومية.
- ب- تتمثل في ثقل العبء المالي للبرنامج نتيجة حجم عمليات إعادة التقييم الناتجة عن:
- 1. النقص في نضج الدراسات.
- 2. إرتفاع أسعار المواد و غيرها من المدخلات.
- 3. شهد البرنامج إعادة تقييم برسم سنة 2010 فقط بقيمة 815 مليار دينار.
- غياب إستراتيجية واضحة و كذا غياب مكاتب دراسات مؤهلة لوضع الدراسات التقنية في تنفيذ و مراقبة البرامج الإستثمارية.
- تبذير الموارد المالية مما أثر سلباً على فعالية الإنفاق العام في التأثير على النمو الإقتصادي.
- إستحواذ الشركات الأجنبية على معظم الصفقات العمومية و المشروعات الخاصة بالهيكل القاعدية و تهيمش الشركات الوطنية.

2-3 تقييم برنامج دعم النمو الإقتصادي 2010-2014:

- إن المبلغ المالي الكبير المخصص لهذا البرنامج يتوافق و الإلتزام الذي قطعه رئيس الجمهورية من أجل برنامج جديد بمبلغ يعادل 150 مليار دولار. كما ينبثق بعد سنة كاملة من التحضير الدقيق عن أهمية حاجيات البلد للتنمية، حيث تم وضع جملة من الترتيبات من أجل عقلنة الإنفاق الحكومي و تعزيز مكافحة أعمال المساس بالأموال العمومية و الوقاية منها من خلال :
- 1- لا يمكن تنفيذ أي مشروع يعتمد ما لم تنتهي الدراسات التكنو-اقتصادية و ما لم يتوفر الوعاء العقاري لإنجازه.

- 2- عندما يتعلق الأمر بدراسات يفوق مبلغها 20 مليار دينار يجب أن تخضع لموافقة صندوق التجهيزات التابع لوزارة المالية.
 - 3- كل عملية إعادة تقييم لرخصة برنامج قد تتبين ضرورية، يجب أن تكون مسبقة بشطب مشروع بمبلغ معادل من مدونة القطاع المعني لنفس السنة من البرنامج.
 - 4- تعبئة الوعاءات العقارية المطلوبة لإنجاز برامج التجهيزات العمومية مع الحفاظ على الأراضي الفلاحية الخصبية.
 - 5- تسريع و احترام الإجراءات في مجال الصفقات العمومية .
 - 6- تدعيم أدوات الدراسة بمكاتب الدراسات المتخصصة و الإنجاز بمتعاملين اقتصاديين مؤهلين.
- وأما فيما يخص التمويل فإن هذا البرنامج سيتم تمويله حصرياً من الموارد الوطنية وتستبعد كل استدانة خارجية و بالتالي لن يترتب عن هذا البرنامج أي أثر على ميزان مدفوعات البلد و لا على إستقلاليته المالية إزاء الخارج في المستقبل.
- إقامة صندوق لضبط الإيرادات، حيث سيساهم في تمويل برنامج مواصلة دعم النمو مع احتفاظه بإدخار استراتيجي يعادل 10 ملايين دولار.

2-4-تقييم برنامج توطيد النمو الإقتصادي 2015-2016.

ينظر للاقتصاد الأخضر في الجزائر على أنه محور للتنمية يمكن أن يساهم في تنويع الاقتصاد وإنشاء مناصب الشغل، وهما رهانان أساسيان بالنسبة لهذا البرنامج¹ المسطر من طرف الدولة. ذلك أنه وفي سياق يتسم بالمساهمة الضعيفة للصناعة في النمو الاقتصادي(حوالي 5%) يمكن أن تحسن الزيادة من الاستثمار في قطاعات فروع الاقتصاد الأخضر (الطاقة المتجددة، والفعالية الطاقية، والفلاحة والصيد البحري المستدام، وتدير المياه والنفايات، والسياحة البيئية، والنقل المستدام، والبناء المراعي والمحافظة للبيئة، والنباتات الطبية، الخدمات المرتبطة بالبيئة، إلخ.)، ومعدل الاندماج الصناعي والنهوض بالتنمية المحلية وفق مقارنة قائمة على إعادة التوازن بين 15% و 10% يتراوح ما بين مختلف المناطق المجالات الترابية كما يعد الاقتصاد الأخضر رافعة للتقدم التكنولوجي الذي يشكل عنصرا أساسيا لتحسين تنافسية الشركات الصغرى والمتوسطة التي لا تزال قليلة الانفتاح على الابتكارات، ولا تأخذ الاستدامة البيئية بشكل كاف

* برنامج توطيد النمو الإقتصادي و يرمز له ب NL5 الفترة 2015-2016 حساب التخصيص الخاص 143-302.PACE .

بالاعتبار. ولهذا السبب، يتعين على الدولة أن تعزز وتوسع من استفادة الشركات الصغرى والمتوسطة من تدابير الدعم (التمويل، التكوين، الولوج في الابتكارات التقنية) والتأهيل، وذلك من أجل تمكينها من الاستفادة من تطور التقنيات والأسواق. لقد باشر البلد عددا من الإصلاحات والمبادرات الرامية بشكل خاص إلى تنويع الاقتصاد وتحسين مناخ الأعمال وتعزيز الأمن الطاقوي وحماية البيئة وتطوير فروع الاقتصاد الأخضر والنهوض بالمجالات الترابية. غير أنه يجب تعزيز هذه المبادرات وربطها في ما بينها بشكل أفضل في إطار إستراتيجية وطنية للنهوض بالاقتصاد الأخضر، تشجع أنماط مستدامة للإنتاج والاستهلاك مع المساهمة في خلق الثروات ومناصب الشغل. ويجب أن تركز هذه الاستراتيجية على مقارنة معتمدة على الرهانات المحلية ويكون بمقدورها الاستجابة لتحديات الاستدامة البيئية.

تشجع الخطة الخمسية الجديدة (نمو الجزائر) الاستثمار في القطاعات الرئيسية للاقتصاد الأخضر والممثل في الزراعة والمياه وإعادة تدوير واسترجاع النفايات والصناعة والسياحة. يمكن أن يشكل تنفيذ الخطة الخمسية للنمو، والتي تركز بشكل خاص على قطاعات أساسية كالطاقة، وهندسة المياه، والبناء، والصحة، والتربية والتكوين المهني، فرصة بالنسبة للجزائر لإعادة النظر في نموذجها الاقتصادي وإعادة توجيه الاستثمارات العمومية والخصوصية نحو القطاعات الإنتاجية المتمثلة في الصناعة والفلاحة. وقد تساهم هذه المقاربة المشجعة لتنمية فروع محددة للاقتصاد الأخضر وذات قيمة مضافة عالية، في النهوض بروح المبادرة لإنشاء الشركات وخلق مناصب الشغل، خاصة لفائدة الشباب والنساء، وتحقيق معدل نمو أقوى وأكثر استدامة (7% في أفق 2019)

كما يجب توجيه الجهود نحو التكوين والبحث والابتكار، وهي المجالات التي مازال العرض المتوفر فيها اليوم غير كاف وغير ملائم للمهن الجديدة للاقتصاد الأخضر¹.

2-5 : أهداف برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2015-2019

رصدت الدولة نحو 280 مليار دولار لمخطط خماسي للنمو 2015 - 2019 وكما تم فتح حساب رقم 143-302 و الذي عنوانه برنامج تسيير عمليات الاستثمارات العمومية المسجلة بعنوان برنامج توطيد النمو الإقتصادي 2015-2019 هذا كما جاء في التعليم رقم 14 المؤرخة في 07 سبتمبر 2015 حيث أشار إلى كل التسجيلات الخاصة بكل الحسابات وكيفية التعامل معها.

¹ <http://www.radioalgerie.dz/news/ar/article/20140918/13813.html.vue29/03/2018.h18.30>

ومن أجل تعزيز النتائج المحرزة وتجسيد الالتزامات الواردة في البرنامج الرئاسي، ستقوم الحكومة، في إطار التشاور، بإعداد مخطط خماسي للنمو 2015 – 2019 تتمثل أهدافه في تخفيض نسبة البطالة وتحسين ظروف معيشة المواطنين وتحقيق نسبة سنوية للنمو قدرها 7 %، وضمان تسيير وصيانة المنشآت الأساسية المنجزة وتنويع الاقتصاد الوطني.

وذلك بتحقيق الأهداف التالية:

- برنامج استثمارات عمومية بمبلغ 22.100 مليار دينار، أي ما يعادل 280 مليار دولار
- منح الأولوية لتحسين ظروف معيشة السكان في قطاعات السكن، والتربية . التكوين، والصحة العمومية، وربط البيوت بشبكات الماء والكهرباء والغاز... إلخ
- نمو قوي للنتائج الداخلي الخام
- تنويع الاقتصاد ونمو الصادرات خارج المحروقات
- واستحداث مناصب الشغل
- بذل كل ما من شأنه أن يسمح، مع حلول سنة 2019، بتحقيق نسبة 7% من النمو الاقتصادي طبقا للأهداف والتوقعات التي تتوخاها الحكومة .

- مواصلة السياسة الاجتماعية للحكومة عبر ترشيد التحويلات الاجتماعية ودعم الطبقات المحرومة
- إيلاء عناية خاصة للتكوين ونوعية الموارد البشرية من خلال تشجيع وترقية تكوين الأطر واليد العاملة المؤهلة، من أجل تحقيق الأهداف الاقتصادية المسطرة. ولهذا الغرض، أعربت الحكومة والشركاء الاقتصاديون والاجتماعيون عن ارتياحهم للتوقيع، بتاريخ 15 سبتمبر 2014، على الاتفاق الإطار بين خمسة عشر دائرة وزارية والاتحاد العام للعمال الجزائريين وست منظمات لأرباب العمل، من أجل تطوير المؤهلات المهنية وتعزيز كفاءات العمال

- مواصلة جهد مكافحة البطالة وتشجيع الاستثمار المنتج المحدث للثروة ومناصب العمل - إيلاء عناية خاصة للتنمية الفلاحية والريفية، بسبب مساهمتها في الأمن الغذائي
- ترقية ودعم الأنشطة الاقتصادية القائمة على المعرفة، وذات القيمة التكنولوجية القوية، ودعم المؤسسات الصغيرة التي يبادر بها الشباب من حاملي الشهادات، وترقية المناولة خاصة في الصفقات العمومية و تشجيع المقاولاتية لدى الشباب .

- تحسين مناخ الأعمال من خلال تبسيط إجراءات إنشاء المؤسسة، ولاسيما توفير العقار، والحصول على القرض وعلى خدمات عمومية جيدة .
- عصنة الإدارة الاقتصادية ومكافحة المماطلات والسلوكيات البيروقراطية وإضفاء الطابع اللامركزي على القرار من أجل ضمان خدمة عمومية جيدة
- ترقية الاقتصاد الوطني وحمايته من خلال إنتاج معايير تقنية ونوعية وقواعد الدفاعات التجارية
- ترقية الشراكة العمومية، الخاصة الوطنية والأجنبية في إطار التشريع الوطني المعمول به - و من بين الأهداف المسطرة في إطار البرنامج الخماسي 2015-2019 بالنسبة لولايات الجنوب و الهضاب العليا يتعلق الأمر خاصة بتحسين الظروف المعيشية للسكان و انجاز برامج تنمية بلدية هامة و كذا توسيع شبكات الطرقات و الطرقات السريعة و السكك الحديدية حسبما أكده بيان رئاسة الجمهورية،
- و بهذا الصدد سيتم تعزيز قدرات التكوين المهني وتكييفها مع مقتضيات الاقتصاد المحلي لاسيما في قطاعات المحروقات والمناجم والسياحة.
- إنجاز المناطق الصناعية في مناطق الجنوب والهضاب العليا وعصنة الوحدات الصناعية العمومية، ببناء محطات لتكرير المحروقات و التحضير لاستغلال مناجم الحديد بغار جبيلات و تكثيف استغلال المحاجر، و كذلك سيتم في المجال الفلاحي استصلاح مليون هكتار عبر ولايات الجنوب و الهضاب العليا و تعزيز الري مع إيلاء أهمية خاصة لترقية المستثمرات الفلاحية لصالح الشباب.
- كما ستتواصل الجهود التي شرع فيها في مجال تطوير المنشآت الاجتماعية والاقتصادية من خلال الحد من البطالة وتحسين ظروف معيشة المواطنين. وسيتم قريبا وفق المخطط وضع برنامج خاص للتنمية حيز التنفيذ لفائدة ولايات الجنوب والولايات الحدودية. وينصب عمل الحكومة على استكمال برامج الإصلاحات الرامية إلى عصنة الإدارة ومراقبة استعمال الموارد العمومية قصد تحسين نوعية الخدمة المقدمة للمواطنين والحفاظ على الأموال العامة.
- وعلى صعيد عصنة المنظومة المصرفية و المالية فسيتم التعجيل بالإصلاحات بهدف تعزيز التضمين المالي ومواصلة تطوير المصالح المالية بما يسمح بترسيخ تنافسية الاقتصاد وتنوعيه. وفي هذا الإطار وفضلا عن تكثيف الشبكة البنكية و المالية فان أهم العمليات المدرجة في مخطط العمل هي تكييف الإطار التشريعي والتنظيمي الذي يحكم النشاط المالي والاستمرار في تحديث منظومة الدفع واستعمال تكنولوجيات الإعلام والاتصال في معالجة العمليات البنكية والتقليص من آجال معالجة ملفات القروض وتحسين حكمة البنوك العمومية وتفعيل سوق

القرض خاصة عبر تطوير نشاط القرض الايجاري وترقية بورصة الجزائر وتمويل استثمار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المطلب الثاني : تقييم مدى فعالية البرامج التنموية في تنويع الإقتصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات

تعتبر السياسة المالية أهم قناة لانتقال تأثير تغيرات أسعار البترول لباقي الإقتصاد و لهذا من الضروري حماية الإقتصاد من تقلبات عائدات البترول من خلال فك إرتباط سياسة النفقات العامة عن الدخل الجاري بهدف تحسين إدارتها لمواردها المالية و المحافظة على استقرار نفقاتها.

1. أثر تقلبات أسعار النفط على التوازنات في الإقتصاد الجزائري:

إن انخفاض أسعار المحروقات أدى إلى انخفاض عائدات الدولة المحلية و الخارجية و بالتالي سوف تستمر المديونية العامة الداخلية في الارتفاع، ويزداد اللجوء التدريجي للمديونية الخارجية في المدى المتوسط و الطويل في حالة استمرار الأزمة و يزداد السحب من صندوق ضبط الموارد الذي بدأت إيراداته تتناقص، الأمر الذي يؤثر حتماً في تمويل البرامج التنموية و الإستثمارية العامة في المخطط الخماسي 2015/2019 الذي لم يعلن عن تفاصيله بشكل واضح ونهائي، إذا لم يعد النظر بشكل جذري في أولوياته و آليات تمويله والجدول التالي يوضح انعكاسات الأزمة على المديونية و الإستثمارات الأجنبية كما يلي¹:

جدول رقم 20: انعكاسات الأزمة على المديونية و الإستثمارات الأجنبية

2016	2015	2014	2013	السنوات المؤشرات
1400	1400	1301	1301.4	اجمالي الديون الداخلية (مليار دينار)
10	9	8	7.9	نسبة الدين الداخلي الى الناتج المحلي الاجمالي
5	4	3.5	3.4	الديون الخارجية
0.6	0.7	0.7	0.9	الاستثمارات الاجنبية المباشرة كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي

المصدر: معطيات بنك الجزائر <http://www.bank-of-algeria.dz/html/marcheint2.htm>

¹ صالح صالحي، تأثير البرامج الإستثمارية العامة على النمو الإقتصاد و الإندماج القطاعي بين النظرية الكنتية و إستراتيجية النمو غير المتوازنة الفترة 2001/2014، أبحاث المؤتمر الدولي 11-12 مارس 2013 مدارس دكتوراه، جامعة سطيف 1، ص9.

خلال عام 2014 كانت عائدات التصدير 6.61 مليار دولار، أي بإنخفاض بلغ نحو 9 % مقارنة بعام 2013، وهي تساوي 27% من الناتج المحلي الإجمالي، ولم تعد تغطي كل الواردات التي وصلت إلى 4,69 مليار دولار، ومن المقرر أن تصل عائدات التصدير إلى 38 مليار دولار عام 2015، و هو ما يمثل 17 % من الناتج المحلي الإجمالي لذا لن تتم تغطية أكثر من 60 % من الإستيراد الإجمالي أي 50 مليار دولار. وقد ظلت ميزانية التسيير و التجهيز مستقرة عند نحو 90 مليار دولار، أي 40 % من الناتج المحلي الإجمالي، أما الإيرادات العادية فقد انخفضت انخفاضاً طفيفاً بين عامي 2013 و 2014 و هي تغطي أقل من 50% من نفقات التسيير منذ عام 1990 و ربما يصل عجز الميزانية 18 % من الناتج المحلي الإجمالي سنة 2015 بعد أن كان 21 % سنة 2014.

- لقد ارتفع عجز الميزانية التجارية، مقارنة بالناتج المحلي من - 4.4 % عام 2012 إلى - 1.7 % عام 2014 مع توقعات بلوغه - 1.12 % عام 2015 و يجري تمويل العجز في الخزينة العمومية منذ عام 2006 من صندوق ضبط الإيرادات مستناداً إلى فائض صادرات النفط عندما كان سعر البرميل مرتفعاً جداً .

- ولكن بالنظر إلى ارتفاع الواردات و عجز الميزانية سنة بعد سنة، شهد هذا الصندوق انخفاضاً بلغ نحو 40 % عام 2014 مقارنة بعام 2012 أي من 75 مليار دولار إلى 45 مليار دولار.

- ينبغي أن نشير إلى أن احتياطات الصرف بلغت 194 مليار دولار عام 2013 بفضل سداد كامل للديون الخارجية للجزائر عام 2004 ثم إنها تراجعت 179 مليار دولار عام 2014 وبلغت 160 مليار دولار سنة 2015 كما تجدر الإشارة أيضاً إلى انخفاض سعر برميل النفط وتأثيره السلبي في الإقتصاد الجزائري من جراء ارتفاع الدولار خلال الفترة 2014-2015 ما أدى إلى انخفاض قيمة الدينار الجزائري بنحو 25%.¹

2- العواقب بالنسبة إلى السياسات وبرامج التنمية:

يمكن القول إن الجزائر دولة تستهلك أكثر مما تنتج و أن اقتصادها يعتمد كلياً على النفط و الغاز، و إنها عرفت انخفاضاً في الإيرادات من صادرات المحروقات عام 2014، لم تتوقعه الحكومة الجزائرية، مع تأثير قليل في سياسات التنمية، وفي عام 2015 أدى الأمر بالفعل إلى فقدانها نحو 40 % من الإيرادات المتوقعة، و التوقعات نفسها تبقى قائمة بالنسبة إلى عام 2016 إن بقي السعر على حاله يمكن القول عن الأمر يتعلق بـ "صدمة" تؤدي إلى الحاجة إلى تغيير سياسات التنمية بالإعتماد إلى برامج تقشف عاجل.

- و ينبغي التذكير بأن الجزائر في ضوء هذه الأزمة يمكن أن تتصف بالخصائص التالية :

¹ عبد المجيد عطار، انخفاض أسعار النفط و تأثيراته في الإقتصاد الوطني الجزائري، المركز العربي للأبحاث و الدراسات السياسية، ندوة "تداعيات هبوط أسعار النفط غي البلدان المصدرة"، الدوحة نوفمبر 2015، ص9.

- يأتي ناتجها المحلي الإجمالي بنحو 27 % من عائدات النفط من خلال الخدمات التجارية، و 18% من الإدارة العمومية، و 10 % من الزراعة، و 5 % من الصناعة فقط.
- يبلغ معدل التضخم فيها حالياً 5.3 %.
- أصبح عدد سكانها نحو 40 مليون نسمة، وسيصل إلى 50 مليون عام 2030.
- يبلغ عدد سكانها الناشطين نحو 12 مليون نسمة، بينهم 28% في التجارة و الخدمات (من بينهم 59 % في القطاع غير المسجل أو السوق الموازية)، و 17% في القطاع البناء و الأشغال العمومية، و 11% في قطاع الزراعة، و 14% فقط في الصناعة.¹
- يراوح معدل البطالة بين 10% و 11%، و لكنه يتصف إلى حد كبير بعدم الاستقرار (وظائف اجتماعية مؤقتة ذات إنتاجية منخفضة جداً)، و يقدر هذا المعدل بنحو 25% بين الشباب الجامعين.
- بلغ استهلاك الطاقة 45 مليون، ويزداد هذا الاستهلاك سنوياً نحو 4.5% سنوياً من النفط الخام و 8% من الوقود، و 7% من الغاز الطبيعي، و 12% من الكهرباء، وتستورد الجزائر حالياً بين 2 و 5.2 مليون طن من منتجات النفط سنوياً، أي ما تراوح تكلفته بين 3 و 5 مليارات دولار و لا سيما الوقود لتعويض الاستهلاك المحلي.
- وصل الدعم المباشر للميزانية عام 2016 ما يقارب 12.4 مليار دولار منه 4.7 مليار دولار لفائدة السكان و 4.5 مليار دولار للأسر و المواد الضرورية و 3.2 مليار دولار بالنسبة إلى الصحة.
- بلغ الدعم غير المدرج في الميزانية و غير المباشر نحو 15.3 مليار دولار عام 2016 وذلك في ميدان الطاقة أساساً (الوقود، الغاز الطبيعي، الكهرباء).
- تمكن صندوق ضبط الإيرادات إلى غاية عامي 2014 و 2015 من تلبية حاجات الميزانية وبرامجها، ولكن مستقبلاً قد يكون التوازن غير كافي و ربما يتم اللجوء إلى احتياطات الصرف التي يمكن أن تغطي 24 شهراً من الإستيراد لذا نتساءل إن كلاً يجب أن نكون راضين إعمالاً على هذه المعطيات مع أمل ارتفاع في سعر برميل النفط أو إن كان يجب الآن إلى اتخاذ الإجراءات اللازمة من خلال ما يلي :
- أخذ إجراءات وقائية، آخذين في الحسبان، أولاً برامج التطوير والدعم و الإعانات التي جرت برمجتها فعلياً في المجالات الاجتماعية التي تعد حيوية إلى السلم و الأمن الاجتماعي في البلاد.

¹ شكوري سيدي محمد، وفرة الموارد الطبيعية و النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان 2011-2012، ص 47.

- اغتنام هذه الفرصة من ناحية أخرى، للقيام بإصلاحات اقتصادية واجتماعية عميقة قد تؤدي تدريجياً إلى تحرير الإقتصاد من الإعتماد على النفط.

لقد قررت الحكومة بشأن ميزانيتها لعام 2016 التوجه إلى سياسة ترشيد النفقات مع انخفاض قليل يبلغ -9% أي 77 مليار دولار، ومع انخفاض مقداره - 3.3 % في ميزانية التشغيل، و -16 % في التجهيز ويتطلب هذا الاختيار اللجوء إلى صندوق ضبط الإيرادات، ويستند هذا القرار للحفاظ على الإستثمارات العامة المهمة في البنية التحتية، بما في ذلك تلك التي انطلقت بالفعل، و استمرار جميع البرامج الإجتماعية والدعم بما في ذلك العمل، وانخفاض الواردات خلال منح التراخيص المختلفة وخفض إنفاق الإدارة، ورفع قليل لبعض الضرائب.¹

3- انعكاسات تقلبات أسعار النفط على الناتج المحلي و الإحتياطات الرسمية:

إن استمرار انخفاض أسعار النفط سيؤدي إلى تأثير سلبي المباشر على ثلث الناتج المحلي الإجمالي والتخفيض التدريجي لحجم الإحتياطات الرسمية، و بالتالي في قدرة الدولة على ضمان وارداتها الاستراتيجية في المدى المتوسط والطويل، وإضعاف مقدرتها التمويلية لبرامجها العامة و الجدول التالي يوضح ذلك² :

جدول رقم 21: انعكاسات الأزمة على الناتج المحلي و الإحتياطات الرسمية

2016	2015	2014	2013	السنوات المؤشرات
200	208	201	209	الناتج المحلي الاجمالي (مليار دينار)
2	3	4	2.8	معدل نمو الناتج الاجمالي الحقيقي
160	173	188	194	اجمالي الاحتياطات (مليار دولار)
24	28	32	33.7	الاحتياطات بالأشهر من الواردات
29	29	30	30	نسبة قطاع المحروقات من الناتج المحلي الاجمالي

المصدر بنك معطيات الجزائر <http://www.bank-of-algeria.dz/html/marcheint2.htm>

¹ عبد المجيد عطار، المرجع السابق، ص 11

² صالح صالح، آثار انخفاض أسعار البترول على الإقتصاد الجزائري، مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التشغيل، جامعة سطيف، العدد 21، ص 7.

4- انعكاسات الأزمة على الميزانية العامة للدولة :

لقد بدأت الآثار السلبية الإنخفاض أسعار البترول على الميزانية العامة بتزايد الرصيد السلبي الناتج عن انخفاض الإيرادات الجبائية التي تصل نسبتها إلى 62 % من إجمالي الإيرادات العامة للدولة كما تزداد الخطورة إذا تفحصنا مؤشر رصيد الميزانية العامة خارج المحروقات من الناتج المحلي الإجمالي خارج المحروقات كما يلي :¹

جدول رقم 22 : انعكاسات اللازمة على الموازنة العامة للدولة

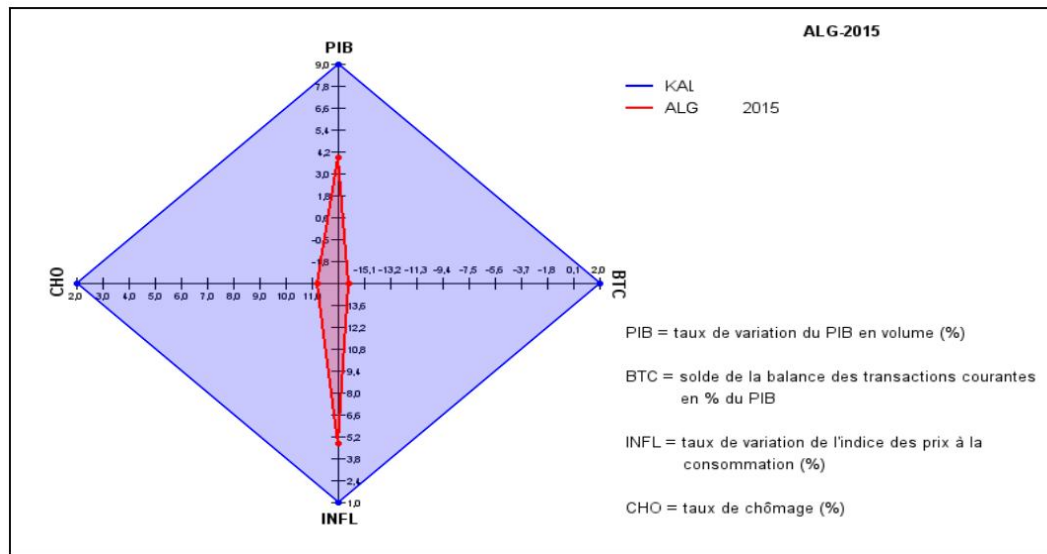
المؤشرات	السنوات	2013	2014	2015	2016
رصيد الموازنة من الناتج المحلي		1.5-	7-	15-	18-
رصيد الموازنة العامة خارج المحروقات من الناتج المحلي خارج المحروقات		33.5-	36.5-	35.1-	40-
نسبة الجباية البترولية الى اجمالي الإيرادات العامة		62	60	58	55

المصدر : بنك معطيات الجزائر <http://www.bank-of-algeria.dz/html/marcheint2.htm> التاريخ 01-04-2018

5- تأثير تقلبات أسعار النفط على المتغيرات المربع السحري كالدور للجزائر خلال 2015:

يمكن توضيح أثر انخفاض أسعار النفط من خلال تمثيل المتغيرات الإقتصادية لمربع السحري كالدور لسنة 2015 بالإعتماد على المعطيات السابقة كما يلي:

الشكل رقم 07 : أثر انخفاض أسعار النفط على المتغيرات المربع السحري كالدور للجزائر 2015



المصدر: من إعداد الباحثين مجلة إقتصاديات المال و الأعمال.

¹ صالح صالح، المرجع السابق، ص8.

تطلق صفة السحري على مربع كالدور لأن الواقع يبين أنه من الصعب تحقيق الأهداف الأربعة في وقت واحد خاصة في المدى القصير بسبب العلاقات التناقضية بين متغيرات المربع، حيث إنه تبعاً لاتجاه أقطاب مضلعات المربع في اتجاه معين، فإنها تؤثر على الوضعية الاقتصادية للدولة و السياسة المتبعة.

ومن ثم فإن الوصل بين القمم الأربعة (اتساع المساحة) يشكل الوضع المربع السحري كالدور و هو الوضع الأمثل، و من خلال الشكل يتضح جلياً أن الإقتصاد الجزائري يواجه صعوبة كبيرة لأن محاور المربع تتجه نحو الداخل (إنحسار المساحة نحو الداخل) وهذا يدل على تدهور المؤشرات الاقتصادية مثل الحساب الجاري حوالي -16% و معدل و ارتفاع معدل التضخم إلى 4.78% و إنخفاض معدل النمو الاقتصادي إلى 3% وارتفاع في معدلات البطالة إلى 11%¹، و هذا بسبب، إنخفاض أسعار النفط إلى 52 دولار للبرميل و تدهور للعملة الوطنية 100.4 دج مقابل 1 دولار²، و منه يمكن القول أن السياسة الاقتصادية في الجزائر تخضع بالأساس إلى تغيرات الوضع الاقتصادي الدولي المتمثل في أسعار المحروقات في الأسواق الدولية.

6- حتمية التنويع الإقتصاد الجزائري و أهدافه : حيث تميزت الفترة 2015-2016 بعد إنخفاض أسعار

البتروال إلى وجود أزمة حقيقية أدت إلى حتمية التنويع الإقتصادي خارج قطاع المحروقات.

6-1- مفهوم و محددات التنويع الإقتصادي :

التنويع الإقتصادي هو سياسة تنمية تهدف إلى التقليل من نسبة المخاطر الاقتصادية ورفع القيمة المضافة، وتحسين مستوى الدخل و ذلك عن طريق توجيه الإقتصاد نحو قطاعات منتجة أو أسواق متنوعة أو جديدة عوض الإعتماد على سوق أو قطاع أو منتج واحد بمعنى آخر، التنويع الإقتصادي يمكن أن يشار فيه إلى تنويع مصادر الناتج المحلي الإجمالي، أو تنويع مصادر الإيرادات في الموازنة العامة، أو تنويع الأسواق الخارجية.

في كثير من الأحيان، يعتقد بأن التنويع الإقتصادي هو تنويع فقط لقطاع الصادرات، أي تنويع سلة السلع التصديرية هذا في الحقيقة جزء من تعريف أو مفهوم التنوع الإقتصادي وجزء أساسي من تنويع هياكل الإنتاج ومن هذا المنطلق فإن التنويع هو بالضرورة ليس زيادة الصادرات غير النفطية فحسب بل يمكن أن يتضمن أيضاً إحلال الواردات.

هناك سبب آخر مهم يدفع إلى التنويع و هو إحتدام المنافسة خاصة مع بروز منافسين جدد، وكذلك التخلف عن ركب التطورات التكنولوجية، فمن الصعب على بلد يحتمي من منافسين جدد أو من التكنولوجيات الجديدة إذا ما بقي على هامش التقدم التكنولوجي أو غياب أي تنويع اقتصادي.

¹ <http://www.bank-of-algeria.dz/html/marcheint2.htm> 28/03/2018.

² <http://www.ons.dz> 28/03/2018.

بصفة عامة، يقصد بالتنوع الرغبة في تحقيق عدد أكبر لمصادر الدخل و التي من شأنها أن تعزز قدرات الدولة ضمن إطار التنافسية العالمية، وذلك عبر محاولات رفع القدرات الإنتاجية في قطاعات متنوعة، وهو يقوم على الحاجة إلى الإرتقاء بواقع عدد من هذه القطاعات تدريجياً لتكون بدائل يمكنها أن تحل محل المورد الوحيد غير مستديم بمعنى أن التنوع الاقتصادي هو العملية التي تشير على إعتداد مجموعة متزايدة من القطاعات تتشارك في تكوين الناتج¹.

2-أهداف التنوع الاقتصادي

- التقليل من نسبة المخاطر الاقتصادية و المقدرة على التعامل مع الأزمات و الصدمات الخارجية، مثل تقلبات أسعار المواد الأولية كالبتروöl أو الجفاف بالنسبة للمواد الزراعية والغذائية، أو تدهور النشاط الاقتصادي في الأسواق العالمية خاصة في الدول الشريكة.

- تحسين وضمان استمرار وتيرة التنمية من خلال تطوير قطاعات متعددة ومتنوعة كمصدر للدخل وللنقد الأجنبي و لعائدات الميزانية العامة، ورفع قيمتها المضافة في الناتج المحلي الإجمالي وتشجيع الإستثمار فيها.

- تحقيق الإكتفاء الذاتي من السلع و الخدمات وزيادة الصادرات والتقليل من الإعتداد على الخارج في الإستيراد السلع الإستهلاكية و توفير فرص الشغل و بالتالي تحسين مستوى معيشة الأفراد.

- تمكين القطاع الخاص من لعب دور مهم وأكبر في العملية الاقتصادية وتقليص دور الدولة و السلطات العمومية.

يمكن التمييز بين نوعين من التنوع :

- التنوع الأفقي : ويطلق على توزيع الإستثمار على أدوات من نفس الفئة أي على سبيل المثال قطاع البترول.

- التنوع الرأسي: ويطلق على توزيع الإستثمار على قطاعات متنوعة كالزراعة والصناعة و الخدمات أو فئات مختلفة من الأدوات الإستثمارية كالأسهم و السندات.²

- محددات التنوع الاقتصادي : هناك عدة متغيرات تلعب دوراً مهماً في صلاح أو فشل التنوع الاقتصادي، وفي هذا الإطار يسرد تقرير اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بالأمم المتحدة حول التنوع 2006 خمس فئات من المتغيرات التي تؤثر على عملية التنوع وهي:

¹ سويح جمال و بن طيرش عطاء الله تقييم مدي فعالية البرامج التنموية في تنوع الإقتصاد الجزائري خارج قطاع الحروقات . مجلة إقتصاديات المال والأعمال، جامعة الأغواط، جامعة غرداية، الجزائر، السنة 2017، ص 214 .

² المعهد العربي للتخطيط، سياسات التنوع الاقتصادي تجارب دولية عربية .

- العوامل المادية: الإستثمار ورأس المال البشري.
 - السياسات العمومية: السياسات المالية والتجارية والصناعية من خلال تأثيرها على تعزيز القاعدة الصناعية.
 - متغيرات الإقتصاد الكلي : سعر الصرف والتضخم والتوازنات الخارجية.
 - المتغيرات المؤسسية : الحوكمة، البيئة الإستثمارية و الوضع الأمني
 - الوصول إلى الأسواق : درجة الإنفتاح على التجارة في السلع والخدمات ورأس المال (القضاء على الحواجز الجمركية و غير الجمركية) و الحصول على التمويل.
 - وهكذا، فإن غياب قطاع خاص حيوي وقوة عاملة ماهرة و متطورة و بيئة مؤسسية و قانونية مشجعة وكذلك عدم استقرار في الإقتصاد الكلي كالإرتفاع معدلات التضخم لأنها لا تساعد على إنشاء و تطوير صناعات جديدة أو خلق مناخ ملائم لعملية تنويع الأعمال كما أن صلاح التنويع الإقتصادي يتطلب توافر الخدمات المساندة و الأساسية مثل التعليم و التدريب و الخدمات الصحية بما يساهم في رفع معدلات الإنتاج والإنتاجية كما يتطلب أيضا توفر بنية تحتية متطورة من خدمات المواصلات و الاتصالات و المنافع العامة وغيرها.¹
 - مؤشرات التنويع: هناك عدة مؤشرات لكن نقتصر على ما يلي :²
 - دور الصادرات النفطية و غير النفطية في تغطية الواردات
 - تنوع الصادرات و تقليل الواردات
 - تنوع الإيرادات الحكومية و دور الإيرادات النفطية في تمويل الإنفاق الحكومي
 - تنويع الإستثمار و علاقته بتنويع الناتج المحلي
 - التنويع الإقتصادي والتطور التكنولوجي و المعرفي
 - التنويع المكاني للأنشطة الإقتصادية³.
- إن التحدي الأول الواجب رفعه بالنسبة للجزائر يتمثل في ضرورة تنويع الإقتصاد الوطني نحو القطاعات كثيفة العمالة و الخدمات التي تمتلك فيها الجزائر قدرة تنافسية على المستوى الدولي، فالنمو يجب أن يعتمد على القطاع الخاص الوطني و الأجنبي في القطاعات خارج المحروقات.

¹ المعهد العربي للتخطيط، سياسات التوزيع الإقتصادي بحارب دولية عربية .

² مؤشرات التنويع الإقتصادي بخطط التنمية، وزارة الإقتصاد و التخطيط، المملكة العربية السعودية، 2013، ص 22.

³ ناجي بن حسين، التنمية المستدامة في الجزائر، كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة، ص 27.

تعتبر الجزائر من أكثر الإقتصاديات تركّز وأقلها تنوعاً فهو متخلف عن إقتصاديات البلدان المجاورة كتونس والمغرب الذي يتميز بالتنوع أكبر وبتصديره لعدد أكبر من المنتجات.

وإندونيسيا والإمارات العربية المتحدة التي تعتبر صادراً أقل تركّزاً من الجزائر. وعليه تبين وضع إستراتيجية لتنويع الإقتصاد خارج المحروقات وتقليص درجة التبعية للمتغيرات الخارجية.¹ ومنه نستخلص الآتي:

- إن الهدف من برامج الإستثمارات العمومية التي تم إطلاقها في الفترة 2001-2014 هو تدارك للتأخر المسجل في جميع القطاعات من أجل النهوض بالإقتصاد الوطني وتهيئته لإستقبال الإستثمارات الأجنبية.
- ساهمت الإستثمارات العمومية في تنشيط الطلب الكلي فحققت بذلك زيادة في العرض الكلي، سمحت هذه الزيادة في خلق المزيد من فرص العمل وتخفيض معدلات البطالة.
- برغم من امتلاك بلادنا لكل الإمكانيات وعوامل الجلب إلا أن تدفق الإستثمارات الأجنبية عرف تذبذباً بسبب عدم ملائمة مناخ الأعمال وعدم استقرار قوانين الإستثمار في الجزائر خاصة مع إصدار قانون 49-51%.

- إن النتائج المحققة من البرامج الإستثمارية تعد محدودة إذا ما قارناها بالأموال المخصصة لها و يرجع ذلك إلى ضعف مرونة الجهاز الإنتاجي مع التغيرات في الطلب الكلي المتزايد الناجم عن توسع الدولة في نفقاتها الأمر الذي سبب في زيادة الواردات تلبية لهذا الطلب.

- أن نسبة المشاريع الإستثمارية الأجنبية بقيت ضعيفة منذ إنطلاق هذه البرامج .

كما نوصي بالنقاط التالية

أن تتمين الإيجابيات واحتواء السلبيات يتطلب القيام بمجموعة من المراجعات ونوجزها فيما يلي :

- 1 . ربط مخصصات البرامج الإستثمارية بالطاقة الإستيعابية للإستثمار وبقدرة الإنجاز الوطنية وإلغاء التعددية في البرامج التكميلية للوصول إلى الكفاءة التخصيصية للإستثمار.
- 2 . إعداد خطة عامة أهدافها الإستراتيجية العامة و معاييرها الأدائية و مؤشرات القياسية الدورية وتفصيلها القطاعية للتحكم في مدخلات ومخرجات المشاريع المبرجة وتلبية الطلب المتعلق باحتياجاتها في إطار تنمية فروع القطاعات الإنتاجية وتصحيح الإختلالات الداخلية واحتواء حالة الإغراق الجالبة للإقتصاد الوطني بالواردات.

¹ مؤشرات التنوع الإقتصادي بخطط التنمية، وزارة الإقتصاد و التخطيط، المملكة العربية السعودية، 2013، ص22.

3. الإهتمام بإستراتيجية المشروعات الصغيرة و المتوسطة ذات التوجه التصديرية وتقديم الدعم الضروري لها لما تلعبه هذه المشروعات من دور في ترقية الصادرات خارج المحروقات.
4. تحسين نوعية التعليم و الإستثمار في رأس المال البشري و التركيز على جودة التعليم.
5. مراجعة النظام المصرفي وتفعيل بورصة الجزائر من أجل توفير وخلق بدائل للتمويل.
6. مكافحة الفساد بكل أنواعه و محاولة تحسين الترتيب العالمي و الخروج من المراتب الأخيرة و تحسين مؤشر التنافسية لما لها من دلالات مهمة و مصيرية في الإقتصاد و غيرها من المجالات الأخرى.

المطلب الثالث : تشخيص أسباب ضعف تأثير برامج الانفاق العام على النمو الاقتصادي

ان عملية توظيف النفقات في الميزانية العامة من أهم الوسائل لتحقيق أهدافها من خلال توضيح مهام كل نفقة، ولذلك تعتبر الميزانية العامة هي الاداة التي تنفذ بها الاهداف المسطرة ضمن الخطة التنموية، ولذلك سنتطرق إلى أهم النقائص و الأسباب التي تضعف تأثير برامج الانفاق العام على النمو الاقتصادي.

أولا : ضعف تسيير و رشادة نظام الميزانية العامة

ان اهم العيوب الموجودة في مجال تسيير الميزانية العامة في الجزائر و خاصة تسيير برامج الانفاق العام تتمثل فيما يلي :

1. قلة الشفافية في تقديم المعلومات عن النفقات العامة : و تتمثل في الوثائق و المعلومات التي يجب الالتزام بها من أجل ترشيد نفقات الميزانية.¹

أ. الوثائق المسندة للميزانية

في الجزائر هناك صعوبات كبيرة في الحصول على الوثائق المعلنة و المرافقة للميزانية العامة، فوثائق الميزانية المذكورة في المادة (68 من القانون 17/84 متعلق بقوانين المالية) لا تظهر دائما في الميزانية العامة خاصة فيما يتعلق بالملحقات التفسيرية أو التقدير المالي و الاقتصادي.²

و بالتالي فان عدم اهتمام بموضوع الشفافية في تقديم المعلومات عن كل عملية مالية تقوم بها الدولة فإنه يكتشف الغموض حول التصرفات الحاصلة في تسيير المال العام.

ب. شفافية تقديم حسابات التخصيص الخاص :

تشير المادة 68 من قانون 17/84 المتعلق بقوانين المالية :

¹ بن عزة محمد " ترشيد سياسة الإنفاق العام بإتباع منهج الانضباط بالأهداف — دراسة تقييمية لسياسة الإنفاق العام في الجزائر خلال فترة 1990-2009 " مذكرة ماجستير في العلوم الإقتصادية، تخصص تسيير المالية العامة، جامعة تلمسان (الجزائر) 2009-2010 ص 134 - 135.

² قانون 84-17 المتعلق بالقانون المالية.

يرفق قانون المالية للسنة بما يلي : قائمة الحسابات الخاصة للخزينة تبين مبلغ الإيرادات والنفقات والمكشوفات المقررة بهذه الحسابات " فانه لا تتوفر أية معلومات حول الحسابات الخاصة بالخزينة ما عدا مبالغ الاعتمادات المخصصة من طرف الميزانية العامة لفائدة حسابات التخصيص، رغم الطلب الملح من الهيئة التشريعية و تطبيق الأحكام القانون المتعلقة بالقوانين المالية يجب أن يدرج حول الإيرادات و النفقات التقديرية لكل حساب من مقترحات الميزانية كما أن صلاحية البرلمان في مراقبة حسابات التخصيص الخاصة تنقضي عند انتهائه من المصادقة على قانون المالية.

2. الاشكال الحاصل في تطبيق قانون ضبط الميزانية :

باعتباره معيار تقييم الأداء تفتح السنة المالية بقانون المالية الذي يحمل الارقام التقديرية المنتظر تحقيقها وتختتم بقانون الضبط الميزانية (كما تنص على ذلك المواد، 05، 76، 77، 78 من القانون 17/84) و هذا الذي يضبط نهائيا الميزانية العامة للدولة المنفذة حيث يحدد المبالغ النهائية للإيرادات و النفقات، و يعتبر أداة رقابة جد مهمة و قد حدد المشرع القواعد المنظمة لكيفية استخدام هذه الرقابة بموجب قانون ضبط الميزانية حساب نتائج السنة المشتمل على ما يلي¹ :

1- الفائض أو العجز الناتج عن الفرق الواضح بين الإيرادات و النفقات الميزانية العامة للدولة.

2- النتائج المثبتة في تنفيذ الحسابات الخاصة للخزينة.

فقانون ضبط الميزانية يشكل بالنسبة للبرلمان أداة فعالة للرقابة إلا أن فعاليته من الناحية العملية تبقى جد متواضعة حيث و ابتداء من السنة المالية 1982 امتنعت الحكومة و لغاية اليوم من طرح مشاريع قوانين ضبط الميزانية على البرلمان، و بالتالي، إلى اليوم لا يوجد ضابط أو أداة فعالة لتقييم الأداء.

3- مدونة النفقات العامة (من حيث هيكل النفقات) :

يعتمد تصنيف النفقات العامة للجزائر على تصنيف حسب الوزارات و القطاعات، و يوافق هذا تصنيف البنود و الاعتمادات، و يعتمد في ذلك على التشريع القانوني التالي :

القانون رقم 17/84 المؤرخ في 8 شوال 1404 الموافق ل 7 جويلية 1984 المتعلق بالقانون المالية المعدل والمتمم².

القانون رقم 21/90 المؤرخ في 24 محرم 1411 الموافق ل 15 أوت 1990 المتعلق بالمحاسبة العمومية³.

¹ مشته كريمة أثر برامج الإنفاق العام على النمو الاقتصادي مرجع سابق، ص 67.

² القانون رقم 17/84 المؤرخ في 8 شوال 1404 الموافق ل 7 جويلية 1984 المتعلق بالقانون المالية المعدل و المتمم.

³ القانون رقم 21/90 المؤرخ في 24 محرم 1411 الموافق ل 15 أوت 1990 المتعلق بالمحاسبة العمومية.

و تتميز مدونة النفقات العامة بعدة نقائص تؤثر بدرجة كبيرة في أداء النفقة العامة بدورها على أكمل وجه وبرشادة عالية و من ذلك من خلال :

عدم التجانس في التصنيف بحيث يشير الباب الواحد الى عدة نفقات من طبيعة مختلفة.
الوثائق المقدمة لا تبين تصنيف بحسب طبيعة النفقة في ميزانية التجهيز.
صعوبة معرفة تكلفة وظيفة معينة من الوظائف التي تقوم بها الدولة من خلال التصنيف المالي.

4- ترحيل الاعتمادات و رخص البرامج :

ان اجراءات التي تسمح للحكومة بترحيل النفقات غير المستعملة في السنة المالية الحالية لاستعمالها في السنة المقبلة و لكن مشروع الجزائر يسمح باستعمال هذه التقنية إلا في حالة أبواب الميزانية الخاصة بالدعم الاقتصادي و الاجتماعي، و اعتمادات صيانة المباني و العتاد و هذه التقنية لا تطبق في الجزائر على باقي أنواع النفقات التسيير، مما أدت إلى ظهور ممارسات غير شرعية في هذا المجال و ذلك عند قرب انتهاء السنة المالية تسارع كل هيئة في استعمال الاموال المتبقية بأي صورة من الصور. مما نتج عنه كثير من التبذير للموارد العامة، فإن عنصر ترحيل الاعتمادات يعتبر أمرا آلي و معمول به.

أما ما يخص رخص برنامج فهي متعلقة بنفقات التجهيز و الاستثمار و نفقات براس مال الميزانية الدولة خلال عدة سنوات و المتعلقة باستثمارات البنية التحتية غالبا و يطبق على نفقات برأس المال للميزانيات الملحقه و المؤسسات الادارية، و من خلال تعديل رخص البرامج الموجهة لهذه الادارة أو تلك تستطيع الدولة في السنوات المقبلة تحديد مستوى النفقات العامة المنجزة في هذا القطاع و بالتالي يمكن للحكومة ان تقرر الزيادة في الاعتمادات أو التقليل منها على حسب مقدار الانجاز، و لكن هذا الامر غير ميسر في حالة نفقات تسيير لأنها غير مرنة و تتكون من 70% إلى 80% من الأجور و المنح.

و في الأخير يمكن قول أن تقنية ترحيل الاعتمادات و رخص البرامج هي جد مهمة في ترشيد نفقات الميزانية لكنها لا تطبق بحذافيرها للحد من التجاوزات سابقة الذكر.

ثانيا : تجاوز مدة الانتهاء من المشاريع المبرمجة

لقد عرفت معظم المشاريع المبرمجة ضمن برنامجي دعم الانعاش الاقتصادي و البرنامج التكميلي لدعم النمو تجاوزا في مدة الانتهاء المبرمجة بها و هذا ما أثر على تكلفتها بحيث كلما زادت مدة انتهاء المشروع كلما ارتفعت تكلفته، و في بعض الأحيان تضاعفت تكلفة المشروع نظرا لسوء التقييم و تقدير الأخطاء.¹

المطلب الرابع : ركائز نجاح ترشيد الانفاق العام و الأساليب الحديثة في ادارته

من أجل أن تصل عملية ترشيد الانفاق العام و لتحقيق أهدافها المرجوة يجب أن تكون مؤسسة على ركائز ضرورية لنجاحها و من أهمها ما يلي :

أولا : ركائز ترشيد الانفاق العام : و من أهم الركائز الضرورية للإنفاق العام يمكن ابرازها فيما يلي :²

1- ضرورة توافر بيئة سليمة : ان الالتزام بمبادئ الحكم الراشد ضروري جدا لعملية ترشيد الانفاق العام و الادارة الجيدة لموارد الدولة و توفر الشفافية في تدفق المعلومات و وصولها إلى الجميع، و الرقابة الجادة عن موارد الدولة سواء في جانب الصرف أو التحصيل، و كذا السماح لمشاركة جميع أطراف المجتمع في رسم سياسات الدولة و توجيه نفقاتها، سوف يساهم فعلا في ذلك، هذا فضلا على أن الحكم الراشد يحارب كل أشكال الفساد و هدر المال العام، ما يعمل في النهاية على ترشيد الانفاق العام.

2- ارادة سياسية قوية : حيث أنه من المعلوم ان تخصيص المورد لأوجه معينة للإنفاق، يثير العديد من الحساسيات بين الفئات ذات المصالح المتعارضة، خاصة اذا كان المجال مفتوحا أمام امكانية المناقشة، أو إعادة النظر في قرارات التخصيص، و عليه فإن وجود الحكومة قوية تواجه مثل هذه التحديات، يعد أمرا ضروريا لاستكمال عملية الترشيح، مما يعني أنه بالإضافة إلى القدرة على اتخاذ القرار، يجب توفير الامكانيات اللازمة للتأثير على تنفيذه، من اجل اعطاء سياسة الميزانية فعالية كاملة.

3- كفاءة أجهزة الدولة و حسن ادارتها : ان توفر الارادة السياسية و المشاركة الفعالة في غياب جهاز إداري كفء يتولى الاشراف على مختلف المرافق و الهيئات العامة، و القيام بالوظائف المحددة لها، لا يحقق عملية الترشيح للإنفاق العام، حيث نجد - خاصة الدول المختلفة - ضعفا كبيرا في تحصيل الإيرادات العامة، و في حالات كبيرة لا تقوى الادارة العمومية على مواجهة أصحاب المصالح، الذين يفلتون من الضرائب بسهولة.

¹ بن عزة محمد " آثار برامج الإنفاق العام علي النمو الاقتصادي تحليل إحصائي لأثر برامج الإنفاق الإستثماري علي النمو الإقتصادي في الجزائر، أبحاث المؤتمر الدولي، 11-12 مارس 2013، مدارس دكتوراه، جامعة سطيف، ص25.

² شعبان فرج " الحكم الراشد كمدخل حديث لترشيد الإنفاق العام واحد من الفقر دراسة حالة الجزائر (2000-2010) " أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود مالية، جامعة الجزائر، 2011-2012، ص، 92-93.

4- التطبيق الجاد للمعرفة العلمية المكتسبة : ينبغي تطبيق كل ما يتم التوصل إليه عن طريق الخبرة على ترشيد الانفاق العام، و كذلك اقامة سياسة اقتصادية حكيمة تكون رهينة وجود حكومة قوية لديها القدرة على السماع و الاقتناع، و تقدير الخبرات و مناقشتها بكل موضوعية، و كذلك رهينة شعب يؤمن بالنصح و يعمل به، و يجبر الحاكم على الالتزام به.

5- توفر نظام محاسبة و رقابة فعال : بحيث تستطيع كل مختلف الجهات المعنية من خلال التعرف على كل عمليات الانفاق العام و مجالاته، و يمكنها من تقييم كل عملية، و لعل أكبر دليل على قوة الدولة التزامها بنشر نتائج نشاطها، و إطلاع الرأي العام على ما تزعم القيام به، إذ يقدر نجاح الدولة في ذلك بقدر ما يطمئن إليها أفرادها و هيئاتها، و هذا ما يؤدي بهم إلى المساهمة في انجاح عملية الترشيح، و تضمن للسياسة المنتهجة فعالية حقيقية¹.

ثانيا : الأساليب الحديثة في ادارة النفقات العامة :

عندما تقوم الهيئات التشريعية بسن الموازنة العامة تصبح تقديرات الانفاق مخصصة بتفويض و ذلك من أجل تنفيذ نشاطات معينة و الحدود المفروضة على تلك النشاطات و يمكن أن تكون المخصصات عامة أو محددة أو مزيجا منها، فإذا كانت عامة فتعني الهيئة التشريعية بممارسة رقابة على السياسات و يمنع الرئيس التنفيذي صلاحية التصرف في ادارة و تشغيل برامج الحكومة و نشاطها، بحيث تحتوي الموازنات العامة في الغالب على عناصر لمفاهيم متعددة و هي :

هدف الانفاق العام و هدف تخطيط البرامج وسوف تركز فقط على مفهوم الانفاق :

يشمل مفهوم هدف الانفاق العام الاقسام الادارية التي تحيل طلبات الموازنة للرئيس التنفيذي و الذي يقوم بفصل النفقات الخاصة التي يجب اجرائها على عدد الأشخاص الواجب توظيفهم في كل مستوى، و السلع و الخدمات المحددة الواجب تأمينها خلال فترة الميزانية، بحيث يجمع الرئيس التنفيذي من خلال ممثليه الموازنة و يقوم بتعديلها أو احوالها الى الهيئة التشريعية.

تقوم الهيئة التشريعية بدراسة الميزانية و تقوم بإجراء تغييرات فيها إذا كانت ضرورية و تقوم بتقدير مخصصات و ذلك حسب بنود و مبدأ أهداف الانفاق و يمكن أن يشمل تقرير تقديم موازنة معلومات اضافية عند المدخلات و حتى بيانات حول البرامج لكنها تستعمل فقط لدعم طلبات هدف الانفاق و من أهم مميزات مفهوم هذا الانفاق ما يلي :

¹ شعبان فوج، المرجع السابق، ص 93.

- سهولة اعداده و فهمه
 - يسهل مراقبة المحاسبة أثناء عملية تنفيذ الموازنة
 - يمكن استخدام البيانات خلال فترة من السنوات لإجراء المقارنات
 - يتميز بأن معظم برامج التسيير في معظم النفقات التي تجنّبها، و تستند القرارات السنوية التغيرات في البرامج و ليس الى اجمالي اعادة التخمين .
- إن التوجه الحديث لمتطلبات نجاح عملية الترشيح الانفاق تقتضي بتكامل تقسيمات الموازنة سواء ميزانية الاعتمادات أو ميزانية التخطيط و البرامج بحيث يبرز كل تقسيم اوجه تصورات التقسيمات الأخرى ذلك في اطار تقسيم مركب تتوافق فيه متطلبات ترشيح الانفاق العام، و يكون التقسيم المقترح على أساس الدمج بين عدد ممكن التقسيمات للميزانية بما يمكن من توفير متطلبات لكل من الوظيفة التخطيطية و الوظيفة الرقابية و ذلك باعتبار أن هذه الوظائف تمثل متطلبات ترشيح الانفاق العام عن طريق تقسيمات الموازنة العامة¹.

¹ لحسن دردوري، "سياسة الميزانية في علاج الموازنة العامة للدولة - دراسة المقارنة الجزائر - تونس"، ص 143-144.

خلاصة الفصل :

تعتبر برامج الإنفاق العام المسطرة ضمن ميزانية الدولة أدوات مهمة في تنفيذ الدولة لإستثماراتها العمومية وتحقيق مقومات التنمية الاقتصادية و الإجتماعية و ذلك من خلال الاثار التي إنعكست على النمو الإقتصادي نستنتج أن النمو هو متذبذب فقد بلغ نمو الناتج المحلي الخام الحقيقي خلال الفترة الممتدة من 2001-2011 نسبة 3.33% في المتوسط السنوي و أعلى نسبة محققة في فترة الدراسة قدرت ب 6.9 % سنة 2003 و يعود هذا بالدرجة الأولى لإرتفاع أسعار قطاع المحروقات ، كما نستنتج من خلال تقييم البرامج التنموية هو قيام الدولة بسياسة ترشيد النفقات العامة و توجيهه لأوجه سليمة يؤدي الي تخفيف العبء علي الميزانية العامة و بالتالي توفير موارد للخزينة العمومية و يتطلب ترشيد النفقات أو ما يعرف بالتقشف قيام الدولة بإصلاح إدارة المالية العامة من خلال استحداث تمويل الميزانية العامة بطرق غير التقليدية و كذلك تفعيل القطاع الخاص و جلب إستثمارات أجنبية و إعطاء دور بارز للجماعات المحلية أي إتخاذ القرارات من جانب الإدارات اللامركزية.

الخاتمة العامة

الخاتمة

يعتبر تدخل الدولة في النشاط الإقتصادي أمر ضروريا بإعتباره يمثل الحلقة المكملة للنشاط الخاص إذ لم يعد الجدول قائما في الوقت الحالي حول مدى جدوى تدخل الدولة في سير الحياة الإقتصادية من عدمه بقدر ما يدور حول حجم هذا التدخل و المجالات التي يشملها و يعتبر الإنفاق العام الشكل الرئيسي لتدخل القطاع العام في النشاط الإقتصادي وهو يبرز كسمة غالبية في إقتصاديات دول العالم بحكم أنه يعنى بالجانبيين الإقتصادي والاجتماعي معا.

و تلعب السياسة المالية من خلال سياسة الإنفاق العام دورا مهما في تحقيق النمو الإقتصادي هذا الأخير يعتبر هدف أي سياسة إقتصادية كانت بحكم أنه يعبر عن درجة تطور النشاط الإقتصادي و من ثمة فهو يشير علي العموم الي جملة من المؤشرات التي تعكس من خلاله و تبرز أهمية سياسة الإنفاق العام في تحقيق النمو الإقتصادي من خلال كونه مكونا هاما للطلب الكلي على أساس " الطلب يخلق العرض " .

و بعد تقديم هذه الدراسة تم التوصل الي مجموعة نتائج منها ما هو متعلق ب الجانب النظري للموضوع ومنها ما هو متعلق بالجانب التطبيقي الذي يخص برامج الإنفاق العام في الجزائر و أثرها علي النمو الإقتصادي للفترة 2001-2016 كما تم إختبار الفرضيات الموضوعية مسبقا للإجابة علي الإشكالية المطروحة و الأسئلة الفرعية كما نشير الي جملة من الإقتراحات و التوصيات و التي تأتي بناء علي النتائج و النقائص و الإختلالات التي جاء بها كل من برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي و البرنامج التكميلي لدعم النمو و برنامج دعم النمو الإقتصادي و برنامج توطيد النمو الإقتصادي الذي لم يستكمل في تطبيقه بعد عام من بدأ تنفيذه 2015 و هذا بسبب دمج البرامج الأربعة في برنامج واحد ألا وهو برنامج الإستثمارات العمومية وفي الأخير نأتي الي إبراز الأفاق المكملة لموضوع هذه الدراسة.

نتائج الدراسة

1-النتائج من الجانب النظري :

- تطور دور الدولة في الإقتصاد يؤدي بالضرورة الي زيادة حجم الإنفاق العام
- تتجلى أهمية الإنفاق العام من الناحية الإقتصادية في كونه أداة هامة لإعادة تخصيص الموارد سواء عن الإستهلاك العام و الإستهلاك الخاص و ذلك من خلال مساهمته الفعالة في النمو الإقتصادي.

- يبقى الناتج الداخلي الخام مؤشرا غير كاف للتعبير عن حجم النشاط الإقتصادي السائد و ذلك لوجود وتنامي نشاط السوق الموازي الذي يشكل نسبة هامة في الإقتصاد.

- يعتبر الإنفاق العام على الإستثمارات العمومية في شكل بني تحتية و الهيكلية الأكثر تأثيرا على النمو الإقتصادي سواء كان مباشر أو غير مباشر حيث تؤثر مباشرة في زيادة حجم التشغيل و توليد دخول جديدة تساهم في زيادة الطلب الكلي ورفع حجم الناتج المحلي و يؤثر بطريقة غير مباشرة كونها تساهم في تحسين إنتاجية القطاع الخاص.

2- النتائج من الجانب التطبيقي:

- غياب إستراتيجية قطاعية واضحة وفق أولويات حسب ما يمليه الواقع الإقتصادي.

- غياب الرشادة في الإنفاق العام حيث أنه نجد أن عددا من البرامج الإستثمارية تجاوزت تكاليفها ما قد خصص لها في ميزانيتها الأولية و هذا بسبب ضعف الدراسات التقنية.

- عدم كفاء الجهاز الإنتاجي و انخفاض مرونته لتغيرات الطلب الكلي المتزايد, مساهمة سياسة الإنفاق العام التوسعية في الجزائر في عودة الانتعاش للنشاط الإقتصادي في الجزائر مقارنة بالفترة التي سبقت تطبيق هذه البرامج

- التأثير في برامج التنمية كان أكثر في قطاعات الأشغال العمومية و البناء و قطاع الخدمات و هذا راجع للتخصيصات الكبيرة التي أولها الى هذه القطاعات .

إختبار الفرضيات

الفرضية الاولى

إن العلاقة بين الإنفاق العام و النمو الإقتصادي ليست علاقة وحيدة الإتجاه أي من الإنفاق العام الى النمو الإقتصادي و إنما هي علاقة ثنائية تبادلية بحيث أن الإنفاق العام من المنظور الكينزي يمثل إضافة هامة الى الطلب الكلي و بالتالي يساهم بشكل فعال في تحقيق النمو الإقتصادي كما أن النمو الإقتصادي ومن خلال قانون فانجر يؤثر إيجابا على تطور الإنفاق العام إذا أن زيادة معدلات النمو الإقتصادي يقابلها زيادة في الطلب الكلي تتطلب تدخل الدولة لتلبية جزء من تلك الزيادة برفع حجم إنفاقها العام لأن عدم رفع الدولة لإنفاقها العام يؤدي الى نقص الطلب الكلي مما قد يتسبب في أزمة إنكماش إقتصادي.

الفرضية الثانية

ولعل أهم ما يدل على صحة الفرضية هو معدلات النمو المقبولة التي تحققت خلال فترات برامج الإستثمارات العمومية والتي كانت في معظم السنوات موجبة.

الفرضية الثالثة

إن أثر برامج الإستثمارات العمومية على النمو الإقتصادي في الجزائر ما بين 2001-2016 لعبت دورا حاسما في تحقيق نتائج إيجابية إذ يمكن القول بأنها أصبحت بمثابة المنشط الأول للقطاعات الإقتصادية وهذا شيء طبيعي نظرا لسياسة الإنفاق التوسعية المعتمدة في إطار برنامج الإنعاش الإقتصادي أي البرامج التنموية الأربعة .

الفرضية الرابعة

يعتبر الإنفاق العام في الجزائر مكملا للإنفاق القطاع الخاص حيث أنه لا توجد إزاحة للقطاع الخاص من النشاط الإقتصادي نتيجة زيادة الإنفاق العام سواء إستهلاك خاصا أو إستثمارا خاصا و يرجع ذلك لضعف القطاع الخاص في النشاط الإقتصادي بالجزائر حيث أنه جاء الإستهلاك العام ليدعم إستهلاك القطاع الخاص الذي يبقى غير نشيط تماشيا مع النمو الإقتصادي المحقق نظرا لإنخفاض الدخل و تواجد معدلات بطالة مرتفعة ومن جهة أخرى فإن الإستثمار العام جاء ليدعم من إستثمار قطاع الخاص في الإقتصاد المحلي الذي يبقى ضعيفا و محدودا كما أنه يساهم في جلب الإستثمارات الخاصة سواء كانت محلية أو أجنبية من خلال إنشاء بني تحتية والهياكل القاعدية.

التوصيات و الإقتراحات

- 1- ضرورة البدء في إصلاح الميزانية العامة و التخلي على النهج التقليدي في تسييرها و الإعتماد على الطرق الحديثة.
- 2- ضرورة تحسين و الرقي بفعالية برامج الإنفاق العام لأنه من أهم أسباب تحسين فعالية النفقات العامة و تحقيق لأهدافها المرغوبة علي مختلف الأصعدة.
- 3- وضع إستراتيجيات قطاعية واضحة الأهداف وفق أولويات التي يتطلبها كل قطاع وذلك من خلال سياسة طويلة المدى.
- 4- كان من الأفضل أن يتم تنفيذ البرامج الإستثمارية بالتوازي مع الإسراع في تنفيذ الإصلاحات الإقتصادية و المتمثلة أساسا في إصلاح المنظومة المصرفية و تحديث الإدارة .

5- مواصلة الإصلاحات الإقتصادية و خاصة بالقطاع البنكي.

6- إن الجزائر مطالبة أكثر من غيرها بإعطاء تقييم الإستثمارات وقتا أطول و جهودا كبيرة في تمكين تفادي الفشل في مشروعاتها، إنها للأسف أضاعت وقتا كبيرا في طريقها الى التنمية و لا يجب أن يزداد ضياع الوقت في الفشل نتيجة لسوء التخطيط و الدراسة و التقييم.

7- لكي تتمكن الهيئة المكلفة بالتقييم بالقيام بعملية تقييم الإستثمارات بشكل صحيح يجب عليها أولا أن تتأكد من إمتداد أثارها و وقع هذه الآثار على مختلف فروع النشاطات الإجتماعية و الإقتصادية و على العناصر الرئيسية لاقتصاد الوطني.

آفاق الدراسة:

إنطلاقا مما سبق من النتائج المتحصلة عليها لبرامج الإنفاق العام فإنه ومن أجل إتمام الدراسة و إكمال هذا الموضوع المهم من ناحية تخصصنا إقتصاد وتسيير المؤسسات فإننا نقترح دراسة الإصلاحات الإقتصادية المطبقة و الجاري تطبيقها حاليا تماشيا مع مواصلة الجزائر لسياسة الإنفاق العام للبرامج التنموية خاصة من جانب الإستثمارات الكبرى في جميع القطاعات و وخاصة المنتجة منها و التي تخلق قيمة مضافو كذلك الاستمرار في السياسات التوازن الجهوي، بالإضافة للبرامج التنموي المطبق 2015-2016 والذي من أهم أهداف هذا البرنامج هو وجود سياسة ترشيد في النفقات وذلك طبقا للقرارات المطبقة لدى الحكومة ومن أبرزها هو دمج البرامج التنموية السابقة في برنامج واحد وهو ما يسمى ببرنامج الإستثمارات العمومية ويرمز له ب NE5 لحساب 302-145 وهو حساب من حسابات الخاصة للخزينة وذلك قصد تفعيل أثر هذا البرنامج على النمو الإقتصادي خاصة ما تعلق منها بتطوير قوانين الإستثمار و آليات التمويل و نظام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

قائمة المراجع

❖ الكتب:

1. أمزال فاتح، نظام حسابات التخصيص الخاص في الجزائر، دار بلقيس دار البيضاء الجزائر طبعة 2010.
2. سالم توفيق النجفي و محمد صالح تركي القريشي: مقدمة في إقتصاد التنمية : دار الكتاب للطباعة و النشر، جامعة الموصل، العراق، 1998.
3. شعباني إسماعيل: مقدمة في إقتصاد التنمية، دار هومة، الجزائر/ 1997.
4. عادل أحمد حشيش، أساسيات المالية العامة، دار النهضة العربية، الإسكندرية مصر، 1992.
5. عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، دراسة تحليلية و تقييمية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
6. فتح الله و لعلو : الإقتصاد السياسي: مدخل للدراسات الإقتصادية، دار الخدانة للطباعة و النشر و التوزيع، لبنان، 1981.
7. كريم النشاشيبي و آخرون، الجزائر تحقيق الاستقرار والتحول إلى إقتصاد السوق، صندوق النقد الدولي، واشنطن، 1998.
8. لحسن دردوري، "سياسة الميزانية في علاج الموازنة العامة للدولة - دراسة المقارنة الجزائر - تونس .
9. محمد مدحت مصطفى، سهر عبد الظاهر أحمد :النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الإقتصادية، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية مصدر. 1999.
10. محمد مسعي، المحاسبة العمومية، دار الهادي عين مليلة، الجزائر طبعة 2003.
11. ناجي بن حسين، التنمية المستدامة في الجزائر: كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة.
12. هادي الخالدي، المرأة الكاشفة لصندوق النقد الدولي، دار هومة، 1996.

❖ الرسائل والأطروحات الجامعية:

13. بن عزة محمد " ترشيد سياسة الإنفاق العام بإتباع منهج الإنضباط بالأهداف - دراسة تقييمية لسياسة الإنفاق العام في الجزائر خلال فترة 1990-2009" مذكرة ماجستير في العلوم الإقتصادية، تخصص تسيير المالية العامة، جامعة تلمسان (الجزائر) 2009-2010 .
14. بودخدخ كريم أثر سياسة الإنفاق العام علي النمو الإقتصادي دراسة حالة الجزائر 2001-2009 ماجستير في علوم التسيير تخصص نقود مالية سنة 2009/2010.
15. درواسي مسعود، السياسة المالية و دورها في تحقيق التوازن الإقتصادي، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2005.
16. زويش سمية السياسة المالية و أثرها في تحقيق التنمية الإقتصادية - دراسة حالة الجزائر - 2000/2014 ماستر العلوم الإقتصادية تخصص إقتصاد مالية و بنوك 2014-2015 .
17. شعبان فرج " الحكم الراشد كمدخل حديث لترشيد الإنفاق العام واحد من الفقر دراسة حالة الجزائر (2000-2010)" أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، تخصص نقود مالية، جامعة الجزائر، 2011-2012 .
18. شكوري سيدي محمد، وفرة الموارد الطبيعية و النمو الإقتصادي دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، جامعة تلمسان 2011-2012.
19. ضيف احمد أثر السياسة المالية علي النمو الإقتصادي المستدام في الجزائر (1989 - 2012). أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الإقتصادية تخصص نقود و مالية . سنة الجامعية 2014-2015.
20. عائشة مسلم: إتجاهات النمو الإقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2004 رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 2007.
21. عدة أسماء، أثر الإنفاق العمومي علي النمو الإقتصادي في الجزائر مذكرة تخرج ماجستير تخصص إقتصاد دولي، جامعة وهران 2015-2016 .

22. مشته كريمة اثر برامج الإنفاق العام علي النمو الإقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2001-2014 ماستر في العلوم الإقتصادية تخصص نقود مالية و بنوك سنة الجامعية 2014-2015.

❖ المجالات:

23. زمران كريم، التنمية المستدامة من خلال برنامج الإنعاش الإقتصادي 2001-2009، مجلة أبحاث اقتصادية و إدارية كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد السابع جوان 2010.

24. صالح صالح، آثار إنخفاض أسعار البترول على الإقتصاد الجزائري، مجلة العلوم الإقتصادية و علوم التسيير، جامعة سطيف.

25. سويح جمال و بن طيرش عطاء الله تقييم مدي فعالية البرامج التنموية في تنوع الإقتصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات . مجلة إقتصاديات المال و الأعمال، جامعة الأغواط، جامعة غرداية، الجزائر، السنة 2017.

26. مجلة التمويل و التنمية مقال بعنوان : فهم النمو، تصدر عن صندوق النقد الدولي، مارس 2006 .

27. المجلة الجزائرية للتنمية الإقتصادية عدد 06 جوان 2017، تقييم أداء برامج تعميق الإصلاحات الإقتصادية بالجزائر من خلال مربع كالدور السحري دراسة الفترة 2001-2016، زكريا مسعودي جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، الجزائر.

28. محمد مسعي، سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر و أثرها على النمو، مجلة الباحث، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير، جامعة قاصدي مرياح - ورقلة، العدد 10 سنة 2012 .

29. نبيل بوفليح، دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر خلال الفترة 2000/2010، مجلة الأبحاث الاقتصادية والإدارية، العدد 12 ديسمبر 2012، جامعة الشلف.

❖ المؤتمرات والملتقيات والندوات:

30. مسعودي زكريا، سياسة التشغيل و فعالية برامج الإصلاحات الإقتصادية في الجزائر منذ 2001، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي: تقييم برامج الإستثمارات العامة و إنعكاساتها علي التشغيل و النمو و الإستثمار كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة سطيف، 11-12 مارس 2013.

31. بوعشة مبارك، الاقتصاد الجزائري: من تقييم مخططات التنمية إلى تقييم البرامج الاستثمارية -مقارنة نقدية-، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي المرسوم ب: تقييم برامج الاستثمارات العامة و إنعكاساتها على التشغيل والنمو والاستثمار، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، خلال الفترة 12/11 مارس 2013 .

32. صالح ناجية، أثر برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو وبرنامج التنمية الخماسي 2001/2014، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي: تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001/2014 كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، 11-12 مارس 2013 .

33. مدوري عبدالرزاق " عرض و تقييم آثار البرنامج الإستثمارية علي النمو الإقتصادي في الجزائر - نظرة تحليلية -" مؤتمر الدولي حول تقسيم آثار برامج الإستثمارات العامة و إنعكاساتها علي التشغيل و الإستثمار و النمو الإقتصادي خلال الفترة 2001-2014، جامعة سطيف 1 (الجزائر) 12/11 مارس 2013، ص.23.

34. صالح صالح، تأثير البرامج الإستثمارية العامة على النمو الإقتصاد و الاندماج القطاعي بين النظرية الكنتية و إستراتيجية النمو غير المتوازنة الفترة 2001/2014، أبحاث المؤتمر الدولي 11-12 مارس 2013 مدارس الدكتوراه جامعة سطيف1.

35. عبد المجيد عطار، انخفاض أسعار النفط و تأثيراته في الإقتصاد الوطني الجزائري، المركز العربي للأبحاث و الدراسات السياسيات، ندوة "تداعيات هبوط أسعار النفط غي البلدان المصدرة"، الدوحة نوفمبر 2015.

36. بن عزة محمد " آثار برامج الإنفاق العام علي النمو الإقتصادي تحليل إحصائي لأثر برامج الإنفاق الإستثماري علي النمو الإقتصادي في الجزائر، أبحاث المؤتمر الدولي، 11-12 مارس 2013، مدارس دكتوراه، جامعة سطيف.

37. مشري محمد الناصر، دقة الشريف، تقييم حصيلة مخططات التنمية في الجزائر، دراسة إقتصادية خلال الفترة 2005-2015 مقالات ودراسات، جامعة سوق اهراس، جامعة فرحات عباس سطيف، فبراير 2017.

❖ القوانين و التشريعات

38. القانون رقم 17/84 المؤرخ في 8 شوال 1404 الموافق ل 7 جويلية 1984 المتعلق بالقانون المالية المعدل و المتمم ..
39. القانون رقم 21/90 المؤرخ في 24 محرم 1411 الموافق ل 15 أوت 1990 المتعلق بالمحاسبة العمومية.
40. الجريدة الرسمية، الجمهورية الجزائرية، مرسوم تنفيذي رقم 17/11 المؤرخ في ربيع الثاني في عام 1438 الموافق ل 17 يناير 2017، يحدد
كيفية تسيير حسابات التخصيص الخاص .

❖ المراجع باللغة الاجنبية :

41. Stanley Fischer et autres : Macroeconomie, 2eme edition, edition dunod, Paris, 2002..
42. Gregory Mankiw: Macroéconomie, 3ème édition, édition de Boeck, Belgique 2003..
43. Robert Barro, Xavier Sala -I- Martin : la croissance économique, edition internationale, France, 1996.
44. Richard Grabowski, Michael shields : a dynamic Keynesian model of development : journal of economic development, volume 25, n° 01 n, 2000.
45. Dwight Perkins : economie du developpement, 3eme edition, edition de boeck, Belgique, 2008 .
46. Subrata Ghatak, introduction to developpement economics, 4th edition, routledge edition, 2003 .
47. Maamar Boudersa, la ruine de l'économie algérienne sous Chadli, Algérie : éditions Rahma, 1993.
48. Hocine Benissad, « L'ajustement structurel : l'expérience du maghreb », édition O.P.U, Algérie (1999).
49. Algérie, Chef du Gouvernement, Circulaire n° 05 – 2001 du 14 juillet 2001, Programme d'Appuis à la Reliance Économique de 2001 à 2004.

❖ المواقع الإلكترونية:

50. الموقع الالكتروني لبنك الجزائر على الرابط www.bank-of-algerie.com
51. الديوان الوطني للإحصاء www.ons.dz
52. مخطط عمل الحكومة لتنفيذ برنامج رئيس الجمهورية، بوابة الوزير الأول، ماي 2014.
53. المعهد العربي للتخطيط، سياسات التنوع الإقتصادي تجارب دولية عربية .
54. مؤشرات التنوع الإقتصادي بمخطط التنمية، وزارة الإقتصاد و التخطيط، المملكة العربية السعودية، 2013.
55. <http://www.arabapi.org/ar/training/course.aspx?key=221&year=2014&iframe=true&width=100%&height=100>
56. <http://www.radioalgerie.dz/news/ar/article/20140918/13813.html.vue29/03/2018.h18.30>

الملاحق

الجدول (ج)
توزيع النفقات ذات الطابع النهائي
لسنة 2012 حسب القطاعات

(بالآف دج)

القطاعات	رخص البرنامج	اعتمادات الدفع
الصناعة.....	16.448.000	15.567.000
الفلاحة والري.....	203.686.120	301.257.000
دعم الخدمات المنتجة.....	6.616.870	20.329.870
المنشآت القاعدية الاقتصادية والإدارية.....	1.496.802.280	1.018.055.111
التربية والتكوين.....	198.511.000	133.624.000
المنشآت القاعدية الاجتماعية والثقافية.....	91.125.000	92.970.500
دعم الحصول على سكن.....	409.665.000	295.550.000
مواضيع مختلفة.....	300.000.000	200.000.000
المخططات البلدية للتنمية.....	67.000.000	67.000.000
المجموع الفرعي للاستثمار	2.789.854.270	2.144.353.481
دعم النشاط الاقتصادي (تخصيصات لحسابات التخصيص الخاص وخفض نسب الفوائد).....	—	616.063.100
البرنامج التكميلي لفائدة الولايات.....	—	—
احتياطي لنفقات غير متوقعة.....	60.000.000	60.000.000
المجموع الفرعي للعمليات برأس المال	60.000.000	676.063.100
مجموع ميزانية التجهيز	2.849.854.270	2.820.416.581

الجدول (ج)
توزيع النفقات ذات الطابع النهائي لسنة 2014 حسب القطاعات

(بآلاف دج)

القطاعات	رخص البرنامج	امتدادات الدفع
الصناعة.....	2.972.000	2.820.500
الفلاحة والري.....	229.135.500	203.520.500
دعم الخدمات المنتجة.....	34.455.000	29.347.000
المنشآت القاعدية الاقتصادية والإدارية.....	920.347.600	781.640.900
التربية والتكوين.....	231.721.400	243.865.900
المنشآت القاعدية الاجتماعية والثقافية.....	219.301.600	236.615.100
دعم الحصول على سكن.....	116.384.500	127.536.000
مواضيع مختلفة.....	510.000.000	360.000.000
المخططات البلدية للتنمية.....	65.000.000	65.000.000
المجموع الفرعي للاستثمار.....	2.329.317.600	2.050.345.900
دعم النشاط الاقتصادي (تخصيصات لحسابات التخصيص الخاص وخفض نسب الفوائد).....	—	661.368.310
البرنامج التكميلي لفائدة الولايات.....	130.000.000	70.000.000
احتياطي لنفقات غير متوقعة.....	285.000.000	160.000.000
المجموع الفرعي لعمليات برأس المال.....	415.000.000	891.368.310
مجموع ميزانية التجهيز.....	2.744.317.600	2.941.714.210

الجدول (ج)
توزيع النفقات ذات الطابع النهائي لسنة 2017 حسب القطاعات

(بآلاف دج)

القطاعات	رخص البرنامج	اعتمادات الدفع
الصناعة.....	3.611.000	2.757.000
الزراعة والري.....	101.062.200	151.655.000
دعم الخدمات المنتجة.....	5.120.500	13.403.500
المنشآت القاعدية الاقتصادية والإدارية.....	139.940.800	366.811.100
التربية والتكوين.....	90.903.410	103.064.910
المنشآت القاعدية الاجتماعية والثقافية.....	30.695.710	60.482.110
دعم الحصول على سكن.....	14.989.500	287.257.000
مواضيع مختلفة.....	800.000.000	600.000.000
المخططات البلدية للتنمية.....	35.000.000	35.000.000
المجموع الفرعي للاستثمار.....	1.221.323.120	1.620.430.620
دعم النشاط الاقتصادي (تخصيصات لحسابات التخصيص الخاص وخفض نسب الفوائد).....	—	504.943.000
احتياطي لنفقات غير متوقعة.....	165.350.000	124.000.000
إعادة رسملة البنوك العمومية.....	—	42.000.000
المجموع الفرعي لعمليات برأس المال.....	165.350.000	670.943.000
مجموع ميزانية التجهيز.....	1.386.673.120	2.291.373.620

الجدول (ج)

توزيع النفقات ذات الطابع النهائي لسنة 2018 حسب القطاعات

(بآلاف دج)

القطاعات	رخص البرنامج	اعتمادات الدفع
الصناعة	5.315.893	7.399.089
الفلاحة والري	116.522.398	157.775.000
دعم الخدمات المنتجة	73.355.857	80.309.269
المنشآت القاعدية الاقتصادية والإدارية	596.587.648	636.529.424
التربية والتكوين	101.779.882	118.725.739
المنشآت القاعدية الاجتماعية والثقافية	77.101.918	89.381.082
دعم الحصول على سكن	69.843.340	384.892.820
مواضيع مختلفة	800.000.000	600.000.000
المخططات البلدية للتنمية	100.000.000	100.000.000
المجموع الفرعي للاستثمار	1.940.506.936	2.175.012.423
دعم النشاط الاقتصادي (تخصيصات لحسابات التخصيص الخاص وخفض نسب الفوائد)	—	638.303.602
احتياطي لنفقات غير متوقعة	330.000.000	330.000.000
تسوية الديون المستحقة على الدولة	—	400.000.000
المساهمة الاستثنائية للميزانية لفائدة الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية (ص.و.ت.ا)	—	500.000.000
المجموع الفرعي لعمليات برأس المال	330.000.000	1.868.303.602
مجموع ميزانية التجهيز	2.270.506.936	4.043.316.025